

## كتاب

رسالة الامام أبي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي  
رحمه الله في أصول الفقه برواية الربيع  
ابن سليمان المرادي عنه تعميدهما  
الله بالرحمة والرضوان  
وأسكنهما فسيح  
الجنان آمين

---

(طبع)

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب النقيب صاحب العزة السيد  
أجد بك الحسيني المحامي الشهير بلغه الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه

---

(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية  
سنة ١٢٢١ هجرية

ومن يتوكل على الله  
فموجب

❖ (بسم الله الرحمن الرحيم) ❖

(١) أخبرنا أبو علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك بدمشق سنة سبع وثلاثين وثلثمائة  
قال أخبرنا الربيع بن سليمان المرادي قال أخبرنا الإمام محمد بن إدريس بن العباس  
ابن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد بن زيد بن هاشم بن  
المطلب بن عبد مناف رضي الله تعالى عنه وأرضاه فقال

الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون والحمد لله  
الذي لا يؤذي شكر نعمته من نعمه الانعمته منه توجب على مؤذني ماضى نعمه بأدائهم انعمته حادتي يجب  
عليه شكرهم ولا يبلغ الواصفون كنه عظمته الذي هو كما وصف نفسه وفوق ما يصفه به خلقه  
(أحده) جدا كثيرا كما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله واستعنيته استعانة من لا حول له ولا قوة إلا به  
وأستهديه جهدا الذي لا يضل من أنعم به عليه وأستغفره لما أزلت وأخرت استغفار من بقر بعبوديته  
ويعلم أنه لا يغفر ذنبه ولا ينجي منه إلا هو وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن سيدنا محمدا  
عبده ورسوله بعثه والناس صنفان (أحدهما) أهل كتاب بدلوهم أحكامهم وكفروا بالله فافتعلوا  
كذبا صاغوه بالسنتهم فخلطوه بحق الله الذي أنزل إليهم فذكركم تبارك وتعالى لنبيه صلى الله تعالى عليه

(١) رأينا بعض نسخ الرسالة مشتملة على سند من روه عن الحسن بن حبيب المذكور ونصه سمع الرسالة  
بكالها على الشيخ أبي بكر محمد بن علي بن محمد بن موسى السلمي الحداد بسماعه من أبي القاسم تمام بن محمد  
الرازي وعبد الرحمن بن عمر الشيباني بسماعه من أبي علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك أخبرنا الربيع  
أخبرنا الشافعي أبو محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الأكفاني وطاهر بن بركات الخشوعي وعمر بن أبي الحسن  
الدهستاني بقراءته والسماع في الأصل بخطه في جمادى الأولى سنة ستين وأربعمائة اهـ كتبه مصححه

وسلم من كفرهم فقال وإن منهم أفر يقابلون السنهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب  
ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون ثم قال عز ذكره  
فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما  
كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون وقال تبارك وتعالى وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى  
المسيح ابن الله ذلك قولهم بأفواههم يضاهون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله أنى يؤفكون  
اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحدا لا اله  
الا هو سبحانه عما يشركون وقال تبارك وتعالى ألم رالى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت  
والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا أولئك الذين لعنهم الله ومن يلعن  
الله فلن تجد له نصيرا (وصف) كفروا بالله فابتدعوا ما لم يأذن به الله ونصبوا بأيديهم حجارة وخشبا  
وصورا استحسوها ونبزوا أسماء افتعلوها ودعوا آلهة عبدوها فاذا استحسنوا غير ما عبدوا منها  
ألقوه ونصبوا بأيديهم غيره فعبدوه فأولئك العرب وسلكت طائفة من العجم سبيلهم في هذا وفي عبادة  
ما استحسوا من حوت ودابة ونجم ونار وغيره فذكر الله عز وجل لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم جوابا  
من جواب بعض من عبد غيره من هذا الصنف فحكي جل ثناؤه عنهم قولهم انا وجدنا آباءنا على أمة وأنا  
على آثانهم مقتدون وحكى تبارك وتعالى عنهم أنهم قالوا لا نذرن آلهتكم ولا نذرن وذا ولا سواها ولا  
يعوث ويعوق ونسرا وقد أضلوا كثيرا وقال تعالى واذ كرفى الكتاب ابراهيم انه كان صديقا نبيا اذ قال  
لابيه يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عنك شيئا وقال واتل عليهم نبأ ابراهيم اذ قال لابيه  
وقومه ما تعبدون قالوا نعبد أصناما فنظل لها عاكفين قال هل يسمعونكم اذ تدعون أو ينفعونكم  
أو يضرون وقال في جاعتهم يذكركمهم من نعمه ويخبرهم ضلالتهم عامة ومنه على من آمن منهم واذكروا  
نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمة اخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار  
فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون (قال الشافعي) فكانوا قبل انقاده اياهم  
بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم أهل كفر في تفرقهم واجتماعهم لجمعهم أعظم الامور الكفر بالله وابتداع  
ما لم يأذن به الله تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا لا اله غيره سبحانه وبحمده رب كل شئ وحالقه من  
حي منهم فكما وصف حاله حيا عاملا قائما لا يسخط ربه مردادامن معصيته ومن مات فكما وصف قوله  
وعمله صار الى عذابه فلما بلغ الكتاب أجله ختم قضاء الله باظهار دينه الذى اصطفى بعد استعلاء معصيته  
التي لم يرض فتح أبواب سمواته رحمة كالم يزل يجرى فى سابق علمه عند نزول قضائه فى القرون الخالية  
قضاؤه فانه تبارك وتعالى يقول كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين فكان خيرته  
المصطفى لوجهه المنتخب لرسالته المفضل على جميع خلقه بفتح رحمة وختم نبوته وأعم ما أرسل به مرسل  
قبله المرفوع ذكره مع ذكره فى الاولى والشافع المشفع فى الاخرى أفضل خلقه نفسا وأجمعهم لكل  
خلق رضيه فى دين ودنيا وخيرهم نسبا ودارا محمدا عبده ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ورحم وكرم  
وعرفنا خلقه نعمة للخاصة والعامة والنفع فى الدين والدنيا به فقال لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز  
عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم وقال لتسذرا أم القرى ومن حولها وأم القرى مكة  
وفيهما قومه وقال وأندرعشيرة تلك الاقربين وقال وانه لذكر لك ولقومك وسوف تسئلون (قال الشافعي)  
أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد فى قوله وانه لذكر لك ولقومك قال يقال من الرجل  
فيقال من العرب فيقال من أى العرب فيقال من قريش (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وما قال  
مجاهد من هذا بين فى الآية مستغنى فيه بالتعريف عن التفسير فخص الله جل ثناؤه قومه وعشيرته  
الاقربين فى النذارة وعم الخلق بها بعدهم ورفع بالقرآن ذكر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم

خص قومه بالنذارة اذ بعثه فقال وأندرعشيرتك الاقربين وزعم بعض أهل العلم بالقرآن أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا بني عبد مناف إن الله بعثني أن أندرعشيرتي الاقربين وأنتم عشيرتي الاقربون (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ورفعتك ذكرك قال لا أذكر الاذ كرت معي أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه يعني والله تعالى أعلم ذكره عند الايمان بالله والاذان ويحتل ذكره عند تلاوة الكتاب وعند العمل بالطاعة والوقوف عن المعصية فصلى الله على نبينا محمد كلما ذكره اذا كرون وغفل عن ذكره الغافلون وصلى الله تعالى عليه في الاولين والآخرين أفضل وأكر وأزكى ما صلى على أحد من خلقه وزكنا وإياكم بالصلاة عليه أفضل ما ذكرى أحد من أمته بصلاة عليه والسلام عليه ورحمة الله وبركاته وجزاه الله تعالى عنا أفضل ما جرى مرسلنا عن أرسل اليه فانه أنقذنا به من الهلكة وجعلنا من خير أمة أخرجت للناس دائنين بدينه الذي ارتضى واصطفى به ملائكته ومن أنعم به عليه من خلقه فلم تمس بنا نعمة ظهرت ولا بطننت فلنا بها حظ في دين ودينا أودعهم انعاما مكروه فيهم ما وفى واحده منهما الا ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم سبها القائل الى خيرها الهادي الى رشدها الذائد عن الهلكة وموارد السوء في خلاف الرشد المنبه للأسباب التي توردها الهلكة القائم بالنصيحة في الارشاد والالذار فيها فصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آل محمد كما صلى على ابراهيم وآل ابراهيم انه جيد مجيد وأنزل عليه كتابه فقال وانه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد فنقلهم به من الكفر والعمى الى الضياء والهدى وبين فيه ما قد أحل (١) من باب التوسعة على خلقه وما حرم لما هو أعلم به من خطيئهم في الكف عنه في الآخرة والاولى وابتنى طاعتهم بأن تعبدوهم بقول وعمل وامسال عن محارم جاهموها وأتابهم على طاعته من الخلود في جنته والنجاة من نقمته ما عظمت به نعمته جل ثناؤه وأعلمهم ما أوجب على أهل معصيته من خلاف ما أوجب لاهل طاعته ووعظهم بالاخبار عن كان قبلهم ممن كان أكثر منهم أموالا وأولادا وأطول أعمارا وأجدأ ثارا فاستمتعوا بخلافهم في حياة دنياهم (٢) فأزفهم عند نزول قضائه مناباهم دون آمالهم وزلت بهم عقوبته عند انقضاء آجالهم ليعتبروا (٣) في أنف الاوان ويتفهموا بحيلة البيان وينتبهوا قبل رين الغفلة ويعملوا قبل انقطاع المدة حين لا يعتب مذهب ولا تؤخذ فدية وتجد كل نفس ما عملت من خير محضرا وما عملت من سوء تود لو أن بيننا وبينه أمدا بعيدا فكل ما أنزل الله جل ثناؤه في كتابه رحمة وحنه علمه من علمه وجهله من جهله لا يعلم من جهله ولا يجهل من علمه والناس في العلم طبقات مواقعهم من العلم بقدر درجاتهم في العلم به فحق على طلبة العلم بلوغ غاية جهدهم في الاستكثار من علمه والصبر على كل عارض دون طلبه واخلاص النية لله تعالى في استدراك علمه نصا واستنباطا والرغبة الى الله تعالى في العون عليه فانه لا يدرك خيرا الا بعونه فان من أدرك علم أحكام الله عز وجل في كتابه نصا واستدلالا ووفقه الله تعالى للقول والعمل بما علم منه فاز بالفضيلة في دينه ودنياه وانتفت عنه الريب ونور في قلبه الحكمة واستوجب في الدين موضع الامامة فتسأل الله تعالى المستدلى لبايئنه قبل استحقاقها المدعيها علينا مع تقصيرنا في الاتيان على ما أوجب به من شكرها الجاعلنا في خير أمة أخرجت للناس أن يرزقنا فهمنا في كتابه ثم في سنة نبية صلى الله تعالى عليه وسلم وقولا وعملنا يؤدى به عنا حقه ويوجب لنا نافلة مزيده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فليست تنزل باحد من أهل دين الله نازلة الا وفى كتاب الله جل ثناؤه الدليل على سبيل الهدى فيها وقال وأنزلنا إليك الذكرا تبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون وقال ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شئ وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين وقال وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب

- (١) قوله منا هو مصدر  
من بمن مفعول لاجله  
(٢) قوله فأزفهم أى  
أجمعهم كما في كتب اللغة  
(٣) قوله في أنف  
الاوان الانف بضمين  
أى فيما يستقبل منه  
كتبه مصححه

ولا الايمان ولكن جعلناه نورا تهدي به من نشاء من عبادنا وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله الـآية

### (باب كيف البيان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى البيان اسم جامع لمعان مجتمعة الاصول متشعبة الفروع فأقل ما في تلك المعاني المجتمعة المتشعبة أنها بيان لمن خوطب بها ممن نزل القرآن بلسانه متقاربة الاستواء عنده وان كان بعضها أشد تأكيدياً بيان من بعض ومختلفة عنده من يجهل لسان العرب (قال الشافعي) فجماع ما أبان الله خلقه في كتابه مما تعبد بهم به لما مضى من حكمه جل ثناؤه من وجوه فمنها ما أبانه خلقه نصاباً مثل جل فرائضه في أن عليهم صلاة وزكاة وحجاً وصوماً وأنه حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ونص الزنا والحراً وكل الميتة والدم ولحم الخنزير وبين لهم كيف فرض الوضوء مع غير ذلك مما بين نصاً ومنها ما أحكم فرضه بكائنه وبين كيف هو على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم مثل عدد الصلاة والزكاة وقتها وغير ذلك من فرائضه التي أنزل في كتابه ومنها ما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مما ليس لله عز وجل فيه نص حكم وقد فرض الله عز وجل في كتابه طاعة رسوله والانتفاء الى حكمه فمن قبل عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بفرض الله جل ثناؤه قبل ومنها ما فرض الله على خلقه الاجتهاد في طلبه وابتلى طاعتهم في الاجتهاد كما ابتلى طاعتهم في غيره مما فرض عليهم فانه يقول جل ثناؤه ولنبولونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلوا أخباركم وقال تعالى وليبتلي الله ما في صدوركم وليمعص ما في قلوبكم وقال عسى ربكم أن يهلك عدوكم ويستخلفكم في الارض فينظر كيف تعملون (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه فوجههم بالقبلة الى المسجد الحرام فقال لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم قد نرى تقبل وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها الآية وقال ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وانه للحق من ربك الى قوله لا يكون للناس عليكم حجة (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه فدلهم الله جل ثناؤه اذا غابوا عن عين المسجد الحرام على صواب الاجتهاد ما فرض عليهم منه بالعقول التي ركب فيهم الميزة بين الاشياء وأضدادها والعلامات التي نصب لهم دون عين المسجد الحرام الذي أمرهم بالتوجه شطره فقال وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال وعلامات بالنجم هم يهتدون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت العلامات جبالاً ولايسلاً ونهاراً فيها أرواح معروفة الاسماء وان كانت مختلفة المهاب وشمس وقر ونجوم معروفة المطالع والمغارب والمواضع من الفلك ففرض عليهم الاجتهاد بالتوجه شطر المسجد الحرام بما دلهم عليه وما وصفت فكانوا ما كانوا المجتهدين غير مزايلين أمره جل ثناؤه ولم يجعل لهم اذا غاب عنهم عين المسجد الحرام أن يصلوا حيث شاؤوا وكذلك أخبرهم عن قضاؤه فقال أوجب الانسان أن يترك سدي والسدي الذي لا يؤمر ولا ينهى (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وهذا يدل على أنه ليس لاحد دون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يقول الا بالاستدلال بما وصفت في هذا وفي العدل وفي جزاء الصيد ولا يقول بما استحس فان القول بما استحس شيء يتجدد له على مثال سبق (١) ومنه ما دل الله تبارك وتعالى خلقه على الحكم فيه ودلهم على سبيل الصواب فيه في الظاهر فوجههم بالقبلة الى المسجد الحرام وجعل لهم علامات يهتدون بها في التوجه اليه وأمرهم أن يشهدوا ذوى عدل والعدل أن يعمل بطاعة الله عز وجل فكان لهم السبيل الى علم العدل والذي يخالفه وقد وضع هذا في موضعه وقد وصفت جلالته رجوت أن تدل على ما وراءها ما في مثل معناها ان شاء الله تعالى

### (باب البيان الاول)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه قال الله تبارك وتعالى في المتبع فمن تمنع بالعمرة الى الحج فما استيسر

(١) قوله ومنه ما دل الى قوله في التوجه اليه ساقط من بعض النسخ التي بيدنا كتبه معصمه

من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام فكان بينا عنده من خوطب بهذه الآية أن صوم الثلاثة في الحج والسبعة في المرجع عشرة أيام كاملة ثم قال الله تبارك وتعالى تلك عشرة كاملة فاحتملت أن تكون زيادة في التبيين واحتملت أن يكون أعلمهم أن ثلاثة إذا جمعت إلى سبعة كانت عشرة كاملة وقال وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة فكان بينا عنده من خوطب بهذه الآية أن ثلاثين وعشراً أربعين ليلة (قال الشافعي) رجه الله تعالى وقوله جل ثناؤه أربعين ليلة يحتمل ما احتملت الآية قبلها من أن تكون إذا جمعت ثلاثون إلى عشر كانت أربعين وإن تكون زيادة في التبيين (قال الشافعي) رجه الله تعالى وقال الله عز وجل كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياماً معدودات فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر وقال شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر فافترض عليهم الصوم ثم بين أنه شهر والشهر عندهم ما بين الهلالين وقد يكون ثلاثين وتسعاً وعشرين فكانت الدلالة في هذا كالدلالة في الآيتين وكان في الآيتين قبله زيادة تبيين جاع العدد (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وأشبه الأمور بزيادة تبيين جملة العدد في السبع والثلاث وفي الثلاثين والعشر أن تكون زيادة في التبيين لأنهم لم يزالوا يعرفون بهذا العدد وجاعه كالم يزالوا يعرفون شهر رمضان

### (باب البيان الثاني)

(قال الشافعي) رضى الله عنه قال الله تبارك وتعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين وإن كنتم جنباً فاطهروا وقال ولا جنبا لاعتباري سبيل حتى تغسلوا (قال الشافعي) رضى الله عنه فأتى كتاب الله عز وجل على البيان في الوضوء دون الاستنجاء بالماء وفي الغسل من الجنابة ثم كان أقل غسل الوجه والاعضاء مرة مرة واحتمل ما هو أكثر منها فمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الوضوء مرة وتوضأ ثلاثاً فدل على أن أقل غسل الأعضاء يحجزى وأن أقل عدد الغسل واحدة وإذا أجزأت واحدة فالثلاث اختيار ودلت السنة على أنه يحجزى في الاستنجاء ثلاثاً أحجار ودل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على ما يكون منه الوضوء وما يكون منه الغسل ودل على أن الكعبين والمرقين مما يغسل لأن الآية تحتمل أن يكونا حذرين للغسل وأن يكونا داخلين في الغسل فلما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ويل للأعقاب من النار دل على أنه غسل لأمسح (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وقال الله تبارك وتعالى ولا يؤبوا به لكل واحد منهما السدس مما تركه إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلائمه الثلث فإن كان له أخوة فلائمه السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين وقال ولكم نصف ما تركه أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن الآية (قال الشافعي) رضى الله عنه فاستغنى بالتزويل في هذا عن الخبر وغيره ثم كان لله جل ثناؤه فيه شرط أن يكون بعد الوصية والدين فدل الخبر على أن لا يجاوز بالوصية الثلث

### (باب البيان الثالث)

(قال الشافعي) رضى الله عنه قال الله تبارك وتعالى إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً وقال وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال وأغوا الحج والعمرة لله فحين على لسان رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم عدد ما فرض من الصلوات ومواقفها وسنها وعدد الزكاة ومواقفها وكيف عمل الحج والعمرة وحيث يزول هذا ويثبت ويختلف سنه وتتفق ولهذا أشباه كثيرة في القرآن والسنة

### (باب البيان الرابع)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه كل ما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مما ليس فيه كتاب وفيما كتبنا في كتابنا هذا من ذكر ما من الله به على العباد من تعلم الكتاب والحكمة دليل على أن الحكمة سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع ما ذكرنا مما افترض الله تعالى على خلقه من طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وبين موضعه الذي وضعه الله به من دينه ۞ الدليل على أن البيان في الفرائض المنصوصة في كتاب الله عز وجل من أحده هذه الوجوه ۞ منها ما أتى الكتاب على غاية البيان فيه فلم يخج مع التنزيل فيه الى غيره ۞ ومنها ما أتى على غاية البيان في فرضه فافترض الله طاعة رسوله فينبى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله كيف فرضه وعلى من فرضه ومتى يزول فرضه ويثبت ويجب ومنها ما بينه من سنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم بل انص كتاب (قال الشافعي) رضى الله عنه ولكل شئ منها بيان في كتاب الله عز وجل فكل من قبل عن الله فرائضه في كتابه قبل عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنته بفرض الله طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم على خلقه وأن ينتهوا الى حكمه ومن قبل عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فعن الله قبل لما افترض الله من طاعته فيجمع القبول لما في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم القبول لكل واحد منهما عن الله وان تفرقت فروع الاسباب التي قبل بها عنهما كما أحل وحرم وفرض وحذر بأسباب متفرقة كما شاء جل ثناؤه لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون

### (باب البيان الخامس)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه قال الله تبارك وتعالى ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره ففرض عليهم حينما كانوا أن يولوا وجوههم شطره وشطره جهته في كلام العرب اذا قلت اقصد شطر كذا معروفاً أنك تقول اقصد قصد عين كذا يعني قصد نفس كذا وكذلك تلقاء جهته أى استقبال تلقاء وجهته وان كلها بمعنى واحد وان كانت باللفاظ مختلفة قال خفاف بن ندبة ألامن مبلغ عرار سولا ۞ وما تغنى الرسالة شطر عمرو وقال ساعدة بن جؤية أقول لام زنباع أقبى ۞ صدور العيس شطر بني غيم وقال الشاعر ان العسير جهاداء يخامرها ۞ فشطرها بصرا العينين محسور وقال لقيط الايادى وقد أظلمكم من شطر نغركم ۞ هول له ظلم يغشاكم قطعاً

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يريد تلقاءها بصرا العينين ونحوها تلقاء جهتها وهذا كله مع غيره من أشعارهم بين أن شطر الشئ قصد عين الشئ اذا كان معانيها بالصواب واذا كان مغيباً فالاجتهاد بالتوجه اليه وذلك أكثر ما يمكنه فيه وقال الله عز وجل جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال وعلامات وبالنجم هم يهتدون نخلق لهم العلامات ونصب لهم المسجد الحرام وأمرهم أن يتوجهوا اليه وانما توجههم اليه بالعلامات التي خلق لهم والعقول التي ركبها فيهم التي استدلوها على معرفة العلامات وكل هذا بيان ونعمة منه عز وجل وقال تبارك وتعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال ممن رضون من الشهداء وأبان أن العدل العامل بطاعته فمن رأوه عاملين بها كان عدلاً ومن عمل بخلافها كان خلاف العدل وقال عز وجل لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدي بالغ الكعبة فكان المشل على الظاهر أقرب الاشياء شها في العظم من البدن وانفقت مذاهب من تكلم في الصيد من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أقرب الاشياء شها من البدن فنظرنا الى ما قتل من ذوات الصيد أى شئ كان من النعم أقرب منه شها فديناه به ولم يحتمل المشل من النعم القيمة فيما له مثل في البدن من النعم الامتكيرها باطناً فكان الظاهر الاعم

أولى المعنيين بها وهذا الاجتهاد الذي يطلبه الحاكم بالدلالة على المثل وهذا الصنف من العلم دليل على ما وصفت قبل هذا على أن ليس لاحد أبدا أن يقول في شيء حل ولا حرم الا من جهة العلم وجهة العلم الخبر في الكتاب أو السنة أو الاجماع أو القياس ومعنى هذا الباب معنى القياس لانه يطلب فيه الدليل على صواب القبله والعدل والمثل والقياس ما طلب بالدلائل على موافقة الخبر المتقدم من الكتاب أو السنة لانهم اعلم الحق المفترض طلبه لطلب ما وصفت قبله من القبله والعدل والمثل وموافقته تكون من وجهين أحدهما أن يكون الله أو رسوله حرم الشيء منصوصا أو أحله لمعنى فاذا وجدنا ما في مثل ذلك المعنى فيما لم ينص فيه بعينه لكتاب ولا سنة أحلناه أو حرّمناه لانه في معنى الحلال أو الحرام ونجد الشيء يشبه الشيء منه والشيء من غيره ولا نجد شيئا أقرب به شيئا من أحدهما فلحقه بأولى الأشياء شبهابه كما قلنا في الصيد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي العلم وجهان الاجماع والاختلاف وهما موضوعان في غير هذا الموضوع ومن جاع علم كتاب الله العلم بأن جميع كتاب الله انما نزل بلسان العرب والمعرفة بناسخ كتاب الله ومنسوخه والغرض في تنزيله والادب والارشاد والاباحة والمعرفة بالموضع الذي وضع الله به نبيه من الابانة عنه فيما أحكم فرضه في كتابه وبينه على لسان نبيه وما أراد بجميع فرائضه ومن أراد أن كل خلقه أم بعضهم دون بعض وما افترض على الناس من طاعته والانتهاى إلى أمره ثم معرفة ما ضرب فيهما من الامثال الدوال على طاعته المبينة لاجتناب معصيته وترك الغفلة عن الخط والازدياد من نوافل الفضل فالواجب على العالمين أن لا يقولوا الامن حيث علموا وقد تكلم في العلم من لو أسئل عن بعض ما تكلم فيه منه لكان الامسك أوليه وأقرب إلى السلامة له ان شاء الله تعالى فقال لي قائل منهم ان في القرآن عربيا وأعجميا (قال الشافعي) رضي الله عنه والقرآن يدل على أن ليس في كتاب الله شيء الا بلسان العرب ووجد قائل هذا القول من قبل ذلك منه تقليد له وترك المسئلة له عن حجة ومسئلة غيره ممن خالفه وبالتقليد أغفل من أغفل منهم والله يغفر لنا ولهم ولعل من قال ان في القرآن غير لسان العرب وقبل ذلك منه ذهب إلى أن من القرآن خاصا يجهل بعضه بعض العرب ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبا وأكثرها ألفاظا ولا نعلمه يحيط بجميع علمه انسان غير نبى ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه لان علم رجال جاع السنن فلم يذهب منها عليه شيء فاذا جاع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن واذا فرق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها ثم كان ما ذهب عليه منها موجودا عند غيره وهم في العلم طبقات منهم الجامع لاكثره وان ذهب عليه بعضه ومنهم الجامع لاقل مما جاع غيره وليس قليل ما ذهب من السنن على من جمع أكثرها دليلا على أن لا يطلب علمه عند غير أهل طبقته من أهل العلم بل يطلب عنه بدتظرائه ما ذهب عليه حتى يوثق على جميع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي فينفرد جلة العلماء بجمعها وهم درجات فيما وعوا منها وهكذا لسان العرب عند خاصتها وعامتها لا يذهب منه شيء علمها ولا يطلب عند غيرها ولا يعلمه الا من قبله عنها ولا يشركها فيه الا من اتبعها في تعلمه منها ومن قبله منها فهو من أهل لسانها وانما صار غيرهم من غير أهل بتركه فاذا صار إليه صار من أهل علمه وأكثر اللسان في أكثر العرب أعظم من علم أكثر السنن في أكثر العلماء فان قال قائل فقد نجد من العجم من ينطق بالشيء من لسان العرب فذلك يحتمل ما وصفت من تعلمه منهم فان لم يكن ممن تعلمه منهم فلا يوجد ينطق الا بالقليل منه ومن نطق بقليل منه فهو تبع للعرب فيه ولا يذكر اذا كان اللفظ قبل تعلما أو نطق به موضوعا عن يوافق لسان العجم أو بعضها قليل من لسان العرب كما (١) باتفق القليل من السنة العجم المتباينة في أكثر كلامها مع تنافي ديارها واختلاف لسانها وبعد (٢) الاواصر بينها وبين من وافقت بعض لسانها منها فان قال قائل ما الحجة في أن كتاب الله محض بلسان العرب لا يخلطه فيه غير من الحجة فيه كتاب الله قال الله تبارك وتعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان

(١) قوله باتفق هو مضارع بمعنى يتفق لكن لم تدغم فيه فاء الافتعال بل قلبت حرفا لينا من جنس الحركة قلبها وهي لغة أهل الحجاز يقولون ليتفق باتفق فهو موافق ولغة غيرهم الادغام

(٢) الاواصر جمع أصرة وهي الرحم والقرابة كذبة مصححه



قومه لبين لهم فان قال قائل فان الرسل قبل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم كانوا يرسلون الى قومهم خاصة وأن محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بعث الى الناس كافة قيل فقد يحتمل أن يكون بعث بلسان قومه خاصة ويكون على الناس كافة أن يتعلوا لسانه أو ما أطاقوه منه ويحتمل أن يكون بعث بألسنتهم فان قال قائل فهل من دليل على أنه بعث بلسان قومه خاصة دون السنة العجم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالدلالة على ذلك بينة في كتاب الله عز وجل في غير موضع فإذا كانت الالسنه مختلفة بما لا يفهم بعضهم عن بعض فلا بد أن يكون بعضهم تبع البعض وأن يكون الفضل في اللسان المتبع على التابع وأولى الناس بالفضل في اللسان من لسانه لسان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يجوز والله تعالى أعلم أن يكون أهل لسانه أتباعا لأهل لسان غير لسانه في حرف واحد بل كل لسان تبع لسانه وكل أهل دين قبله فعليه اتباع دينه وقدين الله تعالى ذلك في غير آية من كتابه قال الله عز ذكره وأنه لتزيل رب العالمين نزل به الروح الامين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين وقال وكذلك أنزلناه حكيم ربنا وقال وكذلك أوحينا اليك قرآننا وما ينشأ من القرى ومن حولها وقال تعالى حم والكتاب المبين إنا جعلناه قرآننا عربيا لعلكم تعقلون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأقام حجة بأن كتابه عربي في كل آية ذكرناها ثم أكد ذلك بأن نبي عنه جل وعز كل لسان غير لسان العرب في آيتين من كتابه فقال تبارك وتعالى ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون اليه أعمى وهذا لسان عربي مبين وقال ولجعلناه قرآننا أعمى قالوا لو لا فصلت آياته أعمى وعربي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعرفنا قدر نعمه بما خصنا به من مكانه فقال تعالى لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه الآية وقال هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم الآية وكان مما عرف الله تعالى نبيه عليه السلام من إنعامه عليه أن قال وأنه لذكركم ولقومك فخص قومه بالذكور بكتابيه وقال وأنذر عشيرتلك الاقربين وقال لتنذرهم القرى ومن حولها وأم القرى مكة وهي بلده وبلد قومه فجعلهم في كتابه خاصة وأدخلهم مع المنذرين عامة وقضى أن ينذروا بلسانهم العربي لسان قومه منهم خاصة فعلى كل مسلم أن يعلم من لسان العرب ما بلغه جهده حتى يشهد به أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبده ورسوله ويتلو به كتاب الله تعالى وينطق بالذكري فما افترض عليه من التكبير وأمر به من التسبيح والتشهد وغير ذلك وما ازداد من العلم باللسان الذي جعله الله لسان من ختم به نبوته وأنزل به آخر كتبه كان خيرا له كما عليه أن يتعلم الصلاة والذكر فيها ويأتى البيت وما أمر باتيانها ويتوجه لما وجهه ويكون تبعا فيما افترض عليه وندب اليه لا متبوعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما بدأت بما وصفت من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيرهم لأنه لا يعلم من ابضاح جل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب وكثرة وجوهه وجاع معانيه وتفرقها ومن علمها انتفت عنه شبه التي دخلت على من جهل لسانها فكان تنبيه العامة على أن القرآن نزل بلسان العرب خاصة نصيحة للمسلمين والنصيحة لهم فرض لا ينبغي تركه أو ادراكه نافله خير لا يدعها الامن سفة نفسه وتركه موضع خطه فكان يجمع مع النصيحة لهم قياما بابضاح حق وكان القيام بالحق ونصيحة المسلمين طاعة الله وطاعة الله جامعة للخير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن زياد بن علاقة قال سمعت جري ابن عبد الله يقول يا نعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على النصيح لكل مسلم وأخبرنا سفيان بن عيينة عن سهيل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد الليثي عن عيم الداري أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال الدين النصيحة الدين النصيحة قالوا لمن يا رسول الله قال الله ولكتابه وانبيائه ولائمة المسلمين وعامتهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما خاطب الله بكتابيه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها وان فطرته أن يخاطب بالشئ منه عاما ظاهرا يراد به العام الظاهر ويستغنى بأول هذا منه عن آخره وعاما ظاهرا يراد به العام ويدخله الخاس فيستدل على هذا بعض

ما خوطب به فيه وعاما ظاهر ايراده الخاص وظاهر يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره وكل هذا موجود على في أول الكلام أو وسطه أو آخره وتبدى الشيء من كلامها بين أول لفظها فيه عن آخره وتبدى الشيء من كلامها بين آخر لفظها فيه عن أوله وتكلم بالشيء تعرفه بالمعنى دون الإيضاح باللفظ كما تعرف الإشارة ثم يكون هذا عندها من أعلى كلامها الانفراد أهل علمها به دون أهل جهالتها وتسمى الشيء الواحد بالاسماء الكثيرة وتسمى بالاسم الواحد المعاني الكثيرة وكانت هذه الوجوه التي وصفت اجتماعها في معرفة أهل العلم منها به وإن اختلفت أسباب معرفتها معرفة واضحة عندها ومستنكرة عند غيرها من جهل هذا من لسانها وبلسانها نزل الكتاب وجاءت السنة فتكلف القول في علمها تكلف ما يجهل بعضه ومن تكلف ما يجهل وما لم تثبت معرفته كانت موافقته للصواب إن وافقه من حيث لا يعرفه غير محمودة والله تعالى أعلم وكان بخطه غير معذور إذا ما نطق فيما لا يحيط علمه بالفرق بين الخطأ والصواب فيه

### (باب بيان ما نزل من الكتاب عاما يراد به العام ويدخله الخصوص)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى خالق كل شيء فاعبدوه وهو على كل شيء وكيل وقال تبارك وتعالى خلق السموات والارض وقال وما من دابة في الارض الا على الله رزقها فهذا عام لخاص فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكل شيء من سماء وأرض وذو روح وشجر وغير ذلك فأنه تعالى خالقه وكل دابة فعلى الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها وقال تبارك وتعالى ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بانفسهم عن نفسه وهذا في معنى الآية التي قبلها وانما أريد به من أطاق الجهاد من الرجال وليس لاحد منهم أن يرغب بنفسه عن نفس النبي عليه الصلاة والسلام أطاق الجهاد ولم يطقه ففي هذه الآية لخصوص والعموم وقال تبارك وتعالى والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا قول الله تعالى حتى إذا أنبأ أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يضيفوها وفي هذه الآية دلالة على أنه لم يستطعها كل أهل القرية فهي في معناها وفيها وفي القرية الظالم أهلها خصوص لان كل أهل القرية لم يكن ظالما وقد كان فيهم المسلم ولكنهم كانوا فيها مكثورين وكانوا فيها أقل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي القرآن نظائر هذا يكتب بهذا ان شاء الله تعالى منها وفي السنة له نظائر موضوعة مواضعها

### (باب بيان ما نزل من القرآن عام الظاهر وهو يجمع العام والخاص)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله أتقاكم وقال عز وجل كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أيا ما معدودات الى قوله فعدة من أيام أخر وقال عز وجل ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فيين في كتاب الله أن في هاتين الآيتين العموم والخصوص فاما العام منها في قول الله تعالى انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا فكل نفس خوطبت بهذا في زمان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقبله وبعده مخلوقة من ذكر وأنثى وكلها شعوب وقبائل والخاص منها في قول الله تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم لان التقوى انما تكون على من عقلها وكان من أهلها من البالغين من بنى آدم دون المخلوقين من الدواب سواهم ودون المغلوبين على عقولهم منهم والاطفال الذين لم يبلغوا عقل التقوى منهم فلا يجوز أن يوصف بالتقوى وخلافها الا من عقلها

عقلها وكان من أهلها أو خالفها فكان من غير أهلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والكاتب يدل على ما وصفت وفي السنة دلالة عليه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ والصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفيق. (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وههكذا التزويل في الصوم والصلاة على البالغين العاقلين دون من لم يبلغ ومن بلغ من غلب على عقله ودون الحيض في أيام حيضهن

(باب بيان ما نزل من الكتاب عام الظاهر ويراد به كله الخاص)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا كان من مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ناسا غير من جمع لهم من الناس وكان المخبرون لهم ناسا غير من جمع لهم وغير من معه من جمع عليه معه وكان الجامعون لهم ناسا فالدلالة في القرآن بينة بما وصفت من أنه انما جمع لهم بعض الناس دون بعض والعلم محيط أن لم يجمع لهم الناس كلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يخبرهم الناس كلهم ولم يكونوا هم الناس كلهم ولكنه لما كان اسم الناس يقع على ثلاثة نفر وعلى جميع الناس وعلى من بين جميعهم وثلاثة منهم كان صحيحا في لسان العرب أن يقال الذين قال لهم الناس وانما الذين قالوا لهم ذلك أربعة نفر ان الناس قد جمعوا لكم يعنون المنصرفين عن أحد وانما هم جماعة غير كثير من الناس الجامعون منهم غير المجموع لهم والمخبرون للمجموع لهم غير الطائفتين والاكثر من الناس في بلدانهم غير الجامعين ولا المجموع لهم ولا المخبرين وقال الله جل ثناؤه يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له ان الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فخرج اللفظ عام على الناس كلهم وبين عند أهل العلم بلسان العرب منهم أنه انما يراد بهذا اللفظ العام المخرج بعض الناس دون بعض لانه لا يخاطب بهذا الا من يدعو من دون الله الها آخر تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا ولان فيهم من المؤمنين والمغلوبين على عقولهم وغير البالغين من لا يدعو معه الها وهذه في معنى الآية قبلها عند أهل العلم باللسان والآية قبلها أوضح عند غير أهل العلم لكثرة الدلالات فيها (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى ثم أفوضوا من حيث أفاض الناس والعلم محيط ان شاء الله أن الناس كلهم لم يحضروا عرفة في زمان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المخاطب بهذا ومن معه ولكن صحيحا من كلام العرب أن يقال أفوضوا من حيث أفاض الناس يعني بعض الناس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذه الآية في مثل معنى الآيتين قبلها وهي عند العرب سواء والآية الاولى أوضح عند من يجهل لسان العرب من الثانية والثانية أوضح عندهم من الثالثة وليس يختلف عند العرب وضوح هذه الآيات معالان أقل البيان عندها كاف من أكثره انما يريد السامع فهم قول القائل فأقل ما يفهمه به كاف عنده وقال الله سبحانه وتعالى وقودها الناس والحجارة فدل كتاب الله على أنه انما أراد وقودها بعض الناس دون بعض لقول الله عز وجل ان الذين سبق لهم منا الحسنی أولئك عنما مبعدون

(باب الصنف الذي بين سياقه معناه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر اذ يعدون في السبت الى آخر الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فابتدأ جل وعلا ذكر الامر بمسئلتهم عن القرية الحاضرة البحر فلما قال اذ يعدون في السبت الآية دل على انه انما أراد أهل القرية لان القرية

لا تكون عادة ولا فاسقة بالعدوان في السبت ولا غيره وأنه إنما أراد بالعدوان أهل القرية الذين بلاهم بما كانوا يفسقون وقال عز وجل وكم قصصنا من قرية كانت ظالمة إلى يركضون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها فذكر قصص القرية فلماذا كررنا ظالمة لأن الظالم إنما هو أهلها دون منازلها التي لا تظلم ولماذا كرر القوم المنشئين بعدها واذكر أحاسنهم البأس عند القصص أحاط العلم بأنه إنما أحسن البأس من يعرف البأس من الآدميين

### (باب الصنف الذي يدل لفظه على باطنه دون ظاهره)

قال الله تبارك وتعالى وهو يحكي قول اخوة يوسف لا يهيم وما شهدنا إلا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين إلى قوله وإنا لصادقون (قال الشافعي) رضى الله عنه فهذه الآية في مثل معنى الآيات قبلها لا تختلف عند أهل العلم باللسان أنهم يخاطبون أباهم عسيلة أهل القرية وأهل العير لأن القرية والعير لا يثبتان عن صدقهم

### (باب ما نزل عاما فدلّت السنة خاصة على أنه يراد به الخاص)

قال الله عز وجل ولا يؤت به لكل واحد منهما السدس إلى قوله فإن كان له اخوة فلائمه السدس وقال عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصي بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكن لكن ولد فإن كان لكن ولد فلهن الثمن مما تركن فأبان أن للوالدين والأزواج ما سمي في الحالات وكان عام المخرج فدلّت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أنه إنما أراده بعض الوالدين والمولودين والأزواج دون بعض وذلك أن يكون دين الوالدين والمولودين والزوجين واحدا ولا يكون الوارث منهم ما قاتلوا ولا مملوكا وقال من بعد وصية يوصي بها أو دين فأبان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الوصايا مقتصر بها على الثلث لا يتعدى ولا هل الميراث الثلثان وأبان أن الدين قبل الوصايا والميراث وأن لا وصية ولا ميراث حتى يستوفي أهل الدين دينهم ولولا دلالة السنة ثم إجماع الناس لم يكن ميراث الامن بعد وصية أو دين ولم تعد الوصية أن تكون مبدأة على الدين أو تكون والدين سواء وقال سبحانه وتعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم إلى قوله إلى الكعبين فقصد جل ثناؤه قصد القدمين بالغسل كما قصد الوجه واليدين فكان ظاهر هذه الآية أنه لا يجزى في القدمين إلا ما يجزى في الوجه من الغسل أو الرأس من المسح وكان يحتمل أن يكون أر يد بغسل القدمين أو مسحهما بعض المتوضئين دون بعض فلما مسح رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على الخفين وأمر به من أدخل رجله في الخفين وهو كامل الطهارة دلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أنه إنما أر يد بغسل القدمين أو مسحهما بعض المتوضئين دون بعض وقال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله ومن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن لا يقطع في غير (١) ولا أكثر فدل ذلك على أن لا يقطع الامن سرق من حرز وبين أن لا يقطع الامن بلغت سرقة ربع دينار فصاعدا وقال تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الاماء فاذا أحصن فان آتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب فدل القرآن على أنه إنما أراد بجلد المائة الاحرار دون الاماء فلما رحم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الثيب من الزناة لم يجلدوه دلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن المراد بجلد المائة من الزناة الحزان البكران وعلى أن المراد بالقطع في السرقة من سرق من حرز وبلغت سرقة ربع دينار دون غيرها من لزمه اسم سرقة أو زنا وقال الله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى الآية فلما أعطى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بني

(١) قوله ولا أكثر الكثر  
بفقتين جارا للفعل  
كذا في اللسان كسبه  
مصحه

هاشم وبنى المطلب سهم ذى القربى دلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن ذا القربى الذين جعل الله لهم سهماً من الخمس بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم وكل قريش ذو قرابة وبنو عبد شمس مساوية بنى المطلب فى القرابة وهم معابنؤام وأب وان انفرد بعض بنى المطلب بولادة من بنى هاشم دونهم فلما لم يكن السهم لمن انفرد بولادة من بنى المطلب دون من لم تصبه ولادة بنى هاشم منهم دل ذلك على أنهم انما أعطوا خاصة دون غيرهم بقرابة (١) جذم النسب مع كينوتهم معاجتماعهم فى نصر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالشعب وقبيله وبعده وما أراد الله جل ثناؤه بهم خاصة ولقد ولدت بنو هاشم فى قريش فأعطى منهم أحد بولادتهم من الخمس شيأ وبنو نوفل مساويتهم فى جذم النسب وان انفردوا بانهم بنؤام دونهم قال الله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شئ فان الله نجسه وللرسول الآية (قال الشافعى) رضى الله عنه فلما أعطى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم السلب القاتل فى الاقبال دلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن الغنمة المحموسة فى كتاب الله غير السلب اذ كان السلب مغنوما فى الاقبال دون الاسلاب المأخوذة فى غير الاقبال وأن الاسلاب المأخوذة فى غير الاقبال غنمة تخمس بالسنة مع مساوها من الغنمة ولولا الاستدلال بالسنة وحكمنا بالظاهر قطعنا كل من لزمه اسم سرقة وضربنا مائة كل من زنى من حريث وأعطينا سهم ذى القربى من بينه وبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قرابة ثم خلع ذلك الى طوائف من العرب لان له فيهم وشائج أرحام ونحسنا السلب لانه من الغنم مع مساواه من الغنمة

(باب بيان فرض الله تعالى فى كتابه اتباع سنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم)

(قال الشافعى) رجه الله تعالى وضع الله نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم من دينه وفرضه وكتابه الموضع الذى أبان جل ثناؤه أنه جعله علما لدينه بما افترض من طاعته وحرمة من معصيته وأبان من فضيلته بما قرن من الايمان برسوله مع الايمان به فقال تبارك وتعالى فآمنوا بالله ورسوله ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيرا لكم انما الله واحد سبحانه أن يكون له ولد وقال عز وجل انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله واذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه فجعل كمال ابتداء الايمان الذى مساواه تبع له الايمان بالله ثم برسوله معه فلو آمن عبده ولم يؤمن برسوله لم يقع عليه اسم كمال الايمان أبدا حتى يؤمن برسوله معه وهكذا من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فى كل من امتحنه للايمان \* أخبرنا مالك بن أنس عن هلال بن أسامة عن عطاء بن يسار عن عمر بن الحكم قال أتيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بجماعة فقلت يا رسول الله على رقة أفاعتها فقال لها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن الله فقالت فى السماء قال فنأنا قالت أنت رسول الله قال أعقتها (قال الشافعى) رضى الله عنه وهو معاوية بن الحكم كذلك رواه غير مالك وأظن مالك لم يحفظ اسمه (قال الشافعى) رضى الله عنه ففرض الله على الناس اتباع وجهه وسنن رسول الله فقال فى كتابه ربنا وابتعث فيهم رسولا منهم يتلوا عليهم آياتك ويعلمهم الكتاب والحكمة ويزكيهم انك أنت العزيز الحكيم وقال لقد من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وان كانوا من قبل فى ضلال مبين وقال عز وجل كما أرسلنا فيكم رسولا منكم يتلوا عليكم آياتنا ويزكيكم ويعلمكم الكتاب والحكمة ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون وقال عز وجل هو الذى بعث فى الاميين رسولا منهم الآية وقال واذا كررنا نعمت الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به وقال وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليكم عظيما وقال واذا كررنا ما يتلى فى بيوتكن من آيات الله والحكمة ان الله كان لطيفا خبيرا (قال الشافعى) رضى الله عنه فذكر الله الكتاب وهو القرآن وذكر الحكمة فسميت من أرضاء من أهل العلم بالقرآن يقول الحكمة سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال الشافعى) رضى الله

(١) قوله جذم السلب  
الجذم بالكسر الاصل  
كفى اللسان ككتبه  
مصحة

عنه وهذا يشبه ما قال والله تعالى أعلم لأن القرآن ذكر وتبعته الحكمة وذكر الله منته على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة فلم يجز والله تعالى أعلم أن يقال الحكمة ههنا إلا سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وذلك أنهم قرؤوه مع كتاب الله وأن الله افترض طاعة رسوله وحتم على الناس اتباع أمره فلا يجوز أن يقال لقول الله فرض الكتاب الله ثم لسنة رسوله وذلك لما وصفنا من أن الله تعالى جعل الإيمان برسوله مقرونا بالإيمان به وسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مبنية عن الله معنى ما أراد دليل على خاصه وعامه ثم قرن الحكمة بكتابه فأتبعها إياه ولم يجعل هذا لاحد من خلقه غير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

(باب فرض الله طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم مقرونة بطاعة الله جل ذكروه ومذكورة وحدها)

قال الله تبارك وتعالى وما كان المؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل لأمنيًا وقال يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض أهل العلم أولو الأمر أمراء أسرار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والله تعالى أعلم وهكذا أخبرنا غير واحد من أهل التفسير وهو يشبه ما قال والله تعالى أعلم لأن كل من كان حول مكة من العرب لم يكن يعرف إمارة وكانت تأنف أن يعطي بعضهم بعضا طاعة الإمارة فلما دانت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالطاعة لم تكن ترى ذلك يصلح لغير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأمروا أن يطيعوا أولي الأمر الذين أمرهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لاطاعة مطلقة بل طاعة مستثناة فيما لهم وعليهم فقال عز وجل فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول يعني ان اختلفتم في شئ (قال الشافعي) وهذا ان شاء الله تعالى كما قال في أولي الأمر لأنه يقول فان تنازعتم في شئ يعني والله تعالى أعلم هم وأمرؤهم الذين أمروا واطاعتهم فردوه إلى الله والرسول يعني والله تعالى أعلم إلى ما قال الله تعالى والرسول ان عرفتموه فان لم تعرفوه سألتهم الرسول عنه اذا وصلتم إليه أو من وصل منكم إليه لان ذلك الفرض الذي لا منازعة لكم فيه لقول الله عز وجل وما كان المؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم الخيرة من أمرهم ومن تنازع عمن بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رد الأمر إلى قضاء الله ثم قضاء رسوله فان لم يكن فيما يتنازعون فيه قضاء نصافيهما ولا في واحد منهما ردوه قياسا على أحدهما كما وصفت من ذكر القبلة والعدل والمثل مع ما قال الله عز وجل في غير آية مثل هذا المعنى وقال ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ورسوله

(باب ما أمر الله به من طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم)

قال الله جل ثناؤه ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم فمن نكث فانما ينعكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسنؤتيه أجرا عظيما وقال من يطع الرسول فقد أطاع الله فأعلمهم أن بيعتهم رسوله بيعته وكذلك أعلمهم أن طاعته طاعته وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموا بما أنزل الله فما شجر بينهم إلى ويسلموا تسليما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى نزلت هذه الآية فيما بلغنا والله تعالى أعلم في رجل خاص الزبير في أرض فقهني النبي صلى الله تعالى عليه وسلم به الزبير وهذا القضاء سنة من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لاحكام منصوص في القرآن والقرآن يدل والله تعالى أعلم على ما وصفت لانه لو كان قضى بالقرآن كان حكما منصوصا بكتاب الله وأشبه أن يكونوا اذا لم يسلموا لحكم كتاب الله نصا غير مشكل الامر أنهم لم يسلموا بمؤمنين اذ اردوا حكم التزليل فلم يسلموا وقال تبارك وتعالى لا تنجع لوادعاء الرسول

بينكم كدعاء بعضكم بعضاً الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال عز وجل واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم الآية فأعلم الله الناس في هذه الآية أن دعاءهم الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليحكم بينهم دعاء الى حكم الله لان الحكماء بينهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاداسلوا الحكم النبي عليه الصلاة والسلام فاداسلوا له بفرض الله وأنه أعلمهم أن حكمه حكمه على معنى اقتراضه حكمه وما سبق في علمه جل وعلا من اسعاده اياه بعصمته وتوفيقه وما شهد له به من هدايته واتباع أمره فأحكمهم فرضه بالزام خلقه طاعة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم باعلامهم أنها طاعته فجمع لهم أن أعلمهم أن الفرض عليهم اتباع أمره وأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم معا وأن طاعة رسول الله طاعته ثم أعلمهم أنه فرض على رسول الله اتباع أمره جل وعلا

(باب ما أبان الله خلقه من فرضه على رسول الله اتباع ما أوحى اليه وما شهد له به من اتباع ما أمر به ومن هداه وأنه هاد لمن اتبعه)

قال الله تبارك وتعالى لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم يا أيها النبي اتق الله الى خيرا وقال عز وجل اتبع ما أوحى اليك من ربك لا اله الا هو وأعرض عن المشركين وقال ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون (قال الشافعي) رضى الله عنه فأعلم الله رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما سبق في علمه من عصمته اياه من خلقه فقال جل ثناؤه يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وان لم تفعل فإبليت رسالتك والله يعصمك من الناس (قال الشافعي) رضى الله عنه وشهد له جل وعلا باستقامته بما أمر به والهدى في نفسه وهداية من اتبعه فقال وكذلك أوحينا اليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان الى قوله في الارض وقال جل وعلا ولولا فضل الله عليك ورحمته الآية (قال الشافعي) رضى الله عنه فأبان الله عز وجل أن قد فرض على نبيه اتباع أمره وشهد له بالابلاغ عنه وشهد له لنفسه ونحن نشهد له به تقر بالالى الله تعالى بالايمان به وتوسلا اليه بتصديق كلماته أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن المطلب بن حنطب أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ما تركت شيئا مما أمركم الله به الا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئا مما نهاكم الله عنه الا وقد نهيتكم عنه (قال الشافعي) رضى الله عنه وما أعلمنا الله مما سبق في علمه وحتم قضائه الذي لا يرد من فضله عليه ونعمته أنه منعه من أن يهواه أن يضله وأعلم أنهم لا يضرونه من شيء وفي شهادته بأنه يهدي الى صراط مستقيم صراط الله والشهادة بتأدية رسالته واتباع أمره وفيما وصف من فرضه طاعته وتأكيده اياه في الاى التي ذكرت ما أقام الله عز وجل به الحجة على خلقه بالنسليم لحكم رسول الله واتباع أمره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مما ليس لله عز وجل فيه حكم فبحكم الله سنه وكذلك أخبرنا الله عز وجل في قوله وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله (قال الشافعي) رضى الله عنه وقد سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع كتاب الله عز وجل وبين فيما ليس فيه بعينه نص كتاب وكل ما سن فقد أئزنا الله تعالى اتباعه وجعل في اتباعه طاعته وفي العنود عن اتباعه معصيته التي لم يعذر بها خلقا ولم يجعل له من اتباع سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم محرجا لما وصفت وما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أخبرنا سفيان بن عيينة قال أخبرنا سالم أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله أنه سمع عبيد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الامر من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه قال سفيان وحديثه محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مرسل (قال الشافعي) رضى الله عنه والاربيكة السرير (قال الشافعي) رضى الله عنه وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع كتاب الله

عز وجل وجهان أحدهما نص كتاب الله فاتبعه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كما أنزل الله والاخر  
 جملة بين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه عن الله سبحانه معنى ما أراد بالجملة وأوضح كيف فرضها  
 أعاماً أم خاصاً وكيف أراد أن يأتي به العباد وكلاهما اتبع فيه كتاب الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله  
 تعالى فلم أعلم من أهل العلم مخالفاً في أن سنن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من ثلاثه وجوه فأجمعوا منها على  
 وجهين والوجهان يجتمعان ويتفرعان أحدهما ما أنزل الله عز وجل فيه نص كتاب فسن رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم مثل مانص الكتاب والاخر ما أنزل الله فيه جملة كتاب فينب عن الله معنى ما أراد  
 وهذان الوجهان اللذان لم يختلفوا فيهما والوجه الثالث ما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مما ليس  
 فيه نص كتاب ففهم من قال جعل الله له بما افترض من طاعته وسبق في علمه من توفيقه لرضاه أن يسن فيما  
 ليس فيه نص كتاب ومنهم من قال لم يسن سنة قط الا ولها أصل في الكتاب كما كانت سنته لتبيين عدد الصلاة  
 وعلمها على أصل جملة فرض الصلاة وكذلك ما سن في البيوع وغيرها من الشرائع لان الله تعالى ذكره قال  
 لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقال وأحل الله البيع وحرم الربا فأحل وحرم انما بين فيه عن الله  
 تعالى كباين الصلاة ومنهم من قال بل جاء به رسالة الله عز وجل فأثبت سنته بفرض الله تعالى ومنهم قال  
 ألقى في روعه كل ما سن وسنته الحكمة للذي ألقى في روعه عن الله تعالى فكان مما ألقى في روعه سنته أخبرنا  
 عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو ومولى المطلب عن المطلب بن حنطب قال قال رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم ما تركت شيئاً مما أمركم الله به الا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئاً مما نهاكم الله تعالى عنه الا وقد  
 نهيتكم عنه ألا وإن الروح الأمين قد ألقى في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستوفي رزقها فأجروا في  
 الطلب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان مما ألقى في روعه سنته وهي الحكمة التي ذكر الله تعالى  
 وما نزل به كتاب عليه فهو كتاب الله عز وجل وكل جاءه من نعم الله تبارك وتعالى كما أراد الله تعالى وكما  
 جاءته النعم تجمعها النعمة وتنفرد بانها في أمور بعضها غير بعض فنسأل الله العصمة والتوفيق (قال  
 الشافعي) رحمه الله تعالى وأي هذا كان فقد بين الله عز وجل أنه فرض فيه طاعة رسوله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم ولم يجعل لاحد من خلقه عذرا بخلاف أمر عرفه من أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأن  
 قد جعل الله تعالى بالناس كلهم الحاجة اليه في دينهم وأقام عليهم حجتهم بما دلهم عليه من تبيين رسوله  
 معاني ما أراد الله تعالى بفرائضه في كتابه ليعلم من عرف منهما ما وصفنا أن سنته صلى الله تعالى عليه وسلم اذا  
 كانت سنة مبينة عن الله تعالى معنى ما أراد الله من مفروضه فيما فيه نص كتاب يتلونه وفيما ليس فيه  
 نص كتاب أخرى فهي كذلك أين كانت لا يختلف حكم الله تعالى ثم حكم رسوله بل هو لازم بكل حال  
 وكذلك قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث أبي رافع الذي كتبنا قبل هذا (قال الشافعي)  
 رحمه الله عليه وسأذكر مما وصفنا من السنة مع كتاب الله والسنة فيما ليس فيه نص كتاب بعض ما يدل  
 على جملة ما وصفنا منه ان شاء الله تعالى فأول ما نبداً به من ذكر سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 مع كتاب الله تعالى ذكر الاستدلال بسنته على الناسخ والمنسوخ من كتاب الله عز وجل ثم ذكر الفرائض  
 المنصوصة التي سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم معها ثم ذكر الفرائض الجل التي أبان رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله كيف هي ومواقفها ثم ذكر العام من أمر الله تعالى الذي أراد به العام  
 والعام الذي أراد به الخاص ثم ذكر سنته فيما ليس فيه نص كتاب

(ابتداء الناسخ والمنسوخ)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان الله تعالى خلق الخلق لما سبق في علمه مما أراد بخلقهم وبيهم لامعقب  
 لحكمه وهو سريع الحساب وأنزل عليهم الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وفرض فيه فرائض أثبتنا



وأخرى نسخها رجة خلقة بالتخفيف عنهم وبالتوسعة عليهم زيادة فيما ابتدأهم به من نعمه وأنابهم على الانتهاء إلى ما أثبت عليهم جنته والنجاة من عذابه فعمتهم رجة فيما أثبت ونسخ فله الحمد على نعمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأبان لهم أنه إنما نسخ ما نسخ من الكتاب بالكتاب وأن السنة لا تكون ناسخة للكتاب وإنما هي تبع للكتاب بمثل ما نزل به نصا ومفسرة معنى ما نزل الله تعالى منه جلا قال الله عز وجل وإذا تتلى عليهم آیاتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا انت بقرا ن غير هذا أو بدله قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي أنى أخاف أن عصيت ربى عذاب يوم عظيم فأخبرنا الله تبارك وتعالى أنه فرض على نبيه اتباع ما يوحى إليه ولم يجعل له تديله من تلقاء نفسه وفى قوله ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي بيان ما وصفت من أنه لا ينسخ كتاب الله عز وجل إلا كتابه كما كان المبتدئ بفرضه فهو المزيل المثلث لما شاء منه جل ثناؤه ولا يكون ذلك لاحد من خلقه وكذلك قال الله تعالى عجم الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب وقال بعض أهل العلم فى هذه الآية والله تعالى أعلم دلالة على أن الله عز وجل جعل لرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يقول من تلقاء نفسه بتوقيفه فيما لم ينزل به كتابا والله تعالى أعلم وقيل فى قول الله عز وجل عجم الله ما يشاء ويثبت عجم فرض ما يشاء ويثبت فرض ما يشاء وهذا يشبه ما قيل والله تعالى أعلم وفى كتاب الله تعالى دلالة عليه قال الله تعالى ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها فأخبر الله أن نسخ القرآن وتأخير أزاله لا يكون الا بقرا ن مثله قال تعالى وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر وهكذا أسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا ينسخها الا سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولو أحدث الله لرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم فى أمر سن فيه غير ما سن فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لسن فيما أحدث الله اليه حتى يبين للناس أن له سنة ناسخة التى قبلها مما يخالفها وهذا مذكور فى سنته صلى الله تعالى عليه وسلم فان قال قائل فقد وجدنا الدلالة على أن القرآن ينسخ القرآن لانه لا مثل للقرآن فأوجدنا ذلك فى السنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فيما وصفت من فرض الله تعالى على الناس اتباع أمر رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم دليل على أن سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إنما قبلت عن الله تعالى فن اتبعها فكأن الله تعالى يدها ولا نجد خيرا ألزمه الله عز وجل خلقه نصا بينا الا كتابه ثم سنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم فاذا كانت السنة كما وصفت لاشبه لها من قول خلق من خلق الله لم يحجز أن ينسخها الا مثلها ولا مثل لها غير سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لان الله تعالى لم يجعل لادى بعده ما جعل له بل فرض على خلقه اتباعه وألزمهم أمره فان خلق كلهم له تبع ولا يكون التابع أن يخالف ما فرض الله عز وجل عليه اتباعه ومن وجب عليه اتباع سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يكن له خلافها ولم يقم مقام أن ينسخ شيأ منها (قال) فان قال أفيحتمل أن تكون له سنة مأثورة قد نسخت ولا تؤثر له السنة التى نسخها فلا يحتمل هذا وكيف يحتمل أن يؤثر ما وضع فرضه ويترك ما يلزم فرضه ولو جاز هذا خرجت عامة السنن من أيدي الناس بان يقولوا العلمها منسوخة وليس ينسخ فرض أبدا الا أثبت مكانه فرض كما نسخت قبله بيت المقدس فأثبت مكانها الكعبة (قال) وكل منسوخ فى كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم هكذا (قال) فان قال قائل هل تنسخ السنة بالقرآن قيل لو نسخت السنة بالقرآن كانت للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيه سنة تبين أن سنته الاولى منسوخة بسنته الاخرى حتى تقوم الحجة على الناس بان الشئ ينسخ بمثله فان قال ما الدليل على ما نقول فما وصفت من موضعه من الابانة عن الله معنى ما أراد بقرائنه خاصا وعاما ما وصفت فى كتابي هذا وأنه لا يقول أبدا الشئ الا بحكم الله تعالى ولو نسخ الله مما قال حكما لسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما نسخته سنة ولو جاز أن يقال قد سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم نسخ سنته بالقرآن ولا يؤثر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم السنة

الناسخة لحاز أن يقال فيما حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من البيوع كلها قد يحتمل أن يكون حرمها قبل أن ينزل عليه أحل الله البيع وحرم الربا وفيمن رجم من الزناة قد يحتمل أن يكون الرجم منسوخا لقول الله عز وجل الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وفي المسح على الخفين نسخت آية الوضوء المسح وحاز أن يقال لا يدرأ القطع عن سارق سرق من غير حرز وسرقته أقل من ربع دينار لقول الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما لأن اسم السرقه يلزم من سرق قليلا وكثيرا ومن حرز وغير حرز ولجاز رد كل حديث عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بأن يقال لعنه لم يقله رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا لم نجده مثل التنزيل ولجاز رد السنن بهذين الوجهين فذكرت كل سنة معها كتاب جله لا تحتمل سنة أن توافقه نصا وهي لا تكون أبدا الاموافقه إذا احتمل اللفظ فيما روى عنه خلاف اللفظ في التنزيل بوجه أو احتمل أن يكون في اللفظ عنه أكثر مما في اللفظ في التنزيل بوجه وإن كان محتملا أن يخالفه من وجه وكتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم تدل على خلاف هذا القول وموافقه ما قلنا وكتاب الله البيان الذي يشفي به من العمى وفيه الدلالة على موضع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من كتاب الله تعالى ودينه واتباعه له وقيامه بتبيينه عن الله عز وجل

### (الناسخ والمنسوخ الذي يدل الكتاب على بعضه والسنة على بعضه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى مما نقل بعض من سمعت منه من أهل العلم أن الله عز وجل أنزل فرضا في الصلاة قبل فرض الصلوات الخمس فقال تعالى يا أيها المرسل قم الليل الا قليلا نصفه أو انقص منه قليلا أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلا ثم نسخ هذا في السورة معه فقال ان ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك الى وآتوا الزكاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلماذا كرر الله عز وجل بعد أمره بقيام الليل نصفه الا قليلا والزيادة عليه فقال أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك تخفف فقال علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله فافروا ما تبسر منه كان يينا في كتاب الله عز وجل نسخ قيام الليل ونصفه والنقصان من النصف والزيادة عليه بقول الله عز وجل فافروا ما تبسر منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم احتمل قول الله عز وجل فافروا ما تبسر منه معنيين أحدهما أن يكون فرضا ثابتا له أزىل به فرض غيره والآخرا أن يكون فرضا منسوخا أزىل به غيره كما أزىل به غيره وذلك لقول الله عز وجل ومن الليل فتهجد به نافلة لك عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا احتمل قوله ومن الليل فتهجد به نافلة لك أن يتهجد بغير الذي فرض عليه مما تبسر منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان الواجب طلب الاستدلال بالسنة على أحد المعنيين فوجدنا سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تدل على أن الواجب من الصلاة الا الخمس ففسرنا الى أن الواجب الخمس وأن ما سواها من واجب من صلاة قبلها منسوخ بها استدلالا بقول الله عز وجل فتمجد به نافلة لك وأنها نافلة لقيام الليل ونصفه وثلثه وما تبسر ولست أحب لاحد ترك أن يتهجد بما يبره الله عليه من كتابه مصليا به وكيفما كثر فهو أحب إلينا أخبرنا مالك بن أنس عن أبي سبيل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول جاء أعرابي من أهل نجد نازرا الرأس نسيم دوى صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنأ منه فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله تعالى في اليوم والليله فقال هل على غيرها قال لا الا أن تطوع (قال) وذكر له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صيام شهر رمضان فقال هل على غيره قال لا الا أن تطوع فأدبر الرجل وهو يقول والله لأزيد على هذا ولا أنقص فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أفلم أن صدق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى روى عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله

تعالى عليه وسلم انه قال خمس صلوات في اليوم والليلة كتبتن الله تعالى على خلقه فن جاءهن لم يضع منهن  
شيئاً استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة

(باب فرض الصلاة الذي دل الكتاب ثم السنة على من يزول عنه بالعدر  
وعلى من لا تكتب صلاته بالمعصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في  
المحيض ولا تقرنوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى افترض الله الطهارة على المصلي في الوضوء والغسل من الجنابة فلم تكن لغیر طاهر صلاة ولما ذكر الله  
تعالى المحيض فأمر باعتزال النساء فيه حتى يطهرن فاذا تطهرن أتبن استدلالنا على أن يطهرن بالماء بعد  
زوال المحيض لان الماء موجود في الحالات كلها في الحضر فلا يكون للعائض طهارة الا بالماء بعد زوال  
المحيض اذا كان موجودا لان الله عز وجل انما ذكر التطهر بعد أن يطهرن ويطهرن زوال المحيض  
في كتاب الله عز وجل ثم ستره صلى الله تعالى عليه وسلم أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن  
أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها وكرت احرامها مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وانها حاضت فأمرها  
أن تقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوف بالبيت ولا تصلي حتى تطهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
فاستدلنا بهذا على أن الله عز وجل انما أراد بفرض الصلاة من اذا وضأ وأغتسل طهر فاما الحائض فلا  
تطهر بواحد منهما وكان الحيض شيئاً خلق فيها لم يحتلبه على نفسها فتكون عاصية به فزال عنها فرض  
الصلاة أيام حيفها فلم يكن عليها قضاء ما تركت منها في الوقت الذي يزول عنها فيه فرضها (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى وقلنا في المعنى عليه والمغلوب على عقله بالعارض من أمر الله تعالى الذي لا حيلة له فيه  
قياسا على الحائض ان الصلاة عنه مرفوعة لانه لا يعقلها مادام في الحال التي لا يعقل فيها (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى وكان عاما في أهل العلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يأمر الحائض بقضاء الصلاة وعاما  
أنها أمرت بقضاء الصوم ففرقنا بين الفرضين استدلالا بما وصفت من نقل أهل العلم واجماعهم فكان  
الصوم مقارفا للصلاة في أن للمسافر تأخير عن شهر رمضان وليس له ترك يوم لا يصلي فيه صلاة السفر وكان  
الصوم شهرا من اثني عشر شهرا وكان في أحد عشر شهرا خليا من فرض الصوم ولم يكن أحد من الرجال  
مطيقا بالعقل للصلاة خليا من الصلاة قال الله تعالى لا تقرنوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون  
ولا جنبنا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا الآية فقال بعض أهل العلم زلت هذه الآية قبل تحريم الخمر (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى فدل القرآن والله تعالى أعلم على أن لا صلاة لسكران حتى يعلم ما يقول اذ بدأ نبيه  
عن الصلاة وذكروا كرمه الجنب فلم يختلف أهل العلم أن لا صلاة لجنب حتى يطهر وان كان نهي السكران  
عن الصلاة قبل تحريم الخمر فهو حين حرم الخمر أولى أن يكون منيها لانه عاص من وجهين أحدهما أن  
يصلي في الحال التي هو فيها منهي والاخر أن يشرب المحرم (قال) والصلاة قول وعمل وامسك فاذا  
لم يعقل القول والعمل والامسك ولم يأت بالصلاة كما أمر فلا تجزى عنه وعليه اذا أفاق القضاء ويفارق  
المغلوب على عقله بأمر الله تعالى الذي لا حيلة له فيه السكران لانه أدخل نفسه في السكر فيكون على  
السكران القضاء دون المغلوب على عقله بالعارض الذي لم يحتلبه على نفسه فيكون عاصيا باجتنابه  
(قال) ووجه الله رسوله للقبلة في الصلاة الى بيت المقدس فكانت القبلة التي لا يحل قبل نسخها  
استقبال غيرها ثم نسخ الله تبارك وتعالى قبلة بيت المقدس ووجهه الى البيت فلا يحل لاحدا استقبال  
بيت المقدس أبدا المكتوبة ولا يحل أن يستقبل غير البيت الحرام (قال) وكل كان حقا في وقته  
فكان التوجه الى بيت المقدس أيام وجهه الله تعالى اليه نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم حقا ثم نسخ فصار

الحق في التوجه الى البيت الحرام أبدا لا يحل استقبال غيره في مكتوبة الا في بعض الخوف أو نافلة في سفر استدلالا بالكاتب والسنة وهكذا كل ما نسخ الله تعالى ومعنى نسخ ترك فرضه كان حقا في وقته وتركه حقا اذا نسخ الله تعالى فيكون من أدرك فرضه مطيعا به وتركه ومن لم يدرك فرضه مطيعا به باع الفرض الناسخ له قال الله عز وجل لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم قد نرى تقاب وجهك في السماء فلو لبثت قبله ترضاها قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره (قال الشافعي) رضي الله عنه فان قال قائل فاین الدلالة على أنهم حولوا الى قبله بعد قبله ففي قوله عز وجل سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها قل لله المشرق والمغرب يهدي من يشاء الى صراط مستقيم أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال بينما الناس بقباء في صلاة الصبح أذ جاءهم آت فقال ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد قدمه المدينة ستة عشر شهرا نحو بيت المقدس ثم حولت القبلة قبل بدر شهرين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والاستدلال بالكاتب في صلاة الخوف قول الله عز وجل فان خفتم فرجالا أو ركباناً وليس لصلى المكتوبة أن يصلي راكبا الا في خوف ولم يذكر الله تعالى أن يتوجه للقبلة وروى ابن عمر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلاة الخوف فقال في روايته فان كان خوفا أشد من ذلك صلوا رجلا أو ركباناً مستقبلي القبلة وغير مستقبليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وصلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم النافلة في السفر على راحته أينما توجهت به حفظ ذلك عنه جابر بن عبد الله وأنس بن مالك وغيرهما وكان لا يصلي المكتوبة مسافرا الا بالارض متوجها الى القبلة أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن جابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلي على راحته موجهة به قبل المشرق في غزوة بني النضير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل يا أيها النبي حرص المؤمنين على القتال الى يفقهون ثم أبان في كتابه أنه وضع عنهم أن يقوم الرجل الواحد بقتال العشرة وأثبت عليهم أن يقوم الواحد بقتال الاثنين فقال الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا الآية أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال لما نزلت هذه الآية ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين كتب عليهم أن لا يفر العشرون من المائتين فأزل الله عز وجل الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين فكتب أن لا يفر المائة من المائتين وهذا كما قال ابن عباس ان شاء الله تعالى وقد بين الله عز وجل هذا في الآية وليست تحتاج الى تفسير قال الله عز وجل واللاقي يأتين الفاحشة من نسائكم الى واللذان يأتينها منكم فآذوها ثم نسخ الله تعالى الجلس والاذى في كتابه فقال عز وجل الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فدللت السنة على أن جلد المائة للزانيين البكرين أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن يونس بن عبيد عن الحسن عن عباد بن الصامت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم أخبرنا الثقة من أهل العلم عن يونس بن عبيد عن الحسن عن حطان الرقاشي عن عباد بن عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدللت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن جلد المائة نابت على الحريين البكرين ومنسوخ عن الثيبين وأن الرجم ثابت على الثيبين الحريين (قال الشافعي) رضي الله عنه أخبرنا مالك وسفيان عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد ابن خالد الجهني أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لرجل في ابنه وزني وعلى ابنك جلد مائة وتغريب

عام (قال الشافعي) رضى الله عنه لان قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم أول ما نزل فسخ به الحبس والاذى عن الزانيين فلما رجم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما عز اوله بجلده وأمر أن يسا أن يغدو على امرأة الاسلمى فان اعترفت رجها دل على نسخ الجلد عن الزانيين الحرين الثيبين وثبت الرجم عليهم لان كل شيء أبدى بعد أول فهو آخر ودل كتاب الله عز وجل ثم سنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن الزانيين المملوكين خارجان من هذا المعنى قال الله عز وجل في المملوكات فاذا أحصن فان أتت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب والنصف لا يكون الا من الجلد الذي يتبعض فأما الرجم الذي هو قتل فلا نصف له لان المرجوم قد يموت في أول حجر يرمى به فلا يزداد عليه ويرمى بألف وأكثر فيزداد عليه حتى يموت فلا يكون لهذا نصف محدود أبدا والحدوده مؤقتة بلا اتلاف نفس والاتلاف غير مؤقت بعد ضرب أو تحديد قطع وكل هذا معروف ولا نصف للرجم معروف (قال الشافعي) رضى الله عنه أخبر مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة عن زيد بن خالد الجهني أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن الأمة اذا زنت ولم تحصن فقال ان زنت فأجلدوها ثم ان زنت فأجلدوها ثم ان زنت فأجلدوها ثم يبعوها ولو بضعير قال ابن شهاب لا أدري أبعد الثالثة أو الرابعة والضعير الحبيل (قال الشافعي) رضى الله عنه وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها ولم يقل يبرجها ولم يختلف المسلمون في أن لا رجم على مملوك في الزنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واحصان الأمة اسلامها وانما قلنا هذا استدلالا بالسنة واجماع أكثر أهل العلم ولما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها ولم يقل محصنة كانت أو غير محصنة استدلالا على أن قول الله عز وجل في الاماء فاذا أحصن فان أتت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب اذا أسلمن لا اذا كنحن فأصبن بالنكاح ولا اذا أعتقن وان لم يصبن فان قال قائل أراثة توقع الاحصان على معان مختلفة قيل نعم جاع الاحصان أن يكون دون التحصين مانع من تناول المحرم فالاسلام مانع وكذلك الحرية مانعة وكذلك الزوج والاصابة مانع وكذلك الحبس في البيت مانع وكل مانع أحصن قال الله عز وجل وعلناه صنعة لبوس لكم لحصنة من بئسكم وقال الله تعالى لا يقاتلونكم جميعا الا في قرى محصنة أو من وراء حدر محصنة يعني ممنوعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وآخر الكلام وأوله يدلان على أن معنى الاحصان المذكور عام في موضع دون غيره اذا الاحصان ههنا الاسلام دون النكاح والحرية والتحصين بالحبس والعفاف وهذه الاسماء التي يجمعها اسم الاحصان

### (باب الناسخ والمنسوخ الذي يدل عليه السنة والاجماع)

قال الله تبارك وتعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الآية وقال الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لازواجهم الآية فأنزل الله عز وجل ميراث الوالدين ومن ورث بعدهما أو معهما من الاقربين وميراث الزوج من زوجته والزوجة من زوجها فكانت الايتان محتملتين لان تنبأ الوصية للوالدين والاقربين والوصية للزوجة والميراث مع الوصايا يأخذون بالميراث والوصايا محتملة لان تكون الموارث ناسخة للوصايا فلما احتملت الايتان ما وصفتنا كان على أهل العلم طلب الدلالة من كتاب الله تعالى فنام يجدوه نصافي كتاب الله عز وجل طلبوه في سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فان وجدوه فاقبلوا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فعن الله قبلوه بما اقترض عليهم من طاعته ووجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنه من أهل العلم بالمغازي من قرئش وغيرهم لا يختلفون في ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارث ولا يقتل مؤمن بكافر وبأثره عن حفظوا عنه

ممن لقوا من أهل العلم بالمغازي فكان هذا نقل عامة عن عامة وكان أقوى في بعض الأمر من نقل واحد  
 عن واحد وكذلك وجدنا أهل العلم عليه مجتمعين (قال) وروى بعض الشاميين حديثا ليس مما ثبتته  
 أهل الحديث فيه أن بعض رجاله مجهولون فروينا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منقطعا وإنما قبلناه  
 بما وصفنا من نقل أهل المغازي وإجماع العامة عليه وإن كنا قد ذكرنا الحديث فيه واعتمدنا على حديث  
 أهل المغازي عاما وإجماع الناس أخبرنا ابن عيينة عن سليمان الاحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم قال لا وصية لوارث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاستدلنا بما وصفت من نقل  
 عامة أهل المغازي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن لا وصية لوارث على أن الموارث ناسخة للوصية  
 للوالدين والزوجة مع الخبر المنقطع عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وإجماع العامة على القول به وكذلك  
 قال أكثر العامة أن الوصية للأقربين منسوخة زائل فرضها إذا كانوا وارثين فبالميراث وإذا كانوا غير  
 وارثين فليس يفرض أن يوصى لهم إلا أن طأوسا وقليل معه قالوا نسخت الوصية للوالدين وثبتت للقرابة  
 غير الوارثين فمن أوصى لغير قرابة لم يجز (قال) فلما احتملت الآية ما ذهب إليه طأوس من أن الوصية  
 للقرابة ثابتة اذ لم يكن في خبر أهل العلم بالمغازي إلا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا وصية لوارث  
 وجب عندنا على أهل العلم طلب الدلالة على خلاف ما قال طأوس في الآية أو موافقة فوجدنا رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم حكم في ستة مملوكين كانوا رجل لأمال له غيرهم فأعتقهم عند الموت فجزأهم النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاثة أجزاء فأعتق اثنين وأرق أربعة أخبرنا بذلك عبد الوهاب الثقفي عن أيوب  
 السخيتاني عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن ٤- ران بن حصين أن رجلا من الانصار أوصى عند موته فأعتق  
 ستة مملوكين وليس له مال غيرهم أو قال أعتق عند موته ستة مملوكين وليس له شيء غيرهم فبلغ ذلك إلى النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم فقال فيه قولنا شديد أنهم دعاهم فجزأهم ثلاثة أجزاء فأقرع بينهم فأعتق اثنين  
 وأرق أربعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت دلالة السنة في حديث عمران بينه بأن رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم أنزل عتقهم في المرض إذا مات المعتق في المرض وصية والذي أعتقهم رجل من  
 العرب والعربي إنما ملك من لا قرابة بينه وبينه من العجم فأجاز النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لهم الوصية  
 فدل ذلك على أن الوصية لو كانت تبطل لغير قرابة بطلت للعبيد المعتقين لأنهم ليسوا بقرابة للمعتق  
 ودل ذلك على أن لا وصية لميت إلا في ثلث ماله ودل على أن يرد ما جاوز الثلث في الوصية ودل على إبطال  
 الاستسعاء واثبات القسم والقرعة فبطلت وصية الوالدين لأنهما وارثان وثبت ميراثهما ومن أوصى له  
 الميت من قرابة وغيرهم جازت الوصية اذ لم يكن وارثا وأوجب إلى الوصى لقرابته (قال الشافعي)  
 رضي الله عنه وفي القرآن ناسخ ومنسوخ غير هذا مفرق في مواضعه في كتاب أحكام القرآن وإنما  
 وصفت منه جلا يستدل بها على ما كان في مثل معناها ورأيت أنها كافية في الأصل عما سكت عنه وأسأل  
 الله تعالى العصمة والتوفيق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأتبع ما كتبت منها علم الفرائض التي  
 أنزلها الله تعالى مفسرات وجلاوسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم معها وفيها علم من علم هذا من  
 علم الكتاب الموضع الذي وضع الله به نبيه من كتابه ودينه وأهل دينه ويعلموا أن اتباع أمره طاعة الله  
 تعالى وأن سنته تبع لكتاب الله تعالى فيما أنزل وأنها لا تخالف كتاب الله أبدا ويعلم من فهم هذا  
 الكتاب أن البيان يكون من وجوه واحد يجمعها أنها عند أهل العلم بينة غير مثبته البيان  
 وعند من يقصر علمه مختلفة البيان

### (باب الفرائض التي أنزلها الله تعالى نصا)

قال الله تعالى والذين يرثون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة (قال الشافعي)

رجه الله تعالى المحصنات ههنا البوالغ الحرائر وهذا يدل على أن الاحصان اسم جامع للعان مختلفة وقال  
 والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهداء إلا أنفسهن الى والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من  
 الصادقين الآيات فلما فرق الله عز وجل بين حكم الزوج والقاذف سواء فخذ القاذف سواء إلا أن يأتي  
 بأربعة شهداء على ما قال وأخرج الزوج بالعان من الحذف دل ذلك على أن قذفة المحصنات الذين أريدوا  
 بالجلدة قذفة الحرائر البوالغ غير الأزواج وفي هذا دليل على ما وصفت من أن القرآن عربي يكون منه  
 ظاهر عام وهو يراد به الخاص لأن واحدة من الآيتين نسخت الأخرى ولكن كل واحدة منهما على ما حكم  
 الله عز وجل به فيفريق بينهما حيث فرق الله ويجمعان حيث جمع الله تبارك وتعالى فإذا تعين الزوج  
 خرج من الحذف كما يخرج الاجنبون منه بالشهود وإذا لم يتعين وزوجه حرة بالغة حذ (قال الشافعي)  
 رجه الله تعالى وفي الجبلاني وزوجه أنزلت آية اللعان ولا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بينهما  
 فحكى اللعان بينهما سهل بن سعد الساعدي وحكاها ابن عباس وحكى ابن عمر حضور اللعان عند النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم فحكى منهم واحد كيف كان لفظ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في أمرهما  
 باللعان وقد حكوا معاً أحكاما لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليست ناصي القرآن منها تفر يقه بين  
 المتلاعنين وفيه الولد وقوله ان جاءت به كذا فهو للذي يتهمه بخافت به على تلك الصفة وقال ان امره  
 لين لولا ما حكم الله وحكى ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال عند الخامسة قفوه فانها  
 موجبة (قال الشافعي) رجه الله تعالى فاستدل لنا على أنهم لا يحكون بعض ما يحتاج اليه من  
 الحديث ويدعون بعض ما يحتاج اليه منه «وأولاه أن يحكى من ذلك كيف لا عن رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم بينهما» الا علم بان أحد أقرأ كتاب الله تعالى يعلم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انما لا عن  
 كما أنزل الله عز وجل فاكثفوا بابان الله عز وجل اللعان بالعدد والشهادة لكل واحد منهما دون حكاية  
 لفظ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين لا عن بينهما (قال الشافعي) وفي كتاب الله تعالى غاية  
 الكفاية من اللعان وعدده ثم حكى بعضهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الفرقه بينهما كما وصفت  
 وقد وصفنا سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع كتاب الله عز وجل قبل هذا قال الله عز وجل كتب  
 عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم الآية ثم بين أي شهر هو فقال شهر رمضان الآية (قال  
 الشافعي) رجه الله تعالى فاعلمت أحدا من أهل العلم بالحديث قبلنا تكلف أن يروي عن النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم أن الشهر المفروض صومه شهر رمضان الذي بين شعبان وشوال لمعرفتهم شهر رمضان  
 من الشهور واكتفاء منهم بان الله عز وجل فرضه وقد تكلفوا حفظ صومه في السفر وفطره وتكفوا  
 كيف قضاءه وما أشبه هذا مما ليس فيه نص كتاب ولا علمت أحدا من غير أهل العلم احتاج الى المسئلة عن  
 شهر رمضان أي شهر هو ولا هل هو واجب أم لا وهكذا ما أنزل الله عز وجل من جل فرائضه في أن عليهم  
 صلاة وزكاة وحج على من أطاقه وتحريم الزنا والقتل وما أشبه هذا (قال) وقد كانت لرسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم في هذا سنن ليست ناصي القرآن أبان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله عز  
 وجل معنى ما أراد بها وتكلم المسلمون في أشياء من فروعها لم ين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيها  
 سنة منصوصة فنها قول الله عز وجل في الرجل يطلق امرأته التولية الثالثة فان طلقها فلا تحل له من  
 بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها فلا جناح عليهما أن يترابعا فاحتمل قول الله عز وجل حتى تنكح  
 زوجا غيره أن يترابعا زوجا غيره وكان هذا المعنى الذي يسبق الى من خوطب به أنها اذا عقدت عليها  
 عقدة النكاح فقد نكحت واحتمل حتى يصيها زوج غيره لان اسم النكاح يقع بالاصابة ويقع بالعقد  
 فلما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لامرأة طلقها زوجها ثلاثا ونكحها بعده رجل لا تحل له حتى  
 تذوق عسلته ويذوق عسلتك يعني يصيبك زوج غيره والاصابة النكاح فان قال قائل فاذا كر الخبر عن

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بما ذكرت قبل أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن امرأة رفاعة جاءت إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقالت إني كنت عند رفاعة فطلقني فبت طلاقاً وإن عبد الرحمن بن الزبير تزوجني وانما معه مثل هذبة الثوب فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أتريدن أن ترجعي إلى رفاعة لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن لإحلال الله تعالى إياها للزوج المطلق ثلاثاً بعد زوج بالنكاح إذا كان مع النكاح أصابة من الزوج

(باب الفرائض المنصوصة التي سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم معها)

قال الله تبارك وتعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم إلى فاطمها وقال ولا جنبا إلا عابري سبيل الآية فأبان أن طهارة الجنب الغسل دون الوضوء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الوضوء كما أنزل الله تعالى فغسل وجهه وبديه إلى المرفقين ومسح برأسه وغسل رجله إلى الكعبين أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه توضأ مرة مرة أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال لعبد الله بن زيد وهو جد عمرو بن يحيى هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يتوضأ فقال عبد الله نعم فدعا بوضوء فافترغ على يديه فغسل بديه مرتين مرتين ثم غضمض واستنشق ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل بديه مرتين مرتين إلى المرفقين ثم مسح برأسه بيديه فاقبل بهما وأدبر بدأ بقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه ثم غسل رجله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان ظاهر قول الله تعالى فاغسلوا وجوهكم أقل ما يقع عليه اسم الغسل وذلك مرة واحتمل أكثر فسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الوضوء مرة فوافق ذلك ظاهر القرآن وذلك أقل ما يقع عليه اسم الغسل (قال) وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مرتين وثلاثاً فإسنه مرة استدلالنا على أنه لو كانت مرة لا تجزئ منه لم يتوضأ مرة ويصلي وانما جاوز مرة اختياراً لا فرضاً في الوضوء لا يجزئ أقل منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا مثل ما ذكرنا من الفرائض قبله ولورث الحديث فيه استغنى فيه بالكتاب وحكي الحديث فيه دل على اتباع الحديث كتاب الله تعالى (قال) ولعلمهم انما حكوا الحديث فيه لأن أكثر ما توضأ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاثاً فأرادوا أن الوضوء ثلاثاً اختياراً لأنه واجب لا يجزئ أقل منه ولما ذكر فيه أن من توضأ وضوءه هذا وكان ثلاثاً ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر الله له فآرادوا طلب الفضل في الزيادة في الوضوء وكانت الزيادة فيه نافلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وغسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الوضوء المرفقين والكعبين وكانت الآية محتملة أن يكونا مغسولين وأن يكونا مغسولين أو لا يكونا مغسولين ولعلمهم حكوا الحديث إبانة لهذا أيضاً وأشبهه الأمرين بظاهر الآية أن يكونا مغسولين فهذا بيان السنة مع بيان القرآن وسواء البيان في هذا وفيما قبله ومستغنى فيه بفرضه في القرآن عند أهل العلم ومختلفان عند غيرهم وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الغسل من الجنابة غسل الفرج والوضوء كوضوء الصلاة ثم الغسل وكذلك أوجبنا أن نفعل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أعلم مخالفاً حفظت عنه من أهل العلم في أنه كيفما جاء بغسل وأتى على الأسباغ أجزاء وإن اختاروا غيره لأن الفرض الغسل فيه ولم يحدد تحديد الوضوء وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما يجب منه الوضوء والجنابة التي يجب بها الغسل اذ لم يكن بعض ذلك منصوصاً في الكتاب

(ما جاء في الفرض المنصوص الذي دلت السنة على أنه انما أريد به الخاص)

قال الله تعالى يستغنونك قل الله يفتيكم في الكلاله الآية وقال عز وجل للرجال نصيب مما ترك الوالدان



والأقربون والنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون إلى قوله مفروضا وقال عز وجل ولا يؤيده كل واحد منهما السدس الآية وقال ولَكُمْ نصف ما ترك أزواجكم الآية وقال ولهن الربع الآية مع أي الموارث كلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدللت السنة على أن الله عز وجل إنما أراد من سمي له الموارث من الأخوة والأخوات والولد والأقارب والوالدين والأزواج وجمع من سمي له فريضة في كتابه خاصا من سمي وذلك أن يجتمع دين الوارث والموروث فلا يختلفان ويكونان من أهل دار المسلمين أو من له عقد من المسلمين يأمن به على دمه وماله أو يكونان من المشركين فيتوارثان بالنسبة أخبرنا شافيان ابن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأن يكون الوارث والموروث حربي مع الإسلام أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من باع عبد الله مال فإله البائع الآن يشترطه المبتاع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما كان بيننا في سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن العبد لا يملك ما لا وان مملك العبد فإنا مملكه لسيدته وإن اسم المالك إنما هو إضافة إليه لأنه في يديه لأنه ماله ولا يكون ماله له وهو لا يملك نفسه وكيف يملك نفسه وهو مملوك يباع ويوهب ويورث وكان الله عز وجل إنما نقل ملك الموتى إلى الأحياء فلكوا منها ما كان الموتى مالكين وإن كان العبد أباً أو غيره ممن سميت له فريضة وكان لو أعطيها مملكها سيده عليه لم يكن السيد بأبي الميت ولا وارثاً سميت له فريضة فكان لو أعطينا العبد بأنه أب إنما أعطينا السيد الذي لا فريضة له فوزنا غير من ورثه الله تعالى فلم نورث عبد الما وصفت ولا أحد الم يجتمع فيه الحرية والإسلام والبراءة من القتل حتى لا يكون قاتلاً وذلك أنه أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما بلغنا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء لم نورث قاتلاً ممن قتل وكان أخف حال القاتل عدا أن يمنع الميراث عقوبة مع تعرض سخط الله تعالى أن يمنع ميراث من عصى الله تعالى بالقتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وصفت من أنه لا يرث المسلم إلا المسلم حر غير قاتل عدا بما لا اختلاف فيه بين أحد من أهل العلم حفظت عنه ببلدنا ولا في غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي اجتماعهم على ما وصفتنا من هذا حجة تلزمهم أن لا يفرقوا في شيء من سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لأن سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا قامت هذا المقام فيما لله تعالى فيه فرض منصوص فدللت على أنه على بعض من لزمه اسم ذلك الفرض دون بعض كانت فيما كان مثله من القرآن هكذا وكانت فيما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما ليس لله فيه حكم منصوص هكذا وأولى أن لا يشك عالم في لزومها وأن يعلم أن أحكام الله عز وجل ثم أحكام رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تختلف وانها تجري على مثال واحد قال الله عز وجل لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال عز وجل ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وحل الله البيع وحرم الربا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع عبيد يباعونها المتبايعان فحرمت مثل بيع الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ومثل الذهب بالورق أحدهما نقد والآخر نسيئة وما كان في هذا المعنى مما ليس في التبايع فيه مخاطرة ولا أمر يجهله البائع ولا المشتري فدللت السنة على أن الله عز وجل أراد بإحلال البيع ما لم يحرم منه دون ما حرم على لسان نبيه ثم كانت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في بيع سوى هذا سنن منها العبد يباع وقد دلس البائع للشترى بعيب فلم يشتري رده وله الخراج بضمانه ومنها أن من باع عبد الله مال فإله للبائع الآن يشترطه المبتاع ومنها أن من باع بخلاف قد أبرت فمترتها للبائع الآن يشترطه المبتاع فلزم الناس الأخذ بها عما ألزمهم الله عز وجل من الانتهاء إلى أمره

(جمل الفرائض التي أحكم الله تعالى فرضها بكتابه وبين كيف فرضها على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وقال وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقال والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا فأحكم الله تعالى فرضه وبين كيف فرضه في كتابه في الصلاة والزكاة والحج وبين كيف فرضه على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم فأخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن عدد الصلوات المفروضات خمس وأخبر أن عدد الظهر والعصر والعشاء في الحضر أربع أربع وأربع وعدد المغرب ثلاث وثلاثين وعدد الصبح ركعتان وست في كلهما قراءة وست أن الجهر فيها بالقراءة في المغرب والعشاء والصبح وأن المخافة بالقراءة في الظهر والعصر وست أن الفرض في الدخول في كل صلاة بتكبير وأن الخروج منها بتسليم وأنه يؤتى فيها بتكبير ثم قراءة ثم ركوع ثم سجدتين بعد الركوع وما سوى هذا من حدودها وست في صلاة السفر قصر كل ما كان أربعين من الصلوات إن شاء المسافر وأثبت المغرب والصبح على حالهما في الحضر وفي السفر وأنها كلها إلى القبلة ما سافر ما لم يسافر وأما في حال من الخوف واحدة وست أن النوافل في مثل حالها لا تحل الا بظهور ولا تجوز الا بقراءة وما تجوز به المكتوبات من السجود والركوع واستقبال القبلة في الحضر وفي الارض في السفر وأن المرء لا يكسب أن يصلي النافلة حيث توجهت به دابته أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن جابر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يفرغ من غزوة بني النضير حتى كان يصلي على راحلته متوجها قبل المشرق أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثل معناه لا أدرى أسمي بني النضير أو قال صلى في سفر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وست رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في صلاة الأعياد والاستسقاء سنة الصلوات في عدد الركوع والسجود وست في صلاة الكسوف فزاد فيها ركعة على ركوع الصلوات فجعل في كل ركعة ركعتين أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله وأخبرناه مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله فذكرني عن عائشة وابن عباس في هذه الأحاديث صلاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بلفظ مختلف واجتمعا في حديثهما معا على أنه صلى صلاة الكسوف ركعتين في كل ركعة ركعتين وقال تعالى في الصلاة ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله تعالى تلك المواقيت وصلى الصلوات لوقتها في فصول يوم الاحزاب فلم يقدر على الصلاة في وقتها فأخبرها بالعدو حتى صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء في مقام واحد أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه عن أبيه قال حبسنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل حتى كفينا وذلك قول الله عز وجل وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قويا عزيزا فدعا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بلالا فأمره فأقام الظهر فصلاها فأحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك أيضا قال وذلك قبل أن ينزل الله عز وجل على نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم في صلاة الخوف فان خفتم فرجلا أو ركباننا (قال الشافعي) رضي الله عنه فبين أبو سعيد أن ذلك قبل أن ينزل الله عز وجل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الآية التي ذكرت فيها صلاة الخوف والآية التي ذكر فيها صلاة الخوف قول الله عز وجل

وجعل واذا ضربتم في الارض الآية وقال واذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك الآية أخبرنا مالك عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن صلى مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلاة الخوف يوم ذات الرقاع أن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائماً وأنموا لأنفسهم ثم انصرفوا فصفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت مكانه جالساً فأنموا لأنفسهم ثم سلم بهم وأخبرني من سمع عبد الله بن عمر بن حفص يذكر عن أخيه عبيد الله عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن أبيه خوات بن جبير عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثل حديث يزيد بن رومان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في هذا دلالة على ما وصفت قبل هذا في هذا الكتاب من أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا سن سنة فأحدث الله تعالى في تلك السنة نسخها وأخرجها إلى سعة منها سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة تقوم الحجّة على الناس بها حتى يكونوا أئمة صاروا من سنته إلى سنته التي بعدها فتدخ الله تبارك وتعالى تأخير الصلاة عن وقتها في الخوف إلى أن يصلوها كما أنزل الله تعالى وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في وقتها ونسخ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة في تأخيرها بفرض الله تعالى في كتابه ثم بسنته صلاه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في وقتها كما وصفت أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أراه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم فذكر صلاة الخوف فقال فإن كان خوفاً أشد من ذلك صلوا رجالاً وركباً نامت قبلي القبلة وغير مستقبليها أخبرنا رجل عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثل معناه ولم ينسأ أنه عن أبيه وأنه مرفوع إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فدلّت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على ما وصفت من أن القبلة في المكتوبة على فرضها أبداً في الموضع الذي لا يمكن فيه الصلاة إليها وذلك عند المسايقة والهروب وما كان في المعنى الذي لا يمكن فيه الصلاة إليها وبينت السنة في هذا أن لا تترك الصلاة في وقتها كيفاً أمكنت المصلي

### (باب في الزكاة)

قال الله تبارك وتعالى في الزكاة وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال والمقيم الصلاة والمؤتو الزكاة وقال فويل للصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراؤون ويمنعون الماعون فقال بعض أهل العلم هي الزكاة المفروضة قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان مخرج الآية عام على الأموال وكان يحتمل أن تكون على بعض الأموال دون بعض فدلّت السنة على أن الزكاة في بعض المال دون بعض فلما كان المال أصنافاً من الماشية فأخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الابل والغنم وأمر فيما بلغنا بالآخذ من البقر خاصة دون الماشية سواها ثم أخذ منها بعدد مختلف كما قضى الله على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وكان للناس ماشية من خيل وحمار وبغال وغيرها فلما لم يأخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منها شيئاً وسن أن ليس في الخيل صدقة استدللنا على أن الصدقة فيما أخذ منه وأمرنا بالآخذ منه دون غيره وكان للناس زرع وغراس فأخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من النخل والعنب الزكاة بخيرص غير مختلف مما أخذ منهما وأخذ منها ما عدا العشر إذا سقيا وبسماء أو عين ونصف العشر إذا سقيا بغرب وقد أخذ بعض أهل العلم من الزيتون قياساً على النخل والعنب ولم يزل للناس غراس غير النخل والعنب والزيتون كثير من الجوز واللوز والتين وغيره فلما لم يأخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منه شيئاً ولم يأمرنا بالآخذ منه استدللنا على أن فرض الله الصدقة فيما كان من غراس في بعض الغراس دون بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وزرع الناس الحنطة والشعير والذرة وأصنافاً سواها فحفظنا عن رسول الله صلى الله تعالى

(١) قوله ينبته هو  
بضم حرف المضارعة  
وتشديد الباء وهو من  
نبت الرجل الحب بذره  
وفي المحكم نبت الزرع  
والشجر اذا غرسه  
وزرعه كنبته صحبه

عليه وسلم الاخذ من الحنطة والشعير والذرة واخذ من كان قبلنا من الدخن والسلت والعدس والارز وكل ما (١) ينبت الناس وجعلوه قوتا خيرا او عصيدة او سويقا وادما مثل الحنط والقطاني وهي تصلىح أن تكون خيرا او سويقا وادما اتباعا لمن مضى وقيا ساعلى ما ثبت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أخذ منه الصدقة وكان في معنى ما أخذ منه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لان الناس نبتوه ليقنواؤه وكان للناس نبات غيره فلم يأخذ منه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا من بعده رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما علمنا ولم يكن في معنى ما أخذ منه وذلك مثل الثفاء والاسفيوش والكسبرة وحب العصفور وحب الرشاد وما أشبهه فلم يكن فيه زكاة فدل ذلك على أن الزكاة في بعض الزرع دون بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الورق صدقة وأخذ المسلمون في الذهب بعده صدقة لما يخبر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يبلغنا ولما قيا ساعلى أن الذهب والورق نقد الناس الذي اكثروه وأجازوه أنما ناعلى ما تباعوا به في البلدان قبل الاسلام وبعده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وللناس تبرغيره من نحاس وحديد وورصاص فلما لم يأخذ منه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا أحد بعده زكاة تركناه اتباعا لتركه وأنه لا يجوز أن يقاس بالذهب والورق اللذين هما الثمن عام في البلدان على غيرهما لانه في غيرهما لا زكاة فيه وقد يصلح أن يشتري بالذهب والورق غيرهما من التبر إلى أجل معلوم بوزن معلوم وكان الياقوت والزرجند أكثر ثمن من الذهب والورق فلما لم يأخذ فيهما رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يأمر بالأخذ ولا من بعده فيما علمنا وكان مال الخاصة وما لا يقوم به على أحد في نبي استهلكه الناس لانه غير نقد لم يؤخذ منهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم كان مما نقلت العامة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في زكاة الماشية والنقد أنه أخذها في كل سنة مرة وقال الله عز وجل وأوفاه يوم حصاده فمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يؤخذ مما فيه الزكاة من نبات الارض الغراس وغيره على حكم الله عز وجل يوم يحصد لا وقت له غيره وسن في الركا ز الحس فدل على أنه يوم يوجد لافي وقت غيره أخبرنا ابن عينة عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال وفي الركا ز الحس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولولا دلالة السنة كان ظاهر القرآن أن الاموال كلها سواء وأن الزكاة في جميعها لافي بعضها دون بعض وفرض الله تعالى الحج على من يجد السبيل فذكر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن السبيل الزاد والمركب وأخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بمواقيت الحج وكيف التلبية فيه وما يتقى المحرم من لبس الثياب والطيب وأعمال الحج سواها من عرقه والمزدلفة والرمي والحلاق والطواف وما سوى ذلك فلأن امرأ لم يعلم لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة مع كتاب الله عز وجل الاما وصفنا مما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه معنى ما أنزل الله عز وجل جملة وأنه انما استدرك مما وصفت من فرض الله تعالى الاعمال وما يحرم ويحل ويدخل به فيه ويخرج منه ومواقيته وما سكت عنه سوى ذلك من أعماله قامت الحجة عليه بأن سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قامت هذا المقام مع فرض الله عز وجل في كتابه مرة أو أكثر قامت كذلك أبدا واستدل أنه لا يخالف له سنة أبدا كتاب الله تعالى وأن سنته وان لم يكن فيها نص كتاب لازمة لما وصفت من هذا مع ما ذكرت - واه مما فرض الله تعالى من طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ووجب عليه أن يعلم ان الله عز وجل لم يجعل هذا الخلق غير رسوله وأن يحول قول كل أحد وفعله أبدا اتباعا لكتاب الله تعالى ثم سنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وأن يعلم أن عالما إن روى عنه قول لا يخالف فيه شيأ سن فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة لو علم سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يخالفها وانتقل عن قوله الى سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان شاء الله تعالى فان لم يفعل كان غير موسع له فكيف والحج في مثل هذا إقامة لله تعالى على خلقه بما

افترض من طاعة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وأبان من موضعه الذي وضعه به من وجهه ودينه وأهل دينه  
 قال الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وقال  
 والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن  
 ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن فقال بعض أهل العلم قد أوجب  
 الله تعالى على المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا وذكر أن أجل الحامل أن تضع حملها فإذا جفت  
 أن تكون حاملا متوفى عنها زوجها أنت بالعدتين معا كما أجدها في كل فرضين جعل الله عليها أنت بهما جميعا  
 (قال الشافعي) رضي الله عنه فلما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لسبعة ابنة الحارث ووضع  
 بعد وفاة زوجها بأيام قد حلت فترجى دل هذا على أن العدة في الوفاة والعدة في الطلاق بالاقراء والشهور  
 انما أريد به من لا حل به من النساء وأن الحمل اذا كان فالعدة سواء ساقطة قال الله عز وجل حرمت عليكم  
 أمهاتكم الآية وقال عز وجل والمحصات من النساء الاما ملكت الآية فاحتلت الآية بمعنى أحدهما  
 أن مسمى الله عز وجل من النساء محرم ما محرم وما سكت عنه حلال بالصمت عنه وبقول الله عز وجل  
 وأحل لكم ما وراء ذلكم وكان هذا المعنى هو الظاهر من الآية وكان ينافي الآية أن تحريم الجمع  
 لمعنى غير تحريم الأمهات فكان مسمى الله تعالى حلالا حلالا ومسمى الله تعالى حراما حراما ومسمى  
 عن الجمع بينه من الاختين كأنه مسمى الله تعالى وكان في نهيه عن الجمع بينهما دليل على أنه انما حرم الجمع وان كان  
 كل واحدة منهما على الانفراد حلالا في الاصل وما سواه من الامهات والنسب والعمات والخالات  
 محرمات في الاصل وكان معنى قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم ما وراء من سمي تحريمه في الاصل  
 ومن هو في مثل حاله بالرضاع أن تنكحوهن بالوجه الذي أحله به النكاح فان قال قائل ما دل على هذا قبل  
 فان النساء المباحات لا يحل أن ينكح منهن أكثر من أربع ولو نكح نكحاً فاسخ النكاح ولا تحل منهن واحدة  
 الا بنكاح صحيح وقد كانت الخامسة من الحلال بوجه وكذلك الواحدة بمعنى قول الله عز وجل وأحل لكم  
 ما وراء ذلكم بالوجه الذي أحله به النكاح وعلى الشرط الذي أحله به لا مطلقا فيكون نكاح الرجل المرأة  
 لا يحرم عليه نكاح عمتها ولا خالتها بكل حال كما حرم الله تعالى أمهات النساء بكل حال فتكون العمة والخالة  
 داخلتين في معنى من أحل بالوجه الذي أحله به كما يحل له نكاح امرأة اذا فارق رابعة وكانت العمة اذا  
 فووت ابنة أخيها حلت قال الله عز وجل لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم قل لأجد فيما أوحى الى  
 محرمات على طاعم بطعمه الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاحتلت الآية بمعنى أحدهما أن  
 لا يحرم على طاعم أبدا الا ما استثنى الله تعالى وهذا المعنى الذي اذا واجه رجل بخاطبة كان الذي يسبق  
 اليه أنه لا يحرم عليه غير ما مسمى الله تعالى محرمات وما كان هكذا فهو الذي يقال له أظهر المعاني وأعما وأغلبها  
 والذي لو احتملت الآية معاني سواء كان هو المعنى الذي يلزم أهل العلم القول به الآن تأتي سنة رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم «بأبي هو وأمي» تدل على معنى غيره مما احتمله الآية فنقول هذا معنى  
 ما أراد الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يقال بخاص في كتاب الله عز وجل ولا سنة الابدالة  
 فيها أوفى واحد منهما ولا يقال بخاص حتى تكون الآية تحتل أن تكون أريد بها ذلك الخاص فأما  
 ما لم تكن محتملة له فلا يقال فيها بما لا تحتل الآية ويحتمل قول الله عز وجل قل لأجد فيما أوحى الى  
 محرمات على طاعم بطعمه من شيء مثل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عنه دون غيره ويحتمل مما كنتم  
 تأكلون وهذا أولى معانيه استدلالا بالسنة عليه دون غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان  
 عن ابن شهاب عن أبي ادريس الخولاني عن أبي ثعلبة الخشني أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن  
 أكل كل ذي ناب من السباع وأخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن  
 أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال أكل كل ذي ناب من السباع حرام

قال الله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وقال فاذا بلغن أجلهن الآية فذكر الله أن على المتوفى عنهن عدة وأنهن إذا بلغن أجلهن فلهن أن يفعلن في أنفسهن بالمعروف ولم يذكر شيئا يجتنبه في العدة فكان ظاهر الآية أن غسل المعتدة في العدة عن الأزواج فقط مع إقامتها في بيتها بالكاتب وكانت تحتل أن غسل عن الأزواج وأن يكون عليها في الأمساك عن الأزواج امساك عن غيره مما كان مباحا لها قبل العدة من طيب وزينة فلما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على المعتدة من الوفاة الامساك عن الطيب وغيره كان عليها الامساك عن الطيب وغيره بفرض السنة والامساك عن الأزواج والسكنى في بيت زوجها بالكاتب ثم السنة واحتملت السنة في هذا الموضع ما احتملت في غيره من أن تكون السنة بينت عن الله تعالى كيف امساكها كما بينت الصلاة والزكاة والحج واحتملت أن يكون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سن فيما ليس فيه نص حكم الله تعالى

### (باب العلل في الاحاديث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال لي قائل فانا نجد من الاحاديث عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم احاديث في القرآن مثلها نصا وأخرى في القرآن مثلها جملة وفي الاحاديث منها أكثر مما في القرآن وأخرى ليس منها في القرآن شيء وأخرى متفقة وأخرى مختلفة وأخرى ناسخة ومنسوخة وأخرى مختلفة ليس فيها دلالة على ناسخ ولا منسوخ وأخرى فيها من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيقولون مانهى عنه حرام وأخرى ليس فيها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى فيقولون نهى وأمره على الاختيار لأعلى التحريم ثم نجد كم تذهبون إلى بعض المختلفة من الاحاديث دون بعض ونجد كم تقيسون على بعض حديثه ثم يختلف قياسكم عليها وتركون بعضها فلا تقيسون عليه فما جتكم في القياس وتركه ثم تفترون بعد فنكم من تركه من حديثه الشيء يأخذ بمثل الذي تركه أو أضعف اسنادا منه (قال الشافعي) رضى الله عنه فقلت له كل ما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع كتاب الله تعالى من سنة فهو موافقة كتاب الله في النص بمثله وفي الجملة بالتبيين عن الله عز وجل والتبيين يكون أكثر تفصيلا من الجملة وما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مما ليس فيه نص كتاب فيفرض الله طاعته عامة في أمره تبعناه وأما النسخ والمنسوخ من حديثه فهو كما نسخ الله تعالى الحكم من كتابه بحكم غيره من كتابه عامة في أمره فكذلك سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تنسخ بسنته وذكرت له بعض ما كتبت في كتابي هذا من إضاح ما وصفت وأما المختلفة التي لا دلالة معها على أيها ناسخ ولا أيها منسوخ فكل أمره متفق صحيح لا اختلاف فيه ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عربي اللسان والدار وقد يقول القول عامار يديه العام وعامار يديه الخاص كما وصفت لك في كتاب الله تعالى وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قبل هذا ويسئل عن الشيء فيجب على قدر المسئلة ويؤدى الخبر عنه الخبر متقضى والخبر مختصرا فأتى ببعض معناه دون بعض ويتحدث عنه الرجل الحديث قد أدرك جوابه ولم يدرك المسئلة فيدله على حقيقة الجواب بعرفته السبب الذي يخرج عليه الجواب ويسئل في الشيء سنة وفيما يخالفه أخرى فلا يخلص بعض السامعين بين اختلاف الحالتين اللتين سن فيهما ويسئل سنة في نص معنى فيحفظها حافظ ويسئل في معنى يخالفه في معنى ويجمعه في معنى سنة غيرهما لاختلاف الحالتين فيحفظ غيره تلك السنة فاذا أدى كل ما حفظ رآه بعض السامعين اختلافا وليس منه شيء مختلف ويسئل بلفظ يخرج عام جملة بغير شيء أو تحليه ويسئل في غيره خلاف الجملة فيستدل على أنه لم يرد بما حرم ما أحل ولا بما أحل ما حرم ولكل هذا نظير فيما كتبه من جل أحكام كتاب الله تعالى ويسئل السنة ثم ينسخها سنة ولم يدع أن يبين صلى الله تعالى عليه وسلم كل ما نسخ من سنته بسنته ولكن ربما ذهب على الذي سمع من رسول الله

صلى الله تعالى عليه وسلم بعض علم الناسخ أو علم المنسوخ فيحفظ أحدهما دون الذي سمع من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الآخر وليس يذهب ذلك على عامتهم حتى لا يكون فيهم موجودا إذا طلب وكل ما كان لا يوصف أمضى على ماسنه عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفرق بين ما فرق بينه منه وكانت طاعة صلى الله تعالى عليه وسلم في تشعبه على ماسنه واجبة ولم يقل ما فرق بين كذا وكذا لأن قول ما فرق بين كذا وكذا فيما فرق بينه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يعد وأن يكون جهلا ممن قاله أو أربابا بشر من الجهل وليس فيه الاطاعة الله باتباعه ومالم يوجد فيه الا الاختلاف فلا يعد وأن يكون لم يحفظ مقتضى كل وصفت قبل هذه افي عدة مختلفة أو يغيب عننا من سبب تبينه ما علمناه في غيره أو وهما من محدث ولم نجد عنه صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا مختلفا فكشفناه الا وجدنا له وجهما يحتمل به أن لا يكون مختلفا وأن يكون داخل في الوجوه التي وصفت لك أو نجد الدلالة على الثابت منه دون غيره بثبوت الحديث فلا يكون الحديثان اللذان نسبنا الى الاختلاف متكافئين فنصير الى الأثبت من الحديثين أو يكون على الاثبت منهما دلالة من كتاب الله تعالى أو سنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أو الشواهد التي وصفنا قبل هذا فنصير الى الذي هو أقوى وأولى أن يثبت بالدلائل ولم نجد عنه حديثين مختلفين الا ولهما مخرج أو على أحدهما دلالة بأحد ما وصفنا اما بما وافقه كتاب الله تعالى أو غيره من سنة أو بعض الدلائل وما نهى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهو على التحريم حتى تأتي دلالة على أنه أراد به غير التحريم (قال الشافعي) رضي الله عنه وأما القياس على سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأصله وجهان ثم ينفرع في أحدهما وجوه (قال) وماهما قلت أن الله تعالى تعبد خلقه في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم بما سبق في قضائه أن يتعبد بهم به وكما شاء لا معقب لحكمه فأتعبد بهم به مما دلهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على المعنى الذي تعبد بهم به أو وجدوه في الخبر عنه لم يترك شيئا في مثل هذا المعنى الذي به تعبد خلقه ووجب على أهل العلم أن يسلكوه سبيل السنة اذا كان في معناها وهذا الذي ينفرع تفردا كثيرا والوجه الثاني أن يكون أحل لهم شيئا بجملة أو حرم منه شيئا بعينه فيجاول الحلال بالجملة ويجرمون الشيء بعينه ولا يقبسون عليه على الأقل الحرام لأن الاكثر منه حلال والقياس على الأكثر أولى أن يقاس عليه من الأقل وكذلك أن حرم جملة واحدة وأحل بعضها وكذلك أن فرض شيئا وخص رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم التخفيف في بعضه وأما القياس فانما أخذناه استدلالا بالكتاب والسنة والآثار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما أن نخالف حديثا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نبتأ عنه فأرجو أن لا يؤخذ ذلك علينا ان شاء الله تعالى وليس ذلك لأحد ولكن قد يجهل الرجل السنة فيكون له قول يخالفها لأنه تعمد خلافها وقد يغفل المرء ويخطئ في التأويل (قال الشافعي) رضي الله عنه فقال لي قائل فقل لي كل صنف مما وصفت مثالا تجمع لي فيه الاتيان على ما سألت عنه بأمر لا تنكر على قائلنا وأبدأ بالناسخ والمنسوخ من سنن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واذا كرمنا شيئا مما كان معه القرآن وان كررت بعض ما ذكرت فقلت له كان أول ما فرض الله تعالى على رسوله في القبلة أن يستقبل بيت المقدس للصلاة وكان بيت المقدس القبلة التي لا يحل لأحد أن يصل الى اليبا في الوقت الذي استقبلها فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلما نسخ الله قبلة بيت المقدس ووجهه رسول الله والناس الى الكعبة كانت الكعبة القبلة التي لا يحل لمسلم أن يستقبل بالكتابة في غير حال من الخوف غيرها ولا يحل أن يستقبل بيت المقدس أبدا وكل كان حقا في وقته بيت المقدس من حين استقبله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الى أن حوّل عنه الحق في القبلة ثم البيت الحرام الحق في القبلة الى يوم القيامة وهكذا كل منسوخ في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم (قال الشافعي) رضي الله عنه وهذا مع ابنته لك الناسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة دليل لك على أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

وسلم اذا سن سنة حوله الله عنها الى غير هاسن أخرى يصير اليها الناس بعد التي حول عنها الثلاث يذهب على  
عامتهم الناس فينسخون على المنسوخ والثلاث يشبه على أحد بأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بسن  
فيكون في الكتاب شيء يرى بعض من جهل اللسان أو العلم عوقف السنة مع الكتاب واثباتها معانيه أن الكتاب  
ينسخ السنة فقال أفبكم أن تخالف السنة في هذا الكتاب (قلت) لا وذلك لانه عز وجل أقام الحجة على  
خلقه من وجهين أصلهما في الكتاب كتابه ثم سنة نبيه بفرضه في كتابه اتباعها فلا يجوز أن يسن رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة لازمة فتسسخ فلا يسن ما نسخها وانما يعرف الناس بالآخرة من الامرين  
وأكثر الناس في كتاب الله عز وجل انما عرف بدلالة سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاذا كانت  
السنة تدل على ناسخ القرآن وتفرق بينه وبين منسوخه لم يكن أن تنسخ السنة بقرآن الا أحدث رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع القرآن سنة تنسخ سنته الاولى لتذهب الشبهة عن أقام الله تعالى عليه  
الحجة من خلقه (قال) أفرأيت لو قال قائل حيث وجدت في القرآن ظاهرا عاما ووجدت سنة فتحتل  
أن تبين عن القرآن وتحتل أن تكون خلاف ظاهره علمت أن السنة منسوخة بالقرآن (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى فقلت لا يقول هذا عالم قال ولم قلت اذا كان الله عز وجل فرض على نبيه اتباع ما أنزل  
اليه وشهد به بالهدى وفرض على الناس طاعته وكان اللسان كما وصفت قبل هذا محتملا للعاني وأن  
يكون كتاب الله ينزل عاما يراد به الخاص وخصاير اديه العام وفرض اجلة بينه رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم فقامت السنة مع كتاب الله تعالى هذا المقام لم تكن السنة لتخالف كتاب الله ولا تكون السنة الا  
تعالى كتاب الله تعالى بمثل تنزيله أو ميمنة معنى ما أراد الله تعالى وهي بكل حال متبعة كتاب الله تعالى (قال)  
أفتوجدني الحجة بما قلت في القرآن فذكرت له بعض ما وصفت في كتاب السنة مع القرآن من أن الله  
تعالى فرض الصلاة والزكاة والحج فبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كيف الصلاة وعددها  
ومواقيتها وسننها وفي كم الزكاة من المال وما تسقط عنه من المال وثبت عليه ووقتها وكيف عمل  
الحج وما يجنب فيه ويباح (قال) وذكرت له قول الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما  
الآية والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
لماسن القطع على من بلغت سرقته ربع دينار فصاعدا والجلدة على الحرين البكرين دون الثيبين الحرين  
والملوكين دلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن الله عز وجل أراد بها الخاص من الزناة  
والسراق وان كان مخزج الكلام عاما في الظاهر على السراق والزناة (قال) وهذا عندى كما وصفت  
أفتجد حجة على من روى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ما جاءكم عنى فأعرضوه على كتاب الله  
تعالى فوافقوه فأناقلته وما خالفه فلم أقله فقلت له ما روى هذا أحد ثبت حديثه في شيء صغير ولا كبير  
فيقال لنا كيف أثبتتم حديث من روى هذا في شيء وهذه أيضا رواية منقطعة عن رجل مجهول ونحن  
لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء فقال فهل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رواية بما قلتم فقلت له نعم  
أخبرنا سفيان بن عيينة قال أخبرني سالم أبو النضر أنه سمع عبيد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه أن النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الامر من أمرى مما أمرت به  
أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدناه في كتاب الله تعالى اتبعناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقد  
ضيق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على الناس أن يردوا أمره بفرض الله تعالى عليهم اتباع أمره  
(قال الشافعي) رضى الله عنه فقال فأنزلني جلا أجمع لأهل العلم أو أكثرهم عليها من سنة مع كتاب الله  
عز وجل يحتمل أن تكون السنة مع الكتاب دليلا على أن الكتاب خاص وان كان ظاهره عاما فقلت له  
نعم بعض ما سمعته حتى حكيت في كتابي هذا قال فأعده منه شيئا فقلت قال الله عز وجل حرمت عليكم  
أمهاتكم والآية وقال والمحصنات من النساء الا ما ملكه أيمانكم كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء



ذلكم أن تنفوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذ كره الله من حرم ثم قال وأحل لكم ما وراء ذلكم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يجمع بين المرأة وخالتها ولا بين المرأة وعمتها فلم أعلم مخالفا في اتباعه فكانت فيه دلالتان دلالة على أن سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تكون مخالفة لكتاب الله تعالى بحال ولكنهما مينة عامه وخاصة ودلالة على أنهم قبلوا فيه خبر الواحد ولا أعلم أحدا رواه من وجه يصح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلا بأهريه (قال) فقال أفحتمل أن يكون هذا الحديث عندك خلافاً لشي من ظاهر الكتاب قلت لا ولا غيره (قال) فسامعني قول الله عز وجل حرمت عليكم أمهاتكم فقد ذكر التحريم ثم قال وأحل لكم ما وراء ذلكم (قلت) ذكر تحريم من هو حرام بكل حال مثل الأم والبنت والاخت والعمة والخالة وبنات الاخ وبنات الاخت وذكر من حرم بكل حال من النسب والرضاع وذكر من حرم الجمع بينه وكان أصل كل واحدة منهم ما مباح على الانفراد وقال وأحل لكم ما وراء ذلكم يعني في الحالة التي أحلها به ألا ترى أن قوله عز وجل وأحل لكم ما وراء ذلكم بمعنى ما أحل به لأن واحدة من النساء حلال بغير نكاح صحيح ولأنه يجوز نكاح خمسة على الأربع ولا جمع بين أختين ولا غير ذلك مما نهى عنه (قال الشافعي) رضي الله عنه وذكرته فرض الله تعالى في الوضوء ومسح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على الخفين وما صار إليه أكثر أهل العلم من قبول المسح (قال) أتخالف المسح شيأ من القرآن (قلت) لا تخالفه سنة بحال (قال) فما وجهه (قلت) له لما قال الله تبارك وتعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية دللت السنة على أن كل من كان على طهارة ما لم يحدث فقام إلى الصلاة لم يكن عليه هذا الفرض وكذلك دللت على أن فرض غسل القدمين انما هو على التوضي لا خفي عليه لبسهما كامل الطهارة وذكرته تحريم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كل ذي ناب من السباع وقد قال الله عز وجل قل لأجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه الآية فسمي ما حرم (قال) فسامعني هذا (قلت) معناه قل لأجد فيما أوحى إلي محرماً مما كنت تأكلون الآن تكون ميتة وما ذكر بعدها فأما ما ذكرتم أنكم لم تعدوه من الطيبات فلم يحرم عليكم مما كنتم تسحلون إلا ما سمي الله عز وجل ودلت السنة على أنه انما حرم عليكم منه ما كنتم تحرمون لقول الله عز وجل ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وذكرته قول الله عز وجل وأحل الله البيع وحرم الربا وقوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الآية ثم حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بيعها الدنيا بالدينار بالدرهم إلى أجل وغيرها فحرمها المسلمون بتحريم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وليس هذا ولا غيره خلافاً لكتاب الله تعالى (قال) فخذلي معنى هذا بأجمع منه وأخسر فقلت له لما كان في كتاب الله تعالى دلالة على أن الله عز وجل قد وضع رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم موضع الابانة عنه وفرض على خلقه اتباع أمره فقال تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا فأنما يعني أحل الله البيع إذا كان على غير ما نهى الله تعالى عنه في كتابه أو على لسان نبيه وكذلك قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم بما أحله به من النكاح وملك الميمن في كتابه لأنه أباحه بكل وجه وهذا كلام عربي (قال الشافعي) رضي الله عنه وقلت له لو جاز أن تترك سنة مما ذهب إليه من جهل مكان السنن من الكتاب لجاز ترك ما وصفنا من المسح على الخفين وإباحة كل ما رزقه اسم البيع وأحلل أن يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وإباحة كل ذي ناب من السباع وغير ذلك ولجاز أن يقال سن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن لا يقطع من لم تبلغ سرقته ربع دينار فصاعداً قبل التنزيل ثم نزل عليه والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فنزله اسم سرقه قطع ولجاز أن يقال انما سن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الرجم على الثيب حتى نزلت عليه الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الآية فجلد البكر والثيب ولا يزرجه وأن يقال في البيوع التي حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انما حرمها قبل التنزيل فلما نزلت وأحل الله البيع وحرم

الربا كانت حلالا ۞ والربا أن يكون للرجل على الرجل الدين فيعمل فيقول أنت قضى أم تربي فيؤخر عنه  
 ويزيد في ماله وأشياء هذا كثيرة (قال الشافعي) رضى الله عنه فن قال هذا القول كان معطلا لعامة سنن  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا القول جهل من قاله (قال) أجل وسنة رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم كما وصفت فن خالف ما قلت فيها فقد جمع الجهل بالسنة والخطأ في الكلام فيما يجمل  
 (قال) فاذكر سنة نسخت بسنة سوى هذا (فقلت له) السن الناسخة والمنسوخة مفرقة في مواضعها  
 وان وردت طالت (قال) فيكفي مني من بعض ما فاذكره مختصرا بينا فقلت له أخبرنا مالك بن أنس عن  
 عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن واقد عن عبد الله بن عمر قال نهى رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث قال عبد الله بن أبي بكر فذكر ذلك لعمر بنت  
 عبد الرحمن فقالت صدق سمعت عائشة تقول دفن ناس من أهل البادية حضرة الاضحى في زمان النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذخروا لثلاث وتصدقوا بما بقي قالت  
 فلما كان بعد ذلك قيل يا رسول الله لقد كان الناس ينتفعون بضحاياهم يحملون منها الولد ويتخذون منها  
 الاسقية فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وما ذاك أو كما قال قالوا يا رسول الله نهيت عن امساك  
 لحوم الضحايا بعد ثلاث فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انما نهيتكم من أجل الدافعة التي دفت  
 حضرة الاضحى فكلوا وتصدقوا واذخروا أخبرنا ابن عينة عن الزهري عن أبي عبيد مولى ابن أزهر  
 قال شهدت العبد مع علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه فسمعت يقول لا يأكلن أحدكم من نسكه بعد  
 ثلاث وأخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن أبي عبيد عن علي أنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم لا يأكلن أحدكم من نسكه بعد ثلاث أخبرنا ابن عينة عن ابراهيم بن ميسرة قال سمعت أنس بن مالك  
 يقول انما ننذج ما شاء الله من ضحايانا ثم نترود بقيتها الى البصرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذه  
 الاحاديث تجمع معاني منها أن حديث علي رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في  
 النهي عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث وحديث عبد الله بن واقد متفقان عن النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم وفيهما دلالة على أن عليا رضى الله تعالى عنه سمع النهي من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأن  
 النهي بلغ عبد الله بن واقد ودلالة على أن الرخصة من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم تبلغ عليا ولا  
 عبد الله بن واقد ولو بلغتهما الرخصة ما حدثا بالنهي والنهي منسوخ وترك الرخصة والرخصة ناسخة  
 والنهي منسوخ لا يستغنى سامعه عن علم مانسخه وقول أنس بن مالك كنا نهيض بلحوم الضحايا بالبصرة  
 يحتمل أن يكون أنس سمع الرخصة ولم يسمع النهي قبلها فترد بالرخصة ولم يسمع نهيا أو سمع الرخصة  
 والنهي فكان النهي منسوخا فلم يذكره فقال كل واحد من المختلفين بما علم وهكذا يجب على كل من سمع  
 شيئا من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أو ثبت له عنه أن يقول منه بما سمع حتى يعلم غيره (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى فلما حدثت عائشة رضى الله تعالى عنها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالنهي عن امساك  
 لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم بالرخصة فيها بعد النهي وأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أخبرناه انما  
 نهى عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث للدافعة كان الحديث التام المحفوظ أوله وآخره وسبب التحريم  
 والاحلال فيه حديث عائشة رضى الله تعالى عنها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكان علي من علمه أن  
 يصير اليه (قال الشافعي) رضى الله عنه وحديث عائشة رضى الله تعالى عنها من أين ما يوجب جد في النسخ  
 والمنسوخ من السنن وهذا يدل على ان بعض الحديث يختص ببعضه دون بعض فيحفظ منه شيء  
 كان أولا ولا يحفظ آخر ولا يحفظ آخر ولا يحفظ أولا فيؤدى كل ما حفظ فالرخصة بعد هافي الامساك  
 والاكل والصدقة من لحوم الضحايا انما هي لواحد من معنيين لاختلاف الحالين فاذا دفت الدافعة ثبت  
 النهي عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث واذا لم تدف دافعة فالرخصة نابتة بالاكل والترود والاذخار

قوله وان وردت كذا  
 في بعض النسخ وفي  
 بعضها رددت كتبه معصمه

والصدقة (قال) ويحتمل أن يكون النهي عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث منسوخا بكل حال فيمسك الانسان من ضحيته ما شاء ويتصدق بما شاء

(وجه آخر من الناسخ والمنسوخ)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبي سعيد الخدري قال حبسنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوي من الليل حتى كفيينا فذلك قول الله عز وجل وكفى الله المؤمنين القتال الآية قال فدعا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بلالا فأمره فأقام الظهر فصلاها وأحسن صلاتها كما كان يصلها في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك أيضا (قال) وذلك قبل أن ينزل الله تعالى في صلاة الخوف فرجالا أو ركبانا (قال الشافعي) رضي الله عنه فلما حكي أبو سعيد أن صلاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كانت عام الخندق قبل أن ينزل في صلاة الخوف فرجالا أو ركبانا استدللنا على أنه لم يصل صلاة خوف الا بعدها اذ حضرها أبو سعيد وحكي تأخير الصلوات حتى خرج وقت عامتها وحكي أن ذلك قبل زول صلاة الخوف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلا تؤخر صلاة الخوف أبدا بحال عن الوقت ان كانت في حضر أو عن وقت الجمع في السفر لخوف ولا غيره ولكن تصلي كما صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والذي أخذنا به في صلاة الخوف أن مالكا أخبرنا عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن محمد بن جبير عن أبيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تأثموا ولا تنفوا في صلاة الخوف ففصوا وجاء العدو ففصل بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما وأتموا أنفسهم ثم انصرفوا ففصوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا من سمع عبد الله بن عمر بن حفص يذكر عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات بن جبير عن أبيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله أو مثل معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وروى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلاة الخوف على غير ما حكي مالك وانما أخذنا به هذا لأنه كان أشبه بالقرآن وأقوى في مكيدة العدو وقد كتبنا هذا بالاختلاف فيه وتبيين الحجة في كتاب الصلاة وتركتنا ذكر من خالفنا فيه وفي غيره من الاحاديث لان ما خولفنا فيه منها مفرق في كتبه

(وجه آخر من الناسخ والمنسوخ)

قال الله تعالى واللاقي يأتيين الفاحشة من نسائكم الى قوله فأعرضوا عنهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان حد الزانيين بهذه الآية الحبس والأذى حتى أنزل الله تعالى على رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم حد الزنا فقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الاماء فاذا أحصن فان أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب فتسخ الحبس عن الزناة وأثبت عليهم الحدود ودل قول الله عز وجل في الاماء فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب على فرق الله بين حد المالك والاحرار في الزنا وعلى أن النصف لا يكون الا من جلد لان الجلد بعدد ولا يكون من رجم لان الرجم اتيان على النفس بالعدد لانه قد يوثق على نفس المرحوم برجة واحدة وبألف أو أكثر ولا نصف لما لا يعلم بعدد ولا نصف للنفس فيوثق بالرجم على نصف النفس ويحتمل قول الله عز وجل في سورة النور الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة أن يكون على جميع الزناة الاحرار وعلى بعضهم دون بعض فاستدلنا بسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم « بأبي هو وأمي » على من أريد بالمائة جلدة أخبرنا

عبد الوهاب الثقفي عن يونس بن عبيد عن الحسن عن عباد بن النضر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدل قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا على أن هذا أول ما حذبه الزنا لأن الله تعالى يقول حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم رجم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما عزا ولم يجلدوه وامرأة الاسلمي ولم يجلدوها فدلست سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن الجلد منسوخ عن الزانين الثيبين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يكن بين الأحرار فرق في الزنا إلا بالاحصان بالكاح وخلاف الاحصان به وإذا كان قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ففي هذا دلالة على أنه أول ما نسخ الحبس عن الزانين وحذبه الحبس وإن كل حد حذبه الزانين فلا يكون إلا بعد هذا إذا كان هذا هو أول حد الزانين أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أنهما أخبراه أن رجلا اختصما إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله تعالى وقال الآخر وهو أفقههما أجل يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله تعالى وأذن لي في أن أتكلم فقال تكلم فقال إن ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته فأخبرت أن علي بن أبي الرجم فافتدت منه بمائة شاة وبجارية لي ثم اني سألت أهل العلم فأخبروني أن علي بن أبي جلد مائة وتغريب عام وانما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله تعالى أما غنمك وجاريتك فردا إليك وجلد ابنه مائة وغربة عاما وامرأته الاسلمي أن يأتي امرأته الآخر فان اعترفت رجمها فاعترفت فربحها أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رجمهم ودين زنيا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فثبت جلد مائة والنفي على البكرين الزانين والرجم على الثيبين الزانين وإن كانا من أريد بالجلد فقد نسخ عنهم الجلد مع الرجم وإن لم يمسكونا أريد بالجلد وأريد به البكران فهما بخلاف الثيبين ورجم الثيبين بعد آية الجلد بما روى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله تعالى وهذا أشبه معانيه وأولاه به عندنا والله تعالى أعلم

(ووجه آخر من النسخ والمنسوخ) أخبرنا مالك عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ركب فرسا فصرع عنه فجمش شقه اليمين فصلى صلاة من الصلوات وهو قاعد وصلينا وراءه فعودا فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤتم به فإذا صلى قائما فصلوا خلفه قياما وإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعون أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في بيته وهو شاك فجلسوا خلفه قوم قياما فأشار إليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا وهذا مثل حديث أنس وإن كان حديث أنس مفسرا أو وضع من تفسير هذا أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يخرج في مرضه فأتى أبابكر وهو قائم يصلي بالناس فاستأخر أبو بكر رضي الله تعالى عنه فأشار إليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن كما أنت فجلس رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى جنب أبي بكر فكان أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان الناس يصلون بصلاة أبي بكر وبه تأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وذكرنا إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأبي بكر مثل معنى حديث عروة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى قاعدا وأبو بكر قائما يصلي بصلاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولم وهم وراءه قيام (قال الشافعي)

(١) سقط هذا الحديث  
من بعض النسخ كنه  
مصححه

(١) أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها مثل حديث مالك وبين فيه أن قال صلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قاعدا أو أبو بكر خلفه قائما والناس خلف أبي بكر قيام (قال الشافعي) رجه الله تعالى فلما كانت هذه صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه قاعدا والناس خلفه قياما استدلتنا على أن أمره للناس بالجلوس في سقطته عن الفرس قبل مرضه الذي مات فيه فكانت صلاته في مرضه الذي مات فيه قاعدا والناس خلفه قياما ناسخة لأن مجلس الناس بجلوس الامام وكان في ذلك دليل لما جاءت به السنة وأجمع عليه الناس من أن الصلاة قائما إذا أطاها المصلى وقاعدا إذا لم يطق وأن ليس للأطيق القيام منفردا أن يصلي قاعدا فكانت سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن صلى في مرضه قاعدا ومن خلفه قيام مع أنهم انا نسخة لسنة الاولى قبلها موافقة سنته في الصحيح والمريض واجماع الناس أن يصلي كل واحد منهم ما فرضه كما يصلي المريض خلف الامام الصحيح قاعدا والامام قائما وهكذا نقول يصلي الامم جالسا ومن خلفه من الاصحاء قياما فصلي كل واحد فرضه ولو وكل الامام غيره كان حسنا وقد وهم بعض الناس فقال لا يؤمن أحد بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جالسا واحتج بحديث رواه منقطع عن رجل مرغوب عن الرواية عنه لا تثبت عنه حجة على أحد فيه لا يؤمن أحد بعدى جالسا وهذا أشباه في السنة من التامخ والمنسوخ وفي هذا دلالة على ما كان في مثل معناها ان شاء الله تعالى وكذلك له أشباه في كتاب الله عز وجل قد وصفنا بعضها في كتابنا هذا وما بقي مفروق في كتاب أحكام القرآن والسنة في موضعه قال فاذا كرمنا الاحاديث المختلفة التي لا دلالة فيها على ناسخ ولا منسوخ والحجة فيما ذهبت اليه منها دون ما تركت فقلت له قد ذكرت قبل هذا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلاة الخوف يوم ذات الرقاع فصفت طائفة وطائفة في غير صلاة باراء العدو فصلى بالذين معه ركعة وأتموا لأنفسهم ثم انصرفوا فوقفوا باراء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت عليه ثم ثبت جالسا وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم وروى ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه صلى صلاة الخوف خلاف هذه الصلاة في بعض أمرها فقال صلى ركعة بطائفة وطائفة بينه وبين العدو ثم انصرف الطائفة التي وراءه وكانت بينه وبين العدو وجاءت الطائفة التي لم تصل معه فصلى بهم الركعة التي بقيت عليه من صلاته وسلم ثم انصرفوا فقصوا معا وروى أبو عياش الزرقى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى يوم عسفان وخالد بن الوليد بينه وبين القبلة فصلى الناس معه ثم ركع وركعوا معا ثم سجد فسجدت معه طائفة وحرسه طائفة فلما قام من السجود سجد الذين حرسوه ثم قاموا في صلاتهم وقال جابر في بيان هذا المعنى وقد روى ما لا يثبت مثله خلافها كلها قال لي قائل وكيف صرت الى الأخذ بصلاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يوم ذات الرقاع دون غيرها قلت أما حديث أبي عياش الزرقى وجابر في صلاة الخوف فكذلك أقول اذا كان مثل السبب الذي له صلى تلك الصلاة قال وما هو قلت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في ألف وأربعمائة وكان خالد في مائتين وكان منه بعيد في صحراء واسعة لا يطعم فيه لقله من معه وكثرة من مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان الاغلب منه أنه ما مون على أن يحمل عليه ولو حمل من بين يديه رآه وقد حرس منه في السجود ان كان لا يغيب عن طرفه فاذا كانت هذه الحال بقله العدو وبعده وأن لا حائل دونه يستتره كما وصفت أمرت بصلاة الخوف هكذا (قال) فقال قد عرفت أن الرواية في صلاة يوم ذات الرقاع لا تخالف هذا لا اختلاف الحالين فكيف خالف حديث ابن عمر (قلت) رواه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خوات بن جبير وقال سهل بن أبي حنيفة بقرئب من معناه وحفظ عن علي رضي الله تعالى عنه أنه صلى صلاة الخوف ليلة الهرير كما روى صالح وكان خوات متقدما للصعبة والسن قال فهل من حجة أكثر من تقدم محبته قلت نعم ما وصفت فيه من الشبه بمعنى كتاب الله تعالى قال

فأين يوافق كتاب الله عز وجل قلت قال الله تعالى وإذا كنت فيهم إلى وخذوا حذرهم وقال فإذا  
اطمأنتم الآية يعني والله تعالى أعلم فأقبوا الصلاة كما كنتم تصلون في غير الخوف فلما فرق الله عز  
وجل بين الصلاة في الخوف وفي الأمن جياطة لاهل دينه أن ينال منهم عدوهم غرة فتعقبنا حديث خوات  
والحديث الذي يخالفه فوجدنا حديث خوات أولى بالحزم في الحذر منه وأخرى أن تتكافأ الطائفتان  
فيه وذلك أن الطائفة التي تصلي مع الامام أو لا محروسة بطائفة في غير صلاة والحارس اذا كان في غير  
صلاة كان متفرغاً من فرض الصلاة قائماً وقاعداً ومنحرفاً عينا وشمالاً وحاملاً ان جل عليه ومتكلاً ان  
خاف علة من عدوه ومقاتلاً ان أمكنته فرصة غير محمول بينه وبين هذا في الصلاة ويخفف الامام عن  
معه الصلاة اذا خاف حلة العدو بكلام الحارس (قال) وكان الحق للطائفتين معاً سواء فكانت الطائفتان  
في حديث خوات سواء تحرس كل طائفة من الطائفتين الاخرى والحارس خارجة من الصلاة فكون  
الطائفة الاولى قد أعطت الطائفة التي حرسنها مثل الذي أخذت منها فحرسنها خلية من الصلاة فكان  
هذا عدلاً بين الطائفتين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان الحديث الذي يخالف حديث خوات بن  
جبير على خلاف الحذر تحرس الطائفة الاولى في ركعة ثم تنصرف المحروسة قبل أن تكمل الصلاة فتحرس  
ثم تصلي الطائفة الثانية محروسة بطائفة في صلاة ثم يقضيان جميعاً الحارس لهما لانه لم يخرج من الصلاة  
الا الامام وهو وحده لا يفتي شيئاً فكان هذا خلاف الحذر والقوة في المكيمة وقد أخبرنا الله عز وجل  
أنه فرق بين صلاة الخوف وغيرها نظراً لاهل دينه لئلا ينال منهم عدوهم غرة ولم تأخذ الطائفة الاولى من  
الاخرى مثل ما أخذت منها ووجدت الله تعالى ذكر صلاة الامام والطائفتين معاً ولم يذكر على الامام ولا  
على واحد من الطائفتين قضاء فدل ذلك على أن حال الامام ومن خلفه في أنهم يخرجون من الصلاة لا قضاء  
عليهم سواء وهكذا حديث خوات وخلاف الحديث الذي يخالفه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
فقال فهل الحديث الذي تركت وجهه غير ما وصفت قلت نعم يحتمل أن يكون لما جاز أن يصلي صلاة  
الخوف على خلاف الصلاة في غير الخوف جازلهم أن يصلوها كيفما تيسر لهم وبقدر حالاتهم وحالات  
العدو واذا أكلوا العدد فاختلفت صلاتهم وكلها مجزئة عنهم

### (وجه آخر من الاختلاف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال لي قائل قد اختلف في التشهد فروى ابن مسعود عن النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم أنه كان يعلمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن فقال في مبتدئه ثلاث كلمات التحيات  
الله فبأي التشهد أخذت (قلت) أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عروة عن عبد الرحمن بن  
عبد القاري أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يقول على المنبر وهو يعلم الناس التشهد يقول  
قولوا التحيات لله الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته  
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى فكان هذا الذي علمنا من سبقنا بالعلم من فقهاءنا صغاراً ثم سمعناهم باسناد  
وسمعنا ما خالفه فلم نسمع اسناداً في التشهد يخالفه ولا يوافقه أثبت عندنا منه وان كان غيره ثابتاً فكان  
الذي نذهب اليه أن عمر لا يعلم الناس على المنبر بين ظهراني أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
الا ما علمهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلما انتهى اليامن حديث أصحابنا حديث ثبتته عن النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم صرنا اليه وكان أولى بنا قال وما هو قلت أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن  
الليث بن سعد عن أبي الزبير المكي عن سعيد بن جبير وطاوس عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم قال كان  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فكان يقول التحيات

المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله  
الصلحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال فانا  
نرى الرواية اختلفت فيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فروى ابن مسعود خلاف هذا وأبو موسى  
خلاف هذا وجابر خلاف هذا وكلها قد يخالف بعضها بعضاً في شيء من لفظه ثم علم عمر خلاف هذا كله  
في بعض لفظه وكذلك تشهد عائشة رضي الله تعالى عنها وكذلك تشهد ابن عمر رضي الله تعالى عنهما  
ليس منها شيء الا وفي لفظه شيء غير ما في لفظ صاحبه وقد يزيد به منهم الشيء على بعض (قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى فقلت له الامر في هذا بين قال فأبنته لي قلت كل كلام أريد به تعظيم الله تعالى فعلمهم وهو رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلم فعله جعل بعلمه الرجل فينسى والاخر فيحفظه وما أخذ حفظاً فأكثر  
ما يحترم فيه منه احواله المعنى فلم يكن فيه زيادة ولا نقص ولا اختلاف في شيء من كلامه يحيل المعنى فلا يسع  
احاله فلعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أجاز لكل امرئ منهم كل ما حفظ اذ كان لا معنى فيه يحيل  
شيأ عن حكمه ولعل من اختلفت روايته واختلف تشهده انما توسعوا فيه فقالوا على ما حفظوا وعلى  
ما حضروهم وأجيز لهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال أفتجد شيئاً يدل على اجازته ما وصفت قلت له  
نعم قال وما هو قلت أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال  
سمعت عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يقول سمعت هشام بن حكيم بن خزام يقرأ سورة الفرقان على غير  
ما أقرؤها وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أقرأها فكذلك أن أعجل عليه ثم أمهله حتى انصرف ثم  
لبنته بردائه فحث به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان  
على غير ما أقرأتنيها فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أقرأ فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ فقال  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هكذا أنزلت ثم قال لي أقرأ فقرأت فقال هكذا أنزلت ان هذا القرآن  
أنزل على سبعة أحرف فافروا ما تيسر منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا كان الله تبارك وتعالى  
لألفه ورجته بخلفه أنزل كتابه على سبعة أحرف معرفة منه بان الحفظ قد نزل لتحمل قراءته وان اختلف  
لفظهم فيه ما لم يكن في اختلافهم احواله معني كان ماسوى كتاب الله تعالى أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ  
ما لم يحل معناه وكل ما لم يكن فيه حكم فاختلاف اللفظ فيه لا يحيل معناه وقد قال بعض التابعين لقيت  
أناساً من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاجتمعوا في المعنى واختلفوا على في اللفظ فقلت  
لبعضهم ذلك فقال لا بأس به ما لم يحل معني (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال ما في التشهد الاعظيم  
الله تعالى واني لا رجوا أن يكون كل هذا فيه واسعا وأن لا يكون الاختلاف فيه الا من حيث ذكرت ومثل  
هذا كما قلت يمكن في صلاة الخوف فيكون اذا جاء بك كل الصلاة على أي الوجهه روى عن رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم أجزاء اذ خالف الله سبحانه بينهما وبين ما سواهما من الصلوات (قال) ولكن كيف صرت  
الى اختيار حديث ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في التشهد دون غيره (قلت) لما رأيت به  
واسعا وسمعت عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه كان عندي أجمع وأكثر لفظاً من غيره فأخذت به غير معنف لمن أخذ  
بغيره مما ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

### (باب اختلاف الرواية على وجه غير الوجه الذي قبله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم قال لا تتبعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بهمها على بعض ولا تتبعوا الورق  
بالورق الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بهمها على بعض ولا تتبعوا منها شيئاً غائباً بناجر أخبرنا مالك بن أنس عن  
موسى بن أبي تميم عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه

وسلم قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لافضل بينهما أخبرنا مالك بن أنس عن جريد بن قيس عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما أنه قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لافضل بينهما هذا عهدنا بيننا بينا وعهدنا اليكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وروى عثمان بن عفان وعبادة بن الصامت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم النهي عن الزيادة في الذهب بالذهب يدا بيد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخذنا بهذه الأحاديث وقال بمثل معناها إلا كبر من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأكثروا المفتين في البلدان أخبرنا سفيان بن عيينة أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن عباس رضي الله تعالى عنهم يقول أخبرني أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال إنما الربا في النسيئة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخذ بهذا ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ونفر من أصحابه المكين وغيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل إن هذا الحديث مخالف للأحاديث قبله قلت قد يحتمل خلافها وموافقتها قال فبأي شيء يحتمل موافقتها قلت قد يكون أسامة سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يسأل عن الصنفين المختلفين مثل الذهب بالورق والتمر بالخطئة أو ما اختلف جنسه متفاضلا يدا بيد فقال إنما الربا في النسيئة أو تكون المسئلة سبقته بهذا فأدرك الجواب فروى الجواب ولم يحفظ المسئلة أو شذ فيها لأنه ليس في حديثه ما ينفي هذا عن حديث أسامة فاحتمل موافقتها لهذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال فلم يحتمل خلافا لها قلت لأن ابن عباس الذي رواه كان يذهب فيه غير هذا المذهب فيقول لا ربا في بيع يدا بيد إنما الربا في النسيئة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال فما الحجة إن كانت الأحاديث قبله مخالفة له في تركه إلى غيره فقلت له كل واحد من روى خلاف أسامة وإن لم يكن أشهر بالحفظ للعديد من أسامة رضي الله تعالى عنه فليس به تقصير عن حفظه وعثمان بن عفان وعبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنهم أشد تقدما بالسن والصحبة من أسامة وأبو هريرة أسن وأحفظ من روى الحديث في دهره ولما كان حديث اثنين أولى في الظاهر باسم الحفظ وبأن ينفي عنه الغلط من حديث واحد كان حديث الأكبر الذي هو أشبه أن يكون أولى بالحفظ من حديث من هو أحدث منه وكان حديث حجة أولى أن يصار إليه عندنا من حديث واحد

### (باب وجه آخر مما يعد مختلفا وليس عندنا بمختلف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن مجاهد عن عاصم بن عمر بن قتادة عن مجاهد بن ليث عن رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال أسفروا بصلوة الفجر فإن ذلك أعظم لأجرا وأعظم لأجوركم أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كن نساء من المؤمنات يصلين مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الصبح ثم ينصرفن وهن متلفعات بمروطهن ما يعرفهن أحد من الغلس وذكر تغليس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالفجر سهل بن سعد وزيد بن ثابت وغيرهما من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيها يعني حديث عائشة رضي الله تعالى عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل نحن نرى أن نسفر بالفجر اعتمادا على حديث رافع بن خديج ونزعم أن الفضل في ذلك وأنت ترى أن جائرنا إذا اختلف الحديثان أن تأخذ بأحدهما ونحن نعهد هذا مخالفا لحديث عائشة رضي الله تعالى عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له إن كان مخالفا لحديث عائشة رضي الله تعالى عنها فكان الذي يلزمنا وإياك أن نصير إلى حديث عائشة رضي الله تعالى عنها دونه لأن أصل ما بنى نحن وأنتم عليه أن الأحاديث إذا اختلفت لم يذهب إلى واحد منها دون غيره إلا بسبب يدل على أن الذي ذهبنا إليه أقوى من الذي تركناه (قال) وما ذلك السبب قلت أن يكون أحد الحديثين أشبه بكتاب الله تعالى فإذا كان أشبه بكتاب الله كانت فيه الحجة قال هكذا نقول قلنا



فلما كان لم يكن فيه نص كتاب كان أولاهما بنا الأثبت منهما وذلك أن يكون من رواه أعرف استنادا وأشهر بالعلم وأحفظ أو يكون روى الحديث الذي ذهبنا إليه من وجهين أو أكثر والذي تركنا من وجهه فيكون الأكثر أولى بالحفظ من الأقل أو يكون الذي ذهبنا إليه أشبه بمعنى كتاب الله عز وجل أو أشبه بما سواه من سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأولى بما يعرف أهل العلم أو أوضح في القياس والذي عليه الأكثر من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال) وهكذا نقول ويقول أهل العلم (قلت) حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أشبه بكتاب الله تعالى لأن الله تعالى يقول حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فإذا دخل الوقت فأولى المصلين بالمحافظة المقدم للصلاة وهو أيضا أشهر رجالا بالفقهاء وأحفظ ومع حديث عائشة رضي الله تعالى عنها ثلاثة كلهم يروون عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثل معنى حديث عائشة زيد بن ثابت وسهل بن سعد وغيرهما والعدد لا كثر أولى بالحفظ والنقل وهذا أشبه بسنن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من حديث رافع بن خديج (قال) وأي سنن (قلت) قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله وهو لا يؤثر على رضوان الله تعالى شيئا والعفو لا يحتمل الامنعين عفو عن تقصير أو توسعة والتوسعة شبه أن يكون الفضل في غيرها إذا لم يؤمر بترك ذلك الغير الذي وسع في (١) خلافها (قال) وما يزيد بهذا (قلت) إذا لم يؤمر بترك الوقت الأول وكان جائزا أن يصلى فيه وفي غيره قبله فالفضل في التقديم والتأخير تقصير موسع وقد أبان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مثل ما قلنا وسئل أي الأعمال أفضل فقال الصلاة في أول وقتها وهو لا يدع موضع الفضل ولا يأمر الناس إلا به وهو الذي لا يجمله عالم أن تقديم الصلاة في أول الوقت أولى بالفضل لما يعرض للآدميين من الاشغال والنسيان والعلل وهذا أشبه بمعنى كتاب الله عز وجل (قال) وأين هو من الكتاب (قلت) قال الله تبارك وتعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ومن قدم الصلاة في أول الوقت كان أولى بالمحافظة عليها من آخرها عن أول الوقت وقد رأينا الناس فيما وجب عليهم وفيما تطوعوا به يؤمرون بتجمله إذا أمكن لما يعرض للآدميين من الاشغال والنسيان والعلل التي لا تجبها العقول وأن تقديم صلاة الفجر في أول وقتها عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي موسى الأشعري وأنس بن مالك وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم مثبت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال إن أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم دخلوا في الصلاة مغلبين وخرجوا منها مسفرين باطالة القراءة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له قد أطالوا القراءة وأجزواها والوقت في الدخول لافي الخروج من الصلاة وكلهم دخل مغلبا وخرج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منها مغلبا فقلت الذي هو أولى بل أن تصير إليه مما ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وخالفتم فقلت يدخل الداخل فيها مسفرا ويخرج منها مسفرا ويؤجز القراءة فخالفتم في الدخول وما احتجبت به من طول القراءة وفي الأحاديث عن بعضهم أنه خرج منها مغلبا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال أفتعد خبر رافع يخالف خبر عائشة رضي الله تعالى عنها فقلت له لا فقال فبأي وجه توافقه قلت إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما حض الناس على تقديم الصلاة أخبر بالفضل فيها احتيل أن يكون من الراغبين من يقدمها قبل الفجر الآخر فقال أسفر وبالفجر يعني حتى يتبين الفجر الآخر معترضا (قال) أفيحتمل معنى غير ذلك (قلت) نعم يحتمل ما قلت وبين ما قلنا وقلت معنى يقع عليه اسم الاسفار (قال) فما جعل معناكم أولى من معنا (قلت) بما وصفت لك من الدلائل وبأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال هما جفران فأما الذي كأنه ذنب السرحان فلا يحل شيئا ولا يحرمه وأما الفجر المعترض فيجعل الصلاة ويحترم الطعام يعني على من أراد الصيام

(وجه آخر مما يعد مختلفا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن

(١) قوله خلافها  
هكذا في نسخ ولعله  
من تحريف النسخ  
ووجه الكلام والله أعلم  
خلافه بالتدكير فأمل  
كتبه محمده

الزهرى عن عطاء بن يزيد اللبتي عن أبي أيوب الأنصارى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها لغائط أو بول ولكن شرفوا أو غربوا قال أبو أيوب فقد منّا الشأم فوجدنا مرأحض قد بنيت قبل القبلة فنحرف ونستغفر الله أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى ابن جبان عن عمه واسع بن جبان عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول ان اناسا كانوا يقولون اذا وقعت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا يت المقدس فقال عبد الله لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على لبنتين مستقبلا بيت المقدس لحاجته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أذب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من كان بين ظهرانيه وهم عرب لا مغسلات لهم أولا كثرهم في منازلهم فاحتل أدبه لهم معنيين أحدهما أنهم انما كانوا يذهبون لحوائجهم في الصحراء فأمرهم أن لا يستقبلوا القبلة ولا يستدبروها لسعة الصحراء وخفة المؤنة عليهم لم لسعة مذاهبهم عن أن تستقبل القبلة أو تستدبر حاجة الانسان من غائط أو بول ولم يكن لها مرافق في استقبال القبلة ولا استدبارها وأوسع عليهم من توفى ذلك وكثيرا ما يكون الذاهبون في تلك الحال في غير ستر عورة عن مصل يرى عوراتهم مقبلين أو مدبرين اذا استقبلوا القبلة فأمر وبأن يكرموا قبلة الله عز وجل ويستروا العورات من مصل ان صلى حيث يراههم وهذا المعنى أشبه معانيه والله تعالى أعلم وقد يحتمل أن يكون نهاهم أن يستقبلوا ما جعل قبلة في الصحراء لغائط أو بول لئلا يتغوط ويبال في القبلة فتكون قدرة بذلك أو يكون من ورائها أذى للصليين اليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فسمع أبو أيوب مقالة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جلة فقال به على المذهب في الصحراء والمنازل ولم يفرق في المذهب بين المنازل التي للناس مرافق في أن يضعوها في بعض الحالات مستقبلي القبلة أو مستدبريها والتي يكون فيها الذهاب لحاجته مستترافقال بالحديث جلة كما سمعته جلة وكذلك ينبغي لمن سمع الحديث أن يقول به على عموم وجهه وحجته حتى يجد دلالة يفرق بها فيه ولما حكى ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مستقبلا بيت المقدس لحاجته وهو احدى القبليتين واذا استقبله استدبر الكعبة أنكر على من يقول لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها لحاجة ورأى أن لا ينبغي لاحد أن ينتهي عن أمر فعله رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يسمع فيما يرى ما أمر به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الصحراء فيفرق بين الصحراء والمنازل فيقول بالنهي في الصحراء وبالرخصة في المنازل فيكون قد قال بما سمع ورأى وفرق بالدلالة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على ما فرقه بينه وعلى اقتراح حال الصحراء والمنازل (قال الشافعي) وفي هذا بيان أن كل من سمع من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا قبله عنه وقال به وان لم يعرف حيث يفرق لم يفرق بين ما لا يعرف الا بدلالة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على الفرق بينه ولهذا أشباه كثيرة في الحديث اكتفي بما ذكرنا منه مما لم نذكره

(وجه آخر من الاختلاف) أخبرنا سفيان عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال اخبرني الصعب بن جثامة أنه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يسئل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نسائهم وذرائعهم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منهم وزاد عمرو بن دينار عن الزهرى هم من آبائهم أخبرنا سفيان عن الزهرى عن ابن كعب بن مالك عن عمه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما بعث الى ابن أبي الحقيق نهي عن قتل النساء والولدان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان سفيان يذهب الى أن قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منهم اباحة لقتلهم وان حديث ابن أبي الحقيق ناسخ له (قاله) وقد كان الزهرى اذا حدث حديث الصعب بن جثامة أتبعه بحديث ابن كعب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحديث الصعب في عمرة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان كان في عمرته الاولى فقد قيل أمر ابن أبي الحقيق قبلها وقيل في

سنتها وان كان في عمرته الاخيرة فهي بعد امر ابن أبي الحقيق من غير شك والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم نعلمه صلى الله تعالى عليه وسلم رخص في قتل النساء والولدان ثم نهى عنه وانما معنى نهيه عندهما والله تعالى أعلم عن قتل النساء والولدان أن يقصد قتلهم بقتل وهم يعرفون متميزين عن أمر بقتله منهم ومعنى قوله هم منهم أنهم يجمعون خصلتين أن ليس لهم حكم الايمان الذي يمنع به الدم بكل حال ولا حكم دار الايمان الذي يمنع به الغارة على الدار فاذا أباح رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم البيات والغارة على الدار فأغار على بني المصطلق غازين فالعلم يحيط أن البيات والغارة إذا احلها بحلال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يمنع أحدية أو أغار من أن يصيب النساء والولدان فيسقط المأثم فيهم والكفارة والعقل والقود عن أصابهم إذا أبج له أن يبيت ويغير وليست لهم حرمة بالاسلام ولا يكون له قتلهم عامدا لهم متميزين عارفهم وانما هي عن قتل الولدان لانهم لم يبلغوا كفا رافعها لوبه وعن قتل النساء لانه لامعنى فيهن لقتال وأنهن والولدان يتخولون فيكونون قوة لاهل دين الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل أن هذا بغيره قيل فيه ما اكتفى العالم به من غيره فان قال أفجد ما تشد به غيره وبشبهه من كتاب الله عز وجل قلت نعم قال الله تبارك وتعالى وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية مسلمة الى أهله الا أن يصدقوا الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأوجب الله عز وجل بقتل المؤمن خطأ الدية وتحرير رقبته وفي قتل ذى الميثاق الدية وتحرير رقبته اذا كانا معا ممنوعى الدم بالايمان والعهد والدار معا وكان المؤمن في الدار غير المنوعة وهو ممنوع بالايمان فجعلت فيه الكفارة باتلافه ولم تجعل فيه الدية وهو ممنوع الدم بالايمان فلما كان الولدان والنساء من المشركين لا ممنوعين بايمان ولادار لم يكن فيهم عقل ولا قود ولا دية ولا مأثم ان شاء الله تعالى ولا كفارة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال فاذا كروا وجوههم من الاحاديث المختلفة عند بعض الناس أيضا فقلت أخبرنا مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وأخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من جاء منكم الجمعة فليغتسل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في غسل يوم الجمعة واجب وأمره بالغسل يحتمل معنيين الظاهر منهما أنه واجب فلا تجزى الطهارة لصلاة الجمعة بالاغتسل كالايجزى في طهارة الجنب غير الغسل ويحتمل أنه واجب في الاختيار وكرم الاخلاق والنظافة أخبرنا مالك عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عرق قال دخل رجل من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب يخطب فقال عمر أرى ساعة هذ فقال يا أمير المؤمنين انقلب من السوق فسمعت النداء فازدت على أن توضأت فقال عمر والوضوء أيضا وقد علمت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يأمر بالغسل أخبرنا الثقة عن معمر بن راشد عن الزهري عن سالم عن أبيه بعث معنى حديث مالك وسعى الداخل يوم الجمعة بغير غسل عثمان بن عفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما حفظ عمر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يأمر بالغسل يوم الجمعة وعلم أن عثمان قد علم من أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالغسل ثم ذكر عمر لعثمان أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالغسل وعلم عثمان ذلك فلو ذهب على من توهم أن عثمان نسي فقد ذكره عمر قبل الصلاة بنسائه فلما لم يترك عثمان الصلاة لترك الغسل ولم يأمره عمر بالخروج للغسل دل ذلك على أنهم ما قد علموا أن أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالغسل على الاختيار لا على أن لا يجزى غيره لان عمر لم يكن له بدع أمره بالغسل ولا عثمان اذ علمنا أنه اذا كرر ترك الغسل وأمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالغسل الا والغسل كما وصفنا على الاختيار (قال الشافعي) رضي الله عنه وروى البصريون أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت

ومن اغتسل فافضل وأخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كان الناس عمال أنفسهم وكانوا يروحون بهياتهم فقيل لهم لو اغتسلتم

(النهى عن معنى دل عليه معنى في حديث غيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلو لم يأت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دلالة على أن نهيهم عن أن يخطب أحدكم على خطبة أخيه على معنى دون معنى كان الظاهر أن حراما أن يخطب المرء على خطبة غيره من حين يتدعى الخطبة إلى أن يدعها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه يحتمل أن يكون جوابا منه أراد به معنى في الحديث ولم يسمع من حديثه السبب الذي له قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هذا فاذنوا بعضه دون بعض أو شكاف في بعضه وسكافا مشكافا فيه منه فليكون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن رجل خطب امرأة فرضيته وأذنت في انكاحه فخطبها أربع عندها منه فرجعت عن الأول الذي أذنت في انكاحه فنهى عن خطبة المرأة إذا كانت بهذه الحال وقد يكون أن ترجع عن أذنت في انكاحه فلا ينسكحها من رجعت إليه فيكون هذا افسادا عليها وعلى خاطبها الذي أذنت له في انكاحه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال قائل لم صرت إلى أن تقول إن نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يخطب الرجل على خطبة أخيه على معنى دون معنى قلت فبالدلالة عنه فإن قال فإين هي قيل له إن شاء الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها فأمرها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن تعقد في بيت ابن أم مكتوم وقال لها إذا حلت فأذنيني قالت فلما حلت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأباجهم خطباني فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له اتكحى أسامة بن زيد فكرهته فقال اتكحى أسامة فتكبرته فجعل الله فيه خيرا كثيرا واعتبطت به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا قلنا ودلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في خطبته فاطمة على أسامة بعد إعلامها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن معاوية وأباجهم خطبها على أمرين أحدهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يعلم أنهم لا يخطبونها الا وخطبة أحدهما بعد خطبة الآخر فلما لم ينههما ولم يقل لهما ما كان لواحد منهما أن يخطب حتى يترك الآخر خطبته وخطبها على أسامة بن زيد بعد خطبتهما استدلتنا على أنها لم ترض ولورضيت واحدا منهما أمرها أن تزوج من رضيت وأن أخبرها إياها عن خطبها إنما كان اخبارا عما لم تأذن فيه ولعلمها استشارته ولا يكون لها أن تستشير وقد أذنت لأحدهما فلما خطبها على أسامة استدلتنا على أن الحال التي خطبها فيها غير الحال التي نهى عن خطبته فيها ولم يكن حال يفرق بين أن يلزمها التزويج وكان عليه أن يلزمه وحلت له فأما قبل ذلك فالحال واحدة وإيسر لوليها أن يزوجه حتى تأذن فركونها وغير ركونها سواء فإن قال قائل إنها ركنة مخالفة لحالها غير ركنة فكذلك هي لو خطبت فشمعت الخاطب وترغبت عنه ثم عاد عليها بالخطبة فلم تستمه ولم تظهر ترغبا عنه ولم تركن فكانت حالها التي تركت فيها شتمته مخالفة لحالها التي شتمته فيها وكانت في هذه الحال أقرب إلى الرضا ثم تنتقل حالها قبل الركون إلى منازل بعضها أقرب إلى الركون من بعض فلا يصلح فيه معنى بحال والله تعالى أعلم

الاما وصفت من انه نهى عن الخطبة من بعد اذ نهى اللولى بالتزويع حتى يصير امر اللولى جائزا فاما لم يحز  
امر اللولى فأول حالها وأخرها سواء والله تعالى أعلم

(باب النهى عن معنى أو وضع من معنى قبله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا لا يبيع الخيار أخبرنا سفيان عن الزهري عن  
سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذا معنى يبين أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال المتبايعان  
بالخيار ما لم يتفرقا وأن نهيه عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه إنما هو إذا تابعا قبل أن يتفرقا من  
مقامهما الذي تابعا فيه وذلك أنهما لا يكونان متبايعين حتى يعقدا البيع معا فلو كان البيع إذا عقدا  
لزم كل واحد منهما ما ضار البائع أن يبيعه رجل سلعة كسلعته أو غيرها وقد تم بيعه لسلعته ولكنه لما  
كان لهما الخيار كان الرجل لو اشترى من رجل ثوبا بعشرة دنانير فباعه آخر فأعطاه مثله بنسعة دنانير أشبه  
أن يفسخ البيع إذا كان له الخيار قبل أن يفارقه ولعله يفسخه ثم لا يتم البيع بينهما وبين بيعه الآخر  
فيكون الآخر قد أفسد على البائع وعلى المشتري أو على أحدهما فهذا وجه النهى عن أن يبيع الرجل على  
بيع أخيه لا وجه له غيره ذلك ألا ترى أنه لو باعه ثوبا بعشرة دنانير فلزمه البيع قبل أن يتفرقا من مقامهما  
ذلك ثم باعه آخر خيرا منه بدينار لم يضرب البائع الأول لأنه قد لزمه عشرة دنانير لا يستطيع فسخها وقد  
روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا يسوم أحدكم على سوم أخيه فإن كان تابعا ولست  
أحفظه ثابتا فهو مثل لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه ولا يسوم على سوم أخيه إذا رضى البيع وأذن  
بأن يباع قبل البيع حتى لو لم يبيع لزمه فإن قال قائل ما دل على ذلك قبل له فإن رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم باع من يزيد وبيع من يزيد سوم رجل على سوم أخيه ولكن البائع لم يرض السوم الأول حتى  
طلب الزيادة

(باب النهى عن معنى يشبه الذى قبله فى شئ ويفارقه فى شئ غيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن جبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم ينهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد  
الصبح حتى تطلع الشمس أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال  
لا تحز أحدكم بصلاته عند طلوع الشمس ولا عند غروبها أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار  
عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم قال إن الشمس تطلع ومعهما قرن شيطان فإذا  
ارتفعت فارقهات ثم إذا استوت فارقهات فإذا زالت فارقهات ثم إذا دنت للغروب فارقهات فإذا غربت فارقهات  
ونهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
فاحتمل النهى من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم عن الصلاة في هذه الساعات معنيين أحدهما وهو أنهم  
أن تكون الصلوات كلها واجبا الذى نسي ونيم عنه وما لزم بوجه من الوجوه منها حذر ما في هذه الساعات  
لا يكون لاحد أن يصلى فيها ولو صلى لم يؤد ذلك عنه ما لزمه من الصلاة كما يكون من قدم الصلاة قبل دخول  
وقتها لم تجز عنه ويحتمل أن يكون أراد به بعض الصلوات دون بعض فوجدنا الصلاة تتفرق بوجهين  
أحدهما ما وجب منها فلم يكن لمسلم تركه في وقته ولو تركه كان عليه قضاؤه والاخر ما تقرب الى الله تعالى  
بالتنفل فيه وقد كان للتنفل تركه فلا قضاء له عليه ووجدنا الواجب منها يفرق التطوع في السجدة إذا كان

المرء كما يفصل المكتوبة بالأرض لا يجزئ به غيرها والنافلة كما متوجها حيث توجه ويتفرقان في الحضر والسفر فلا يكون لمن أطاق القيام أن يصلي واجبا من الصلاة قاعدة ويكون ذلك له في النافلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما احتل المعنيين وجب على أهل العلم أن لا يجمعوهما على خاص دون عام إلا بدلالة من سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أو إجماع علماء المسلمين الذين لا يمكن أن يجمعوهما على خلاف سنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا غير هذا من حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هو على الظاهر من العام حتى تأتي الدلالة عنه كما وصفت أو بإجماع المسلمين على أنه باطن دون ظاهر وخاص دون عام فيجب عليه بما جاءت عليه الدلالة عنه ويطيعونه في الأمرين معا أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وعن بسر بن سعيد وعن الأعرج بخبر عنه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالعلم يحيط أن المصلي من الصبح ركعة قبل طلوع الشمس والمصلي ركعة من العصر قبل غروب الشمس قد صليا معا في وقتين يجمعان تحريم وقتين وذلك أنهما صليا بعد الصبح والعصر ومع بزوغ الشمس وغروبها فهذه أربع أوقات تنهى عن الصلاة فيها فلما جعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المصلين في هذه الأوقات مدركين للصلاة الصبح والعصر استدلنا على أن نهيه عن الصلاة في هذه الأوقات التي لا تلزم وذلك أنه لا يكون أن يجعل المرء مدركا للصلاة في وقت تنهى فيه عن الصلاة أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها فإن الله عز وجل يقول وأقم الصلاة لذكري (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحديث أنس وعمران بن الحصين مثل معنى حديث سعيد بن المسيب وزاد أحدهما أو نام عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فليصلها إذا ذكرها فجعل ذلك وقتا لها وأخبر بذلك عن الله عز وجل ولم يستثن وقتا من الأوقات يدعها فيه بعد ذكرها أخبرنا سفيان عن أبي الزبير المكي عن عبد الله بن باباه عن جبير بن مطعم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمر الناس شيئا فلا يمنع أحد الطواف بهذا البيت وصلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن عطاء بن يسار عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عثله معناه وزاد فيه يا بني عبد المطلب يا بني عبد مناف ثم ساق الحديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخبر جبير عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه أمر باباحة الطواف بالبيت والصلاة في أي ساعة كانت ما شاء الطائف والمصلي وهذا بين أنه انما تنهى عن المواقيت التي تنهى عنها الصلاة التي لا تلزم بوجه من الوجوه فأما ما لم يفته عنه بل أباحه عليه الصلاة والسلام وصلى المسلمون على جنازتهم عامة بعد الصبح والعصر لانها لازمة وقد ذهب بعض الناس الى أن عمر بن الخطاب طاف بعد الصبح ثم نظر فلم ير الشمس طلعت فركب حتى أتى ذا طوى وطلعت الشمس فأناخ فصلى فنهى عن الصلاة للطواف بعد العصر وبعد الصبح كما تنهى عما لا يلزم من الصلاة فإذا كان لعمري أن يؤخر الصلاة للطواف فاعلم أن ذلك له ولأنه لو أراد من لا بدى طوى لحاجة الإنسان كان واسعاه ان شاء الله تعالى ولكنه سمع النهي بجله عن الصلوات وضرب المنكر عليها بالبدنية بعد العصر ولم يسمع ما يدل على أنه انما تنهى عنه المعنى الذي وصفنا فكان يجب عليه ما فعل ويجب على من علم المعنى الذي تنهى عنه والمعنى الذي أبيحت فيه أن ابا حنيفة بالمعنى الذي أباحها فيه خلاف المعنى الذي تنهى فيه عنها كما وصفت مमारوى على رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم من النهي عن امسالة لحوم الضحايا بعد ثلاث اذ سمع النهي ولم يسمع سبب النهي فان قال قائل فقد صنع أبو سعيد الخدري كما صنع عمر قلنا والجواب عنه كالجواب في غيره فان قال قائل فهل من أحد صنع خلاف ما صنعما قيل نعم

(١) في بعض النسخ  
عن أبي سعيد يدل عن  
أبي شعبة كتبه مصححه

ابن عمر وابن عباس وعائشة والحسن والحسين وغيرهم وقد سمع ابن عمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار قال رأيت أنا وعطاء بن أبي رباح ابن عمر طافا بعد الصبح وصلى ركعتين قبل أن تطلع الشمس أخبرنا سفيان عن عمارة الدهني عن (١) أبي شعبة أن الحسن والحسين طافا بعد العصر وصليا وأخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة قال رأيت ابن عباس طافا بعد العصر وصلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما ذكرنا تفرق أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا ليستدل من علمه على أن تفرقهم فيما لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه سنة لا يكون الا على هذا المعنى أو على أن لا تبلغ السنة من قال خلافها منهم أو تأويل تحتله السنة أو ما أشبه ذلك مما قد يرى قائله له فيه عذرا ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الشيء فهو اللازم لجميع من عرفه لا يقويه ولا يوهنه شيء غيره بل الفرض الذي على الناس اتباعه ولم يجعل الله لاحد معه أمر يخالف أمره

(وجه آخر يشبه الباب قبله) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة بيع الثمر بالتمر كيلا وبيع الكرم بالزبيب كيلا وأخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان أن زيدا أبا عياش أخبره عن سعد بن أبي وقاص أنه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يسئل عن شراء الثمر بالرطب فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن ينقص الرطب اذا بيع فقالوا نعم فنهى عن ذلك وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رخص لصاحب العربية أن يبيعها بخمرها وأخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رخص في بيع العربا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان بيع الرطب بالتمر منهي عنه لنهي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عنه وبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه انما نهى عنه لأنه ينقص اذا بيع وقد نهى عن بيع الثمر بالتمر الامثلة بمثل فلما نظرنا في المتعقب من نقصان الرطب اذا بيع كان لا يكون أبدا مثلا بمثل اذا كان النقصان مغيلا لا يعرف فكان يجمع معنيين أحدهما التفاضل في المكيلة والاخر المزابنة وهي بيع ما يعرف كيله بما جهل كيله من جنسه فكان منهي عنه لمعنيين فلما رخص رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في بيع العربا بالتمر كيلا لم تعد العربا أن تكون رخصة من شيء قد نهى عنه اذ لم يكن النهي عنه عن المزابنة والرطب بالتمر المقصود اجماعا لغير العربا فيكون هذا من الكلام العام الذي يراد به الخاص

(وجه يشبه المعنى قبله) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سعيد القداح عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن موهب أنه أخبره عن عبد الله بن محمد بن صبيح عن حكيم بن حزام أنه قال قال لي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ألم أبدأ أو ألم يبلغني أو كما شاء الله تعالى من ذلك أنك تبيع الطعام قال حكيم بلى يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تبيعن طعاما حتى تشتره ونسوفه وأخبرنا سعيد عن ابن جريج قال أخبرني عطاء بذلك أيضا عن عبد الله بن عصفية عن حكيم بن حزام أنه سمعه منه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأخبرنا الثقة عن أيوب بن أبي تميمة عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام قال نهاني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع ما ليس عندي يعني بيع ما ليس عندك وليس بمضون عليك وأخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المهيال عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المدينة وهم سلفون في الثمر السنة والستين فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم من سلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حفظي وأجل معلوم (وقال) غيري قد قال ما قلت وقالوا إلى أجل معلوم فكان نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يبيع المرء ما ليس عنده بمحتمل أن يبيع ما ليس بمحضرة

يراه المشتري كما يراه البائع عند تباعهم فيه ويحتمل أن يبيعه ما ليس عنده مما ليس عليه بيعه فلا  
 يكون موصوفا ولا مضمونا على البائع يؤخذ به ولا في ملكه فيلزمه أن يسلمه إليه بعينه وغير هذين المعنيين  
 فلما أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من سلف أن يسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم  
 أو إلى أجل معلوم دخل في هذا بيع ما ليس عند المرء حاضر أو لا محلو كالحين باعه فلما كان هذا مضمونا على  
 البائع بصفة يؤخذ بها عند محل الأجل دل على أنه انما نهى عن بيع عين الشيء الذي ليس في ملك البائع  
 والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد يحتمل أن يكون النهي عن بيع الاعيان الغائبة  
 كانت في ملك الرجل أو في غيره ملكه لانها قد تهلك وتنقص قبل أن يراها المشتري (قال الشافعي) رحمه  
 الله تعالى فكل كلام كان عاما ظاهرا في سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهو على عمومته وظهوره  
 حتى يعلم حديث ثابت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم « بأبي هو وأمي » يدل على أنه انما أريد  
 بالجملة العامة في الظاهر بعض الجملة دون بعض كما وصفت في هذا وما كان في مثل معناه ولزم أهل العلم  
 أن يعضوا الخبرين على عمومهما ووجوههما ما وجدوا الامضاءهما وجها ولا يعدونهما مختلفين وهما مختلفان  
 أن يعضيا وذلك اذا أمكن فيهما أن يعضيا معا ووجدنا السبيل إلى امضاءهما ولم يكن واحدا منهما مأبوا وجب من  
 الآخر فلا تنسب الحديثين إلى الاختلاف ما كان لهما وجه يعضيان فيه معا انما اختلف ما مضى  
 احدهما لا ينفك عن غيره مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يحمله وهذا يحرمه (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى فقال فصلى جماع نهى الله عز وجل ثم نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عاما لا تنق  
 منه شيئا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له يجمع نهيه معنيين أحدهما أن يكون الشيء الذي  
 نهى عنه محرما لا يحل الا بوجه دل الله عليه في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم فاذا نهى  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الشيء من هذا قال نهى محرم لا وجه له غير التحريم الآن يكون على  
 معنى كما وصفت (قال) فصلى هذا الوجه الذي بدأت بذكره من النهي بمثل يدل على ما كان في مثل معناه  
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له كل النساء محرمات الفروج الا بواحد من المعنيين النكاح  
 أو الوطء تلك البين وهما المعنيان اللذان أذن الله عز وجل فيهما وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 كيف النكاح الذي يحل به الفرج المحرم قبله فسن فيه ولينا وشهودا ورضا من المنكوحة الثيب وسنته في  
 رضاها دليل على أن ذلك يكون برضا المتزوج لا فرق بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا جاع  
 النكاح أربعا رضا الزوجة الثيب والزوج وأن يزوج المرأة ولها بشه ودحل النكاح الا في حالات  
 ساذكرها ان شاء الله تعالى فاذا انقض واحد من هذا كان النكاح فاسدا لانه لم يؤت به كما سن رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم به الوجه الذي يحل به النكاح ولو سمي صداقا كان أحب إلى ولا يفسد النكاح  
 بترك تسمية الصداق لان الله تعالى أثبت النكاح في كتابه بغير مهر وهذا مكتوب في غير هذا الموضع  
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء في هذا المرأة الشريفة والدينية لان كل واحدة منهما فيما تحل به  
 وتحرم ويحجبها وعليهما من الحلال والحرام والحدود سواء (قال) والحالات التي لو أتى بالنكاح فيها على  
 ما وصفت أنه يجوز النكاح فيما بينه الله عنه من النكاح فلما اذا عقد بغير هذه الاشياء كان النكاح  
 مفسوخا نهى الله عز وجل في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم عن النكاح بمالات نهى  
 عنها فذلك مفسوخ وذلك أن ينكح الرجل أخت امرأته وقد نهى الله عز وجل عن الجمع بينهما أو ينكح  
 الخامسة وقد انتهى الله به إلى أربع وبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان انتهاء الله عز وجل به إلى  
 أربع حظر عليه أن يجمع بين أكثر منهن أو ينكح المرأة على عتقها أو خالته أو قد نهى النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم عن ذلك أو ينكح المرأة في عتقها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكل نكاح كان من هذا  
 لم يصح وذلك لانه قد نهى عن عقده وهذا ما لا خلاف فيه بين أحد من أهل العلم (قال الشافعي) رحمه الله



تعالى ومثله والله تعالى أعلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن الشغار وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى المحرم أن ينكح أو ينكح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فممن نفسح هذا كله من النكاح في هذه الحالات التي نهى عنها بمثل ما فسحنا به ما نهى عنه مما ذكرنا قبله وقد يخالفنا في هذا المعنى غيرنا وهو مكتوب في غير هذا الموضع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومثله أن ينكح الرجل المرأة بغير إذنهما فتخير بعد فلا يجوز لأن العقد وقع منها عنه ومثل هذا ما نهى عنه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بيع الغرر وبيع الرطب بالتمر إلا في العرايا وغير ذلك مما نهى عنه وذلك أن أصل مال كل امرئ محترم على غيره إلا بما أحل به وما أحل به من البيوع ما لم ينه عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلا يكون ما نهى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من البيوع محالاً ما كان أصله محرماً من مال الرجل لاخيه ولا تكون المعصية بالبيع المنهى عنه تحل محزماً ولا يحل الإجماع إلا يكون معصية وهذا يدخل في عامة العلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال قائل ما الوجه المباح الذي نهى المرء فيه عن شيء وهو يخالف المنهى الذي ذكر قبله فهو أن شاء الله تعالى مثل نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يشتم الرجل الصماء وأن يحتجب بثوب واحد مفضياً بفرجه إلى السماء وأنه أمر غلاماً أن يأكل مما بين يديه ونهاه أن يأكل من أعلى الصحفة وبروى عنه وليس كنبوت ما قبله مما ذكرنا أنه نهى عن أن يقرن الرجل إذا أكل بين التمرتين وأن يكشف التمرة عما في جوفها وأن يعترس على ظهر الطريق فلما كان الثوب مباحاً لا لبس والطعام مباحاً لا كله حتى يأتي عليه كله إن شاء والأرض مباحة له إذا كانت لله لا لأدعي وكان الناس فيها (١) شرعاً فهو منهي فيها عن شيء أن يفعله وأمر فيها بأن يفعل شيئاً غير الذي نهى عنه والنهي يدل على أنه اغتنى عن اشتغال الصماء والاحتباء ففضياً بفرجه غير مستتر أن في ذلك كشف عورته قيل له إن يسترها بثوبه فلم يكن نهيه عن كشف عورته نهيه عن لبس ثوبه فيحرم عليه لبسه بل أمره أن يلبسه كما يستر عورته ولم يكن أمره أن يأكل من بين يديه ولا يأكل من رأس الثريد إذا كان مباحاً له أن يأكل مما بين يديه وجميع الطعام الأدباني إلا كل من بين يديه لأنه أجل به عندهم وأكله وأبعد له من قبح الطعمة والنهم وأمره أن لا يأكل من رأس الطعام لأن البركة تنزل فيه على النظر له في أن يبارك له بركة دائمة تدوم بدوام نزولها وهو يبيع له إذا أكل كل ما حول رأس الطعام أن يأكل رأسه وإذا أباح له الممر على ظهر الطريق فله التعريس عليها إذا كان مباحاً له لا مالاً له يمنع الممر عليه فيحرم عنه فإغنائها له معنى ينبت نظره فله قال فانها ما أوى الهوام وطرق الحيات على وجه النظر له لأعلى أن التعريس محترم وقد نهى عنه إذا كان الطريق متضيقاً مسلو كالأنه إذا عرس عليه في ذلك الوقت يمنع غيره حقه في الممر فإن قال قائل فالفرق بين هذا والأول قيل له من قامت عليه الحجة يعلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عما وصفت ومن فعل ما نهى عنه وهو عالم بنهيه فهو عاص بفعله ما نهى عنه فليس تغفر الله تعالى ولا بعد فإن قال قائل فهذه أعاص والذي ذكرت في الكتاب قبله في النكاح والبيوع عاص فكيف فرقت بين حالهما فقلت أما في المعصية فلم أفرق بينهما إلا في قد جعلتهما عاصيين وبعض المعاصي أعظم من بعض فإن قال فكيف لم تحرم على هذا البسه وأكله وممره على الأرض بمعصيته وحرمت على الآخر نكاحه وبيعه بمعصيته قيل هذا أمر بأمر في مباح حلال له فأحلت له ما حل له وحرمت عليه ما حرم عليه وما حرم عليه غير ما أحل له ومعصيته في الشيء المباح له لا تحرمه عليه بكل حال ولكن تحرم عليه أن يفعل فيه المعصية (قال الشافعي) رضي الله عنه فإن قيل فامثل هذا قيل له الرجل له الزوجة والجارية وقد نهى أن يطأهما حائضين وصائمتين ولو فعل لم يحل ذلك الوطء له في حاله تلك ولم تحرم واحدة منهما عليه في حال غير تلك الحال إذا كان أصلهما مباحاً حلالاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأصل مال الرجل محترم على غيره الإجماع يبيع له به مما يحل وفروج النساء محترمت الإجماع أبيع

(١) قوله شرعاً بفتح  
السين والراء أي سواء  
كافي كتب اللغة كتبه  
مصححه

به من النكاح والمالك فاذا عقد عقدة البيع أو النكاح منها عنهما على محرم لا يحل إلا بما أحل به لم يحل المحرم محرم وكان على أصل تحريره حتى يأتي بالوجه الذي أحله الله تعالى في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم أو إجماع الناس أو ما هو في مثل معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد مثلت قبل هذا النهي الذي أرببه غير التحريم بالدلائل فاكثفت من ترديده وأسأل الله تعالى العصمة والتوفيق

### (باب العلم)

(قال الشافعي) رضي الله عنه قال لي قائل ما العلم وما يجب على الناس في العلم فقلت له العلم علمان علم عامة لا يبيع بالغا غير مغلوب على عقله جهله قال ومثل ماذا قلت مثل أن الصلوات خمس وأن الله على الناس صوم شهر رمضان وحج البيت إن استطاعوا إليه سبيلا وزكاة في أموالهم وأنه حرم عليهم القتل والربا والزنا والسرقة والخمر وما كان في معنى هذا مما كلف العباد أن يعقلوه ويعملوه ويعطوه من أنفسهم وأموالهم وأن يكفوا عنه مما حرم الله عليهم منه وهذا الصنف كله من العلم موجود نصافي كتاب الله تعالى وموجود عام عند أهل الإسلام ينقله كله عوامهم عن مضى من عوامهم يحكونه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يتنازعون في حكايته ولا وجوبه عليهم وهذا العلم العام الذي لا يمكن فيه الغلط من الخبر والتأويل ولا يجوز فيه التنازع قال في الوجه الثاني فقلت له ما ينوب العباد من فروع الفرائض وما يخص به من الأحكام وغيرها مما ليس فيه نص كتاب ولا في أكثره نص سنة وإن كانت في شيء منه سنة فأنما هي من أخبار الخاصة لا من أخبار العامة وما كان منه يحتمل التأويل ويستدرك قياسا (قال) فبعد وهذا أن يكون واجبا وجوب العلم الذي قبله أو موضوعا عن الناس علمه حتى يكون من علمه متفلا ومن ترك علمه غيبرا ثم يتركه أو من وجه ثالث فتوجدناه خبرا أو قياسا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له بل هو من وجه ثالث قال فصنفه لي واذكر الحجة فيه وما يلزم منه ومن يلزم وعن يسقط فقلت له هذه درجة من العلم ليس يبلغها العامة ولم يكلفها كل الخاصة ومن احتمل بلوغها من الخاصة فلا يسعهم كلهم كافة أن يعطوها وإذا قام بها من خاصتهم من فيه الكفاية لم يخرج غيره ممن تركها إن شاء الله تعالى والفضل فيها لمن قام بها على من عطلها (قال) فأوجدني في هذا خبرا أو شيئا في معناه ليكون هذا قياسا عليه فقلت له فرض الله الجهاد في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم ثم أكد النفي بمن الجهاد فقال إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وقال الله عز وجل وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة وقال فافتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واخصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم وقال قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله الآية أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصوا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله وقال الله عز وجل ما لكم إذا قيل لكم أنفروا في سبيل الله أنما قلتم إلى الأرض أرضنكم بالحياة الدنيا من الآخرة الآية وقال عز وجل أنفروا خفا وبقالا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاحتملت الآيات أن يكون الجهاد كله والنفي خاصة منه على كل مطلقه لا يسع أحد منهم التخلف عنه كما كانت الصلوات والحج والزكاة فلم يخرج أحد منهم وجب عليه فرض منها أن يؤدي غيره الفرض عن نفسه لأن عمل كل أحد في هذا لا يكتب لغيره واحتملت أن يكون معنى فرضها غير معنى فرض الصلوات وذلك أن يكون قصد بالفرض فيها قصد الكفاية فيكون من قام بالكفاية في جهاد من جاهد من المشركين مدركا تأدية الفرض ونافلة الفضل ومخرجا من تخلف من المأثم ولم يسو الله

بينهما قال الله عز وجل لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة وكلا وعد الله الحسنى (قال الشافعي) رضي الله عنه فقال أما الظاهر في الآيات فالفرض على العامة فأين الدلالة بأنه إذا قام بعض العامة بالكفاية أخرج المتخلفين من المأثم (قال الشافعي) رضي الله عنه فقلت له في هذه الآية قال وأين هو منها قلت قال الله تعالى وكلا وعد الله الحسنى فوعد الله المتخلفين عن الجهاد بالحسنى على الإيمان وأبان فضيلة المجاهدين على القاعدین ولو كانوا آئمين بالتخلف إذا غزا غيرهم كانت العقوبة بالمأثم إن لم يعف الله عنهم أولى بهم من الحسنى قال فهل تجد في هذا غير هذا قلت نعم قال الله تعالى وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون وغزا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وغزا معه من أصحابه جماعة وخلف آخرين حتى خلف على بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه في غزوة تبوك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخبر الله أن المسلمين لم يكونوا لينفروا كافة قال فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة فأخبر أن النفير على بعضهم دون بعض وإن التفقه انما هو على بعضهم دون بعض وكذلك ما عدا الفرض في عظم الفرائض التي لا يسع جهلها والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل ما كان الفرض فيه مقصودا به قصد الكفاية فيما ينوب فإذا قام به من المسلمين من فيه الكفاية خرج من تخلف عنه من المأثم ولو ضيعوه مع اخفت أن لا يخرج واحد منهم مطبق فيه من المأثم بل لأشك أن شاء الله تعالى لقوله لا تنتفروا بعذبكم عذابا أليما (قال) فامعناها (قلت) الدلالة عليها أن تخلفهم عن النفير كافة لا يسعهم ونفير بعضهم إذا كان في نفيهم كفاية يخرج من تخلف عنهم من المأثم إن شاء الله تعالى لأنه إذا نفر بعضهم وقع عليهم اسم النفير (قال) ومثل ما ذاسوى الجهاد (قلت) الصلاة على الجنائز ودفعها لا يحل تركها (١) ولا يجب على كل من يحضرها كلهم حضورها ويخرج من تخلف من المأثم من قام بكفائتها وهكذا رد السلام قال الله عز وجل وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يسم القائم على القاعد وإذا سلم من القوم واحد أجرا عنهم وانما أريد بهذا الرد قدر القليل جامع لاسم الرد والكفاية فيه مانع لأن يكون الرد معطلا ولم يزل المسلمون على ما وصفت منذ بعث الله عز وجل نبيه فيما بلغنا إلى اليوم يتفقه أهلهم ويشهد الجنائز بعضهم ويجهاد ويرد السلام بعضهم ويتخلف عن ذلك غيرهم فيعرفون الفضل لمن قام بالتفقه والجهاد وحضور الجنائز ورد السلام ولا يؤثمون من قصر عن ذلك إذا كان لهذا قوم قاعون بكفايته

### (باب خبر الواحد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل أحد دلني أقل ما تقوم به الحجة على أهل العلم حتى ثبت عليهم خبر الخاصة فقلت خبر الواحد عن الواحد حتى ينتهي به إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وإلى من انتهى به إليه دونه ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا منها أن يكون من حدث به ثقة في دينه معروف بالصدق في حديثه عاقل لا يحدث به عالم بما يحيل معاني الحديث من اللفظ أو أن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه لا يحدث به على المعنى لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدركه ليحصيل الحلال إلى الحرام والحرام إلى الحلال وإذا دام بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه حالة الحديث حافظان حدث به من حفظه حافظا الكتابه إن حدث به من كتابه إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم برياً من أن يكون مدلسا يحدث عن إني ما لم يسمع منه فيحدث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بما يحدث الثقات خلافة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويكون هكذا من فوقه من حدثه حتى

(١) ولا يجب الخ هكذا  
في جميع النسخ بتكرار  
لفظ كل والظاهر أنه  
من النسخ كتبه  
مصحه

ينتهي بالحديث موصولا الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو الى من انتهى به اليه دونه لان كل واحد منهم  
 مثبت ان حديثه ومثبت على من حدث عنه فلا يستغنى في كل واحد منهم عما وصفت (قال) فأوضح لي  
 هذا بشي لعلني أن أكون به أعرف مني بهذا الخبر في به وقلة خبرتي بما وصفت في الحديث (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى فقلت له أريد أن أخبرك بشي يكون هذا قياسا عليه قال نعم فقلت هذا أصل في نفسه فلا  
 يكون قياسا على غيره لان القياس أضعف من الاصل (قال) فقلت أريد أن تجعله قياسا ولو كان مثله على  
 شي من الشهادات التي العلم بها عام (قلت) له فديخالف الشهادات في أشياء ويجامعها في غيرها (قال)  
 وأين يخالفها (قلت) أقبل في الحديث الرجل الواحد والمرأة ولا أقبل واحدا منهما واحده في الشهادة  
 وأقبل في الحديث حدثني فلان عن فلان اذا لم يكن مدلسا ولا أقبل في الشهادة الا سمعت أو رأيت  
 أو شهدني وتختلف الاحاديث فأخذ بعضهم الاستدلال بالكتاب أو سنة أو إجماع أو قياس وهذا لا يؤخذ به  
 في الشهادات هكذا ولا يوجد فيها مجال ثم يكون بشر كثير كلهم تجوز شهادتهم ولا أقبل حديثهم من قبل  
 ما يدخل في الحديث من كثرة الاحالة وازالة بعض ألفاظ المعاني ثم هو يجامع الشهادات في أشياء غير  
 ما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال أما ما قلت من أن لا تقبل الحديث الا عن ثقة حافظ عالم  
 بما يحيل معنى الحديث فكما قلت فلم تقبل هكذا في الشهادات فقلت له ان احالة معنى الحديث أخفى  
 من احالة معنى الشهادات وهذا احتطت في الحديث بأكثر مما احتطت به في الشهادة (قال) وهذا كما  
 وصفت ولكن أنكرت اذا كان (١) من يحدث عنه ثقة فيحدث عن رجل لم تعرف أنت ثقته امتناعا من أن  
 تقلد الثقة بحسن الظن به فلا تتركه يروي الا عن ثقة وان لم تعرفه أنت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
 فقلت له أريد أن أرى بعة نفر عدول فقهاء شهدوا لك على شهادة شاهدين بحق رجل على رجل أكن  
 قاضيا به ولم تقل لك الا بعة ان الشاهدين عدلان قال لا ولا أقطع بشهادتهما شيأ حتى أعرف عدلها إيا  
 بتعديل الاربعة لهما وإيمانهما بديل غيرهم أو معرفة مني بعدلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت  
 له ولم تقبل لهما على المعنى الذي أمرتني أن أقبل عليه الحديث فتقول لم يكونوا يشهدوا الا على من هو عدل  
 عندهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال قد يشهدون على من هو عدل عندهم ومن عرفوه ولم يعرفوا  
 عدله فلما كان هذا موجودا في شهادتهم لم يكن لي قبول شهادة من شهدوا عليه حتى يعدلوه أو أعرف عدله  
 وعدل من شهد عندي على عدل غيره فلا أقبل بتعديل شاهد على شاهد عدل الشاهد غيره ولم أعرف عدله  
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له فالخجة لك في هذا الخجة عليك في أن لا تقبل خبر الصادق عن  
 جهلنا صدقه والناس من أن يشهدوا الا على شهادة من عرفوا عدله أشد تحفظا منهم من أن يقبلوا الا  
 حديث من عرفوا صحته حديثه وذلك أن الرجل يلقى الرجل يرى عليه سيما الخير فيحسن به الظن فيقبل  
 حديثه وينقله وهو لا يعرف حاله فيذكر أن رجلا يقال له فلان حدثني كذا الإمام على وجه رجوان يجدهم  
 ذلك الحديث عند ثقة فيقبله عن الثقة وإما على أن يحدث به على انكاره والتعجب منه وإما يفتله في  
 الحديث عنه ولا أعلم اني لقيت أحدا برأ من أن يحدث عن ثقة حافظ وأخري يخالفه ففعلت في هذا ما  
 يجب علي ولم يكن طلبي الدلائل على معرفة صدق من حدثني بأوجب علي من طلبي ذلك على معرفة صدق  
 من فوقي لاني أحتاج في كلهم الى ما أحتاج اليه فيمن لقيت منهم لان كلهم مثبت خبرا عن فوقي ولن دونه  
 (فقال) فبالك قبلت ممن لا تعرفه بالتدليس أن يقول عن وقد يمكن فيه أن يكون لم يسمعه فقلت له  
 المسلمون العدول عدول أمهات الامم في أنفسهم وحالهم في أنفسهم غير حالهم في غيرهم ألا ترى اني اذا  
 عرفتهم بالعدل في أنفسهم قبلت شهادتهم واذا شهدوا على شهادة غيرهم لم أقبل شهادة غيرهم حتى أعرف  
 حاله ولم تكن معرفتي عدلهم معرفتي عدل من شهدوا على شهادته وقولهم عن خبر أنفسهم وتسميتهم على  
 الصحة حتى يستدل من قولهم بما يخالف ذلك فيجترس منهم في الموضع الذي خالف فعلهم فيه ما يجب عليهم

(١) قوله من يحدث  
 عنه هكذا في جميع  
 النسخ بيباء الغائب  
 والمعنى علمها غير ظاهر  
 فلعن المناسب تاء  
 المخاطب كتبه مصححه

ولم تعرف بالتدليس بل بذا فبين مضى ولا من أدر كننا من أمهاتنا الا حديثا فان منهم من قبله عن لور تركه عليه  
كان خيرا له وكان قول الرجل سمعت فلانا يقول سمعت فلانا وقوله حديثي فلان عن فلان سواء عندهم  
لا يحدث أحد منهم عن لقي الا ما سمع منه فن عرفناه منهم بهذه الطريق قبلنا منه حديثي فلان عن فلان  
اذ لم يكن مدلسا ومن عرفناه مدلس مرة فقد أبان لنا عورته في روايته وليست تلك العورة بكذب فتردها  
حديثه ولا النصيحة في الصدق فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق فقلنا لا نقبل من مدلس  
حديثا حتى يقول فيه حديثي أو سمعت (فقال) قد أرا لك تقبل شهادة من لا تقبل حديثه فقلت له لكبر  
أمر الحديث وموقعه من المسلمين ولعني بين (قال) وما هو قلت تكون اللفظة ترك من الحديث فتحمل  
معناه أو ينطق بها بغير لفظ الحديث والناطق بها غير عامد لالة الحديث فيحمل معناه فإذا كان الذي  
يحمل الحديث يحتمل هذا المعنى وكان غير عاقل للحديث فلم نقبل حديثه إذا كان يحتمل ما لا يعقل ان كان  
من لا يؤذي الحديث بحروفه وكان يلتبس تأديته على معانيه وهو لا يعقل المعنى بحال (قال) أف يكون  
عدا لا غير مقبول الحديث قلت نعم إذا كان كما وصفت كان هذا موضع ظنة بينة يرد بها حديثه وقد يكون  
الرجل عدلا على غيره ظنينا في نفسه وبعض أقربيه ولعله أن يخرج من بعد أهون عليه من أن يشهد بباطل  
ولكن الظنة لما دخلت عليه تركت بها شهادته فالظنة في لا يؤذي الحديث بحروفه ولا يعقل معانيه أبين  
منها في الشاهد بل ترده شهادته له فيما هو ظنين فيه بحال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد يعتبر على  
الشهود فيما يشهدون فيه (١) فان استدلالنا على ميل نستبينه أو حياطة بمجازة قصد الشهود للشهود له  
لم نقبل شهادتهم وان شهدوا في شيء مما يدق ويذهب فهمه عليهم في مثل ما شهدوا عليه لم نقبل شهادتهم  
لانهم لا يعقلون عندنا معنى ما شهدوا عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كثر غلطه من المحدثين  
ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم نقبل حديثه كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم نقبل شهادته (قال)  
وأهل الحديث متباينون فهم المعروف بعلم الحديث يطلبه بالدين وسماعه من الاب والعم وذوي الرحم  
والصديق وطول مجالسة أهل العلم والتنازع فيه ومن كان هكذا كان مقدما في الحديث ان خالفه من  
يقصر عنه فيه كان أولى أن يقبل حديثه ممن خالفه من أهل التقصير عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
ويعتبر على أهل الحديث اذا اشتركا في الحديث عن الرجل بأن يسهل على حفظ أحدهم عوافقة أهل  
الحفظ له وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له واذا اختلفت الرواية استدلالنا على المحفوظ  
منها والغلط بهذا وجهه سواء نزل على الصدق والحفظ والغلط قد بيناها في غير هذا الموضع وأسأل الله  
العصمة والتوفيق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال فما الحجة في قبول خبر الواحد أنت لا تحب شهادة  
واحد وحده وما تجتهد في أن قسته بالشهادة في أكثر أمره وفرقت بينه وبين الشهادة في بعض أمره  
فقلت له أنت تعيد على ما قد ظننتك فرغت منه ولم أقسه بالشهادة انما سألت أن أمثله لك بشئ تعرفه أنت  
به أخبر منك بالحديث فقلت لك بذلك الشئ لا أني احتجت الى أن يكون قياسا عليه وتثبت خبر الواحد  
أقوى من أن احتاج الى أن أمثله بغيره بل هو أصل في نفسه (قال) فكيف يكون الحديث كالشهادة  
في شيء ثم يفرق بعض معانيها في غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له هو مخالف للشهادة كما  
وصفت لك في بعض أمره ولو جعلته كالشهادة في بعض أمره دون بعض كانت الحجة فيه بينة ان شاء الله  
تعالى قال وكيف ذلك وسبيل الشهادات سبيل واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له أتعني  
في بعض أمرها دون بعض أم في كل أمرها قال بل في كل أمرها قلت فكيف أقبل ما تقبل على الزنا قال  
أربعة قلت فإذا نعتوا واحدا جلدتهم قال نعم قلت فكيف تقبل على القتل والكفر وقطع الطريق الذي  
يقبل به كله قال شاهدين قلت له كم تقبل على المال قال شاهدا أو امرأتين قلت فكيف تقبل في عيوب  
النساء قال امرأة قلت فلو لم يتواشاهدين وشاهدا أو امرأتين لم تجلدنهم كما جلدت شهود الزنا قال نعم

(١) في بعض السخ  
قبل هذا زيادة نصها  
فان استدلالنا عليه  
واجب فان استدلالنا  
الخ كنهه مصححه

فقلت له أقرها بمجتمعة قال نعم في أن أقبلها (١) متفرقة في عدد ها وفي أن لا يجلد الاشهاد الزنا فقلت فلو  
قلت لك هذا في خبر الواحد هو مجامع للشهادة في أن أقبله ومفارق لها في عدده هل كانت لك حجة الاكهي  
عليك (قال) فانما قلت بالخلاف بين عدد الشهادات خبرا واستدلالا (فقلت) وكذلك قلت في قبول الواحد  
خبرا واستدلالا وقلت أرايت شهادة النساء في الولادة لم أجزتها ولا تحيزها في درهم قال اتبعا قلت فان  
قل لك لم يذكرك في القرآن أقل من شاهد وامرأتين قال ولم يحظر أن يجوز أقل من ذلك فأجزنا ما أجاز  
المسلمون ولم يكن هذا خلافا للقرآن فلنا فكذا قلنا في تثبيت خبر الواحد استدلالا بأشياء كلها أقوى  
من اجازة شهادة النساء (قال) فهل من حجة تفرق بين الخبر والشهادة سوى الاتباع (قلت) نعم ما لا أعلم من  
أهل العلم فيه بخالفا (قال) وما هو (قلت) العدل يكون جائز الشهادة في أمور مردودها في أمور (قال)  
فأين هو مردودها قلت اذا شهد في موضع يجزبه الى نفسه زيادة (٢) من أي وجه ما كان الجرا ويدفع بها  
عن نفسه غراما أو الى ولده أو والده أو يدفع بها عنهما ومواضع الظن سواء هما فيه وفي الشهادة أن الشاهد  
انما يشهد بما على واحد ليلزمه غراما وعقوبة وللرجل ليؤخذ له غرم أو عقوبة وهو خلى مما يلزم غيره من  
غرم غير داخل في غرمه ولا عقوبته ولا العار الذي لزمه ولعله يجز ذلك الى من لعله أن يكون أشد تحاملا له  
منه لو لده أو والده فتقبل شهادته لانه لا طنة ظاهرة كطنته في نفسه وولده والده وغير ذلك مما بين فيه  
من مواضع الظن والمحدث بما يحل ويجرم لا يجز الى نفسه ولا الى غيره ولا يدفع عنها ولا عن غيرها شيئا مما  
يقول الناس ولا مما فيه عقوبة عليهم ولا لهم وهو من حذنه بذلك الحديث من المسلمين سواء ان كان  
بأمر يحل أو يجرم فهو شرك العامة فيه لا تختلف حالاته فيه فيكون ظننا مرة مردود الخبر وغير ظن  
أخرى مقبول الخبر كما يختلف حال الشاهد لعوام المسلمين وخواصهم وللناس حالات تكون أخبارهم  
فيها أصح وأخرى أن تحضرها التقوى منها في أخرى ونيات ذوى النيات فيها أصح وفكرهم فيها أدوم  
وغفلتهم فيها أقل وذلك عند خوف الموت بالمرض والسفر وعند ذكره وغير تلك الحالات من الحالات  
المنبهة عن الغفلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له قد يكون غير ذى الصدق من المسلمين صادقا في  
هذه الحالات وفي أن يؤمن على خبر فيرى أنه يعتمد على خبره فيه فيصدق فيه غاية الصدق ان لم يكن تقوى  
فيما من أن ينصب لامانة في خبر لا يدفع به عن نفسه ولا يجز إليها ثم يكذب بعده أو يدع التحفظ في بعض  
الصدق فيه فاذا كان موجودا في العامة وفي أهل الكذب الحالات التي يصدقون فيها الصدق الذي  
تطيب به أنفس المحدثين كان أهل التقوى والصدق في كل حالهم أولى أن يحفظوا عند أولى الأمور  
بهم أن يحفظوا عند ما في أنهم وضعوا مواضع الأمانة ونصبوا أعلاما للدين وكانوا عاقلين بما ألزمهم الله  
تعالى من الصدق في كل أمر وان الحديث في الحلال والحرام أعلى الأمور وأبعد ما من أن يكون فيه  
موضع ظنة وقد قدم اليهم في الحديث عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بشي لم يتقدم اليهم في غيره  
فوعده على الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا  
عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن محمد بن العجلان عن عبد الوهاب بن بخت عن عبد الواحد البصري  
عن واثلة بن الأسقع عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان أفرى النفرى من قولنى ما لم أقل ومن أرى  
عينيه في المنام ما لم يرا من ادعى الى غير أبيه وأخبرنا عبد العزيز الدراوردي عن محمد بن عمرو بن علقمة  
عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من قال على ما لم أقل فليتبوأ مقعده  
من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حدثنا يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن أبي بكر بن سالم عن  
سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان الذى يكذب على يميني له بيت في النار أخبرنا  
عمر بن أبي سلمة عن عبد العزيز بن محمد عن أسيد بن أبي أسيد عن أمه قالت قلت لأبي قتادة مالك لا تحدث  
عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم كما يحدث عنه الناس قالت فقال أبو قتادة سمعت رسول الله صلى الله

(١) قوله متفرقة هو  
منصوب بمحذوف  
مستفاد من المقام أى  
وأراها متفرقة الخ  
كتبه مصححه

(٢) قوله من أى وجه ما  
هكذا في جميع النسخ  
بالجمع بين أى وما ولعل  
ما زائدة كتبه مصححه

تعالى عليه وسلم يقول من كذب على فليتمس الجنه مضجعا من النار فجعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول ذلك ويمسح الأرض بيده أخبرنا سفيان عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج وحدثوا عني ولا تكذبوا علي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أشد حديث روى عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا وعليه اعتماد غيري في أن لا نقبل حديثا إلا من ثقة ويعرف صدق من جل الحديث من حين ابتداء إلى أن يبلغ به متناه فان قال قائل وما في هذا الحديث من الدلالة على ما وصفت قيل له قد أحاط العلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يأمر أحدا بحال أن يكذب على بني إسرائيل ولا على غيرهم فاذا أباح الحديث عن بني إسرائيل فليس أن يقبلوا الكذب على بني إسرائيل أباح وانما أباح قبول ذلك عن حديثه ممن يجهل صدقه وكذبه ولم يجهل أيضا عن يعرف كذبه لانه يروى عنه أنه قال من حدث بحديث وهو براه كذبا فهو أحد الكاذبين ومن حدث عن كذاب لم يبرأ من الكذب لانه يرى الكذاب في حديثه كاذبا ولانه لا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق الخبر وكذبه إلا في الخاص القليل من الحديث وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بان يحدث بما لا يجوز أن يكون مثله أو يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه واذا فرق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين الحديث عنه والحديث عن بني إسرائيل فقال حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج وحدثوا عني ولا تكذبوا علي فالعلم يحيط ان شاء الله تعالى أن الكذب الذي نهى عنهم عنه هو الكذب الخفي وذلك الحديث عن لا يعرف صدقه لان الكذب اذا كان منهيا عنه على كل حال فلا كذب أعظم من الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

### (الحجة في تثبيت خبر الواحد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال لي قائل اذكر الحجة في تثبيت خبر الواحد بنص خبر أو دلالة فيه أو إجماع فقلت له حدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال نضر الله عبد الله عبد الله سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم إخلاص العمل لله تعالى والنصيحة للمسلمين ولزوم جماعتهم فان دعوتهم تحيط من ورائهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما تب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى استماع مقالته وحفظها وأداها أمر أن يؤدبها والامرء واحد دل على أنه لا يأمر أن يؤدى عنه إلا ما تقوم الحجة به على من أدى إليه لانه انما يؤدى عنه حلال يؤتى وحرام يجتنب وحد يقام ومال يؤخذ ويعطى ونصيحة في دين ودنيا ودل على أنه قد يحمل الفقه غير فقيه يكون له حافظا ولا يكون فيه فقيها وأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بلزوم جماعة المسلمين مما يتحجب به في أن إجماع المسلمين ان شاء الله تعالى لازم أخبرنا سفيان قال أخبرني سالم أبو النضر مولى عمر بن عبد الله أنه سمع عبيد الله بن أبي رافع يخبر عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه قال سفيان وأخبرني محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بمثله مرسل وفي هذا تثبيت الخبر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وإعلامهم أنه لازم لهم وان لم يجدوا له نص حكيم في كتاب الله تعالى وهو موضوع في غير هذا الموضع وأخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلا قبل أمر أنه وهو صائم فوجد من ذلك وجدا شديدا فأرسل أمر أنه تسأل عن ذلك فدخلت على أم سلمة أم المؤمنين فأخبرتها فقالت أم سلمة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقبل وهو

صائم فرجعت المرأة الى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شرا وقال لسان مثل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
يحل الله لرسوله ما شاء فرجعت المرأة الى أم سلمة فوجدت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عندها فقال  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما بال هذه المرأة فأخبرته أم سلمة فقال ألا أخبرتها أي أفعل ذلك  
فقال أم سلمة قد أخبرتها فذهبت الى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شرا وقال لسان مثل رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم يحل الله لرسوله ما شاء فغضب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم قال والله إني لأتقاكم  
لله وأعلمكم بمحدوده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد سمعت من يصل هذا الحديث ولا يحضرني ذكر  
من وصله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا أم سلمة ألا أخبرتها  
أي أفعل ذلك دلالة على أن خبر أم سلمة عنه مما يجوز قبوله لأنه لا يأمرها بأن تخبر عنه إلا وفي خبرها ما تكون  
به الحجة لمن أخبرته وهكذا أخبر امرأتها أن كانت من أهل الصدق عنده أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار  
عن ابن عمر قال بينما الناس بقاء في صلاة الصبح إذا أتاهم آت فقال إن رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام  
فاستداروا الى الكعبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأهل قضاء أهل سابقه من الانصار وفقه وقد  
كانوا على قبلة فرض الله عليهم استقبالها ولم يكن لهم أن يدعوا فرض الله تعالى في القبلة إلا بما تقوم عليهم  
به حجة ولم يلقوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يسمعوها ما أنزل الله عليه في تحويل القبلة فيكونوا  
مستقبلين بكتاب الله أو سنة نبيه سماع من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يخبر عامة وانتقلوا بخبر  
واحد إذا كان عندهم من أهل الصدق عن فرض كان عليهم فتركوه الى ما أخبرهم عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم أنه أحدث عليهم من تحويل القبلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يكونوا يقبلوه إن شاء  
الله تعالى بخبر واحد إلا عن علم بأن الحجة تثبت بعلمه إذا كان من أهل الصدق ولا يجدوا أيضا مثل هذا  
الحدث العظيم في دينهم إلا عن علم بأن لهم أحدا أنه ولا يدعوا أن يخبروا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
بما صنعوا منه ولو كان ما قبلوا من خبر الواحد عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في تحويل القبلة  
وهو فرض مما لا يجوز لهم لقال لهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إن شاء الله تعالى قد كنتم على قبلة ولم  
يكن لكم تركها إلا بعد علم يقوم به عليكم حجة من سمعكم مني أو أخبر عامة أو أكثر من خبر واحد عن  
(قال) أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال كنت أسقي أبا عبيدة بن الجراح  
وأبا طلحة وأبي بن كعب شرا من فضيخ وغمر فجاءهم آت فقال إن الخمر قد حرمت فقال أبو طلحة قم بأنس الى  
هذه الجرار فأكسرها فمقت الى مهراس لنا فصر بنها بأسفله حتى تكسرت (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى وهؤلاء في العلم والمكان من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتقدم صحبته بالموضع الذي لا ينكره عالم  
وقد كان الشرا عندهم حلالا لا يشربونه فجاءهم آت واحد فأخبرهم بخرم الخمر فأمر أبو طلحة وهو مالك  
الجرار بكسر الجرار ولم يقل هو ولا هم ولا واحد منهم نحن على تحليلها حتى نلقى رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم مع قريب منا أو يأتينا خبر عامة وذلك أنهم لم يهرقون حلالا هراقة سرف وليسوا من أهله  
والحال في أنهم لا يدعون إخبار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بما فعلوا ولا يدع لو كان ما قبلوا من  
خبر الواحد ليس لهم أن ينهاتهم عن قبول مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأمر رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم أنيس أن يغدو على امرأة رجل ذكر أنها زنت فان اعترفت فأرجعها فاعترف فرجعا  
أخبرنا بذلك مالك وسفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد  
الجهني وصافاه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يزد أسفيان مع أبي هريرة وزيد بن خالد شيلا أخبرنا  
عبد العزيز الدراوردي عن زيد بن الهاد عن عبد الله بن أبي سلمة عن عمرو بن سليم الزرقني عن أمه قال  
قالت بينما نحن غني إذا علي بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه على جمل يقول إن رسول الله صلى الله تعالى عليه



وسلم يقول ان هذه أيام طعام وشراب فلا يصوم أحد فاتبع الناس وهو على جملة يصرخ فيهم بذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يبعث بنبيه واحدا صادقا الا ازم خبره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بصدقه عند المنهين عما أخبرهم ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عنه ومع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الحاج وقد كان قادرا أن يسير اليهم فيشافهم أو يبعث اليهم عددا فبعث واحدا يعرفونه بالصدق وهو لا يبعث بأمره الا والحجة للمبعوث اليهم وعليهم قائمة بقبول خبره عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فإذا كان هكذا مع ما وصفت من مقدرة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على بعثه جماعة اليهم كان ذلك ان شاء الله تعالى فبين بعده ممن لا يمكنه ما أمكنهم وأمكن فيهم أولى أن يثبت به خبر الواحد الصادق أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن عبد الله بن صفوان عن خاله ان شاء الله تعالى يقال له يزيد بن شيان قال كنا في موقف لنا بعرفة بيده عمرو من موقف الامام جدا فأنا ابن مربي الانصاري فقال لنا اني رسول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اليكم بأمركم أن تقفوا على مشاعركم هذه فانكم على إرث من ارث أبيكم ابراهيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أبا بكر رضى الله تعالى عنه واليا على الحج في سنة تسع وحضره الحج من أهل بلدان مختلفة وشعوب متفرقة فأقام لهم مناسكهم وأخبرهم عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عالمهم وما عليهم وبعث على بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه في تلك السنة فقرأ عليهم في جمعهم يوم النحر آيات من سورة راءة وبذلك إلى قوم على سواء وجعل لقوم مددا ونهاهم عن أمور وكان أبو بكر وعلى معروفين عند أهل مكة بالفضل والدين والصدق وكان من جهلهم أو أحدهما من الحاج وجد من يخبره عن صدقهما وفضلهما ولم يكن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليعت واحد الا والحجة قائمة بخبره على من بعثه اليه ان شاء الله تعالى وقد فرق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عمالا على نواح عرفنا أسماءهم والمواضع التي فرقهم عليها فبعث قيس بن عاصم والبرقان بن بدر وابن نيرة إلى عشارهم لعلمهم بصدقهم عندهم وقدم عليه وفد البحر بن فعر فوامن معه فبعث معهم ابن سعيد بن العاص وبعث معاذ بن جبل إلى اليمن وأمره أن يقابل بن أطياعه من عصاه ويعلمهم ما فرض الله عليهم ويأخذ منهم ما وجب عليهم لعرفتهم بمعاذ ومكانه منهم وصدقهم فيهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل من ولاه فقد أمره أن يأخذ ما أوجب الله تعالى على من ولاه عليه ولم يكن لاحد عندنا في أحد من قدم عليه من أهل الصدق أن يقول أنت واحد فليس لك أن تأخذ منا ما لم نسمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول انه علينا ولا أحسبه بعثهم مشهورين في النواحي التي بعثهم اليها بالصدق الا لما وصفت من أن تقوم عنثهم الحجة على من بعث اليهم وفي شبه هذا المعنى أمراء اسرايا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقد بعث بعث مؤنة فولاه يزيد بن حارثة وقال فان أصيب فجعفر فان أصيب فابن رواحة وبعث ابن أنيس سرية وحده وبعث أمراء اسراياه وكلهم حاكم فيما بعثه فيه لان عليهم أن يدعوا من لم تبلغه الدعوة ويقا تلوا من حل قتله وكذلك كل والبعثه أو صاحب سرية ولم يزل يمكنه أن يبعث واليين وثلاثة وأربعة وأكثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبعث في دهر واحد اثني عشر رسولا إلى اثني عشر ملكا يدعوهم إلى الاسلام ولم يبعثهم الا إلى من قد بلغته الدعوة وقامت عليه الحجة ولا يكتب منه فيها دلالات لمن بعثهم اليه على أنها كتبه وقد تحزى فيهم ما تحزى في أمرائه من أن يكونوا معروفين فبعث دحية الكلبي إلى الناحية التي هو فيها معروف ولو أن المبعوث اليه جهل الرسول كان عليه طلب علم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعثه ليستبرئ شكه في خبر الرسول وكان على الرسول الوقوف حتى يستبرئه المبعوث اليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم تزل كتب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تنفذ إلى ولاته بالامر والنهي ولم يكن لاحد من ولاته ترك إنفاذا أمره ولم يكن ليعت رسولا الا صادقا عند من بعثه اليه أو اذا طلب المبعوث اليه علم صدقه وجد حيث هو ولو شئت

في كذبه بتغيير في الكتاب أو حال يدل على تهمة من غفلة رسول حمل الكتاب كان عليه أن يطلب علم ما مثل  
فيه حتى ينفذ ما ثبت عنده من أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
وهكذا كانت كتب خلفائه بعده وعما لهم وما أجمع المسلمون عليه من أن يكون الخليفة واحدا والقاضي  
واحدا والامام واحدا والامير واحدا فاستخلفوا أبابكر ثم استخلف أبو بكر ثم استخلف عمر أهل  
الشورى ليختاروا واحدا فاختاروا عبد الرحمن بن عوف واختار عبد الرحمن عثمان بن عفان (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى والولاية من القضاة وغيرهم يقضون وتنفذ أحكامهم ويقمون الحدود وينفذ  
من بعدهم أحكامهم وأحكامهم أخبار عنهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقيما وصفت من سنة  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم أجمع المسلمون عليه منه دلالة على فرق بين الشهادة والخبر والحكم  
الآزري أن قضاء القاضي على الرجل للرجل انما هو خبر يخبر به عن يمينه ثبتت عنده أو اقرار من خصم أقره  
عنده فأنفذ الحكم فيه فلما كان يلزمه بخبره أن ينفذه بعلمه كان في معنى الخبر بحلال أو حرام قد لزمنه أن  
يحملة أو يحرمه بما شهد منه ولو كان القاضي المخبر عن شهود شهدوا عنده على رجل لم يحاكم اليه أو اقرار من  
خصم لا يلزمه أن يحكم به لمعنى أنه لم يخصم اليه أو أنه ممن يخصم اليه غيره فيحكم بينه وبين خصمه بما يلزم  
شاهد اشهد على رجل أن يأخذ منه ما شهد به عليه لمن شهد به كان في معنى شاهد عنده غيره فلم يقبل قاضيا  
كان أو غيره الا بشاهد معه كالمشهد عنده غيره لم يقبله الا بشاهد وطلب معه غيره ولم يكن لغيره اذا كان  
شاهدا أن ينفذ شهادته وحده أخبرنا الثقي وسفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب  
أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قضى في الابهام بخمس عشرة من الابل وفي التي تلبها بعشر وفي  
الوسطى بعشر وفي التي تلي الخنصر تسع وفي الخنصر بست (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما كان  
معروفا والله تعالى أعلم عند عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قضى في اليد بخمسين وكانت اليد في  
أطراف مختلفة الجمال والمنافع زلها منازلها فيكم لكل واحد من الأطراف بقدره من دية الكف فهذا  
قياس على الخبر فلما وجد كتاب آل عمرو بن خزم فيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال وفي كل  
اصبع مما هنالك عشرة من الابل صاروا اليه ولم يقبلوا كتاب آل عمرو والله تعالى أعلم حتى ثبت لهم أنه  
كتاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي هذا الحديث دلالة على  
احداها ما قبول الخبر والاخرى أن يقبل الخبر في الوقت الذي ثبت فيه وان لم يرض عمل من أحد من الأئمة  
بمثل الخبر الذي قبلوا ودلالة على أنه لو مضى أيضا عمل من أحد من الأئمة ثم وجد عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم خبر يخالف عمله ترك عمله لخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ودلالة على أن حديث  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يثبت بنفسه لا بعمل غيره بعده ولم يقل المسلمون قد عمل فينا عمر بخلاف  
هذا بين المهاجرين والانصار ولم تذكروا أنهم أن عندكم خلافة ولا غيركم بل صاروا الى ماوجب عليهم من  
قبول الخبر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وترك كل عمل خالفه ولو بلغ عمر هذا صار اليه ان شاء  
الله كما صار اليه غيره مما بلغه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بتقواه لله وتأديته الواجب عليه في اتباع  
أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعلمه بان ايس لاحد مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمر  
وأن طاعة الله تعالى في اتباع أمر رسوله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال قائل فالدليل على أن عمر  
عمل شيئا صار اليه غير بخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قلت) فان أوجدتكم (قال) فني  
الجدال ابي ذلك دليل على أمرين أحدهما أنه قد يعمل من جهة الرأي اذا لم يجد سنة والاخران  
السنة اذا وجدت وجب عليه ترك عمل نفسه ووجب على الناس ترك كل عمل وجدت السنة بخلافه  
ولإبطال أن السنة لا تثبت الا بخبر تقدمها وعلم أنه لا يوهن شيء خالفها (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول اليه

للعاقلة ولا ترث المرأة من دية تزوجها شياً حتى أخبره الضحالك بن سفيان أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كتب اليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية تزوجها شياً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد فسرت هذا الحديث قبل هذا الموضع وأخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن طاوس عن طاوس أن عمر قال أذكر الله امرأ سمع من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الجنين شيئاً فقام رجل بن مالك بن النابغة فقال كنت بين جاريتين لي يعني ضربت أحدهما الأخرى بسطح فالتقت جنيبتا ميتا فقتلى فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بغرة فقال عمر لولم نسمع هذا القضي فيه بغيره وقال غيره إن كدنا أن نقضي في هذا برأينا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد رجع عمر عما كان يقضي به لحديث الضحالك إلى أن خالف فيه حكم نفسه وأخبرني الجنين أنه لو لم يسمع هذا القضي فيه بغيره وقال إن كدنا أن نقضي في مثل هذا برأينا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يخبر والله تعالى أعلم أن السنة إذا كانت موجودة بأن في النفس مائة من الأبل فلا يعد والجنين أن يكون حياً فيكون فيه مائة من الأبل أو ميتاً فلا شيء فيه فلما أخبر بقضاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه سلم له ولم يجعل لنفسه إلا اتباعه فيما مضى حكمه بخلافه وفيما كان رأياً منه لم يبلغه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه شيء فلما بلغه خلاف فعله صار إلى حكم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وترك حكم نفسه وكذلك كان في كل أمره وكذلك يلزم الناس أن يكونوا أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عمر بن الخطاب أجماعاً رجوع بالناس عن خبر عبد الرحمن بن عوف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني حين خرج إلى الشام فبلغه وقوع الطاعون بها وأخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر ذكر الجوس فقال ما أدري كيف أصنع في أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف أشهد له سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول سنوهم سنة أهل الكتاب وأخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار أنه سمع بحالة يقول لم يكن عمر أخذ الجزية من الجوس حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أخذها من مجوس هجر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل حديث كتبه منقطاً فقد سمعته متصلاً أو مشهوراً عن روى عنه بنقل عامة من أهل العلم يعرفونه عن عامة ولكني كرهت وضع حديث لا أتقنه حفظاً وخوف طول الكتاب وغاب عني بعض كتبي وتحقق بما يعرفه أهل العلم مما حفظت فاختصرته خوف طول الكتاب فأثبت بعض ما فيه الكفاية دون نقص العلم في كل أمره (قال) فقبل عمر خبر عبد الرحمن بن عوف في الجوس فأخذ منهم وهو يتلو القرآن «من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون» ويقرأ القرآن بقتال الكفار حتى يسلموا وهو لا يعرف فيهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شيئاً وهم عنده من الكافرين غير أهل الكتاب فقبل خبر عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فاتبعه وحديث بحالة موصول قد أدرك عمر رجلاً وكان كاتباً لبعض ولاته فان قال قائل قد طلب عمر مع رجل أخبره خبراً آخر قيل له لا يطلب عمر مع رجل أخبره خبراً آخر إلا على ثلاث معان إما أن يخطأ فيكون وإن كانت الحق ثبت بخبر الواحد فخير اثنين أكثر وهو لا يزيد بها إلا ثبوتاً وقد رأيت ممن أثبت خبر الواحد من يطلب معه خبراً ثانياً ويكون في يده السنة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من حجة وجوه فيحدث بسادس فيكتبه لأن الأخبار كلما تواترت وتظاهرت كانت أثبت للحجة وأطيب لنفس السامع وقد رأيت من الحكماء من يثبت عنده الشاهدان العدلان والثلاثة فيقول للشهد له زدي شهوداً وانما يريد بذلك أن يكون أطيّب نفسه ولو لم يزد الشهود له على شاهدين لحكم بهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحتمل أن يكون لا يعرف المخبر فيقف عن خبره حتى يأتي بخبر يعرفه وهكذا من أخبر عن لا يعرف لم يقبل خبره ولا يقبل الخبر إلا عن معروف بالاستئصال لأن يقبل خبره ويحتمل أن يكون المخبر له غير مقبول القول عنده فيرد خبره حتى يجد غيره ممن يقبل قوله فان قال قائل فإلى أي المعاني ذهب عمر عندكم فلما

أما في خبر أبي موسى فإلى الاحتياط لأن أبا موسى ثقة أمين عنده ان شاء الله تعالى فان قال قائل ما دل على ذلك قلنا قدر روى مالك عن ربيعة عن غير واحد من علمائهم حديث أبي موسى وأن عمر قال لا يبي موسى أما في لم أتهمك ولكني خشيت أن يتقول الناس على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فان قال قائل هذا منقطع فالجواب فيه ثابتة لأنه لا يجوز على امام في الدين عمر ولا غيره أن يقبل خبر الواحد مرة وقبوله له لا يكون إلا بما تقوم به الحجة عنده ثم رده مثله أخرى ولا يجوز هذا على عالم عاقل أبدا ولا يجوز على حاكم أن يقضي بشاهدين مرة ويمنع بهما أخرى إلا من جهة جرحهما أو الجهالة بعد التهما وعمر غاية في العلم والعقل والأمانة والفضل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي كتاب الله تعالى دليل على ما وصفت قال الله جل ثناؤه أنا أرسلنا نوحا إلى قومه وقال عز وجل ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه وقال وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وقال والى عاد أخاهم هودا وقال والى ثمود أخاهم صالحا وقال والى مدين أخاهم شعيبا وقال تعالى كذبت قوم لوط المرسلين إلى قوله وأطيعوه وقال لنبيه محمد صلى الله تعالى عليه وسلم أنا وأوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده وقال تعالى وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأقام حجه على خلقه في أنبيائه بالاعلام التي باينوا بها خلقه سواهم فكانت الحجة ثابتة على من شاهد أمور الانبياء ودلائلهم التي باينوا بها غيرهم ومن بعدهم وكان الواحد في ذلك وأكرمهم سواء تقوم الحجة بالواحد منهم قيامها بالآخر قال الله تعالى واضرب لهم مثلا أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون (قال) فظاهر الحجج عليهم بالنسب ثم بالثالث وهذا أقيم الحجة على الامم بواحد وليست الزيادة في التأكيدها مانعة أن تقوم الحجة بالواحد إذا أعطاه الله تعالى ما يبين به الخلق غير النبيين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن سعد بن اسحق بن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب ان القرية بنت مالك بن سنان أخبرتها أنها جاءت إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تسأله أن يرجع إلى أهلها في بني خدره فان زوجها خرج في طلب أعبد له حتى إذا كان بطرف القدوم لحقهم فقفلوه فسألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يرجع إلى أهلي فان زوجي لم يتركني في مسكن يملكه قالت فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نعم فانصرف حتى إذا كنت في الجحرة أو في المسجد دعاني أو أمرني فدرعيت له فقال كيف قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا فلما كان عثمان أرسل إلى فسألتني عن ذلك فأخبرته فاتبعه وقضى به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعثمان في امامته وعلمه وفضله يقضى بخبر امرأتين المهاجرين والانصار أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال أخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن عباس إذ قال له زيد بن ثابت أتفتي أن تصدرا الخاض قبل أن يكون آخر عهد هابليت فقال له ابن عباس إما لا فسل فلانة الأنصارية هل أمرها بذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فرجع زيد ابن ثابت بضحك ويقول ما رأيت الا قد صدقت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فسمع زيد النهي أن لا يصدر أحد من الحاج حتى يكون آخر عهد هابليت وكانت الخاض عنده من الحاج الداخلين في ذلك النهي فلما أفتاها ابن عباس بالصدرا ذكرت قد زارت البيت بعد الفجر أنكره عليه زيد فلما أخبره ابن عباس عن المرأة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمرها بذلك فسألتها فآخبرته فصدمت المرأة ورأى عمرو بن دينار عن سعد بن جبير قال قلت لابن عباس وما لابن عباس حجة غير خبر المرأة أخبرنا سفيان عن موسى بن إسرائيل فقال ابن عباس كذب عدو الله أخبرني أبي بن كعب قال خطبنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم ذكر حديث موسى والخضر بنى يدل على أن موسى بنى إسرائيل هو موسى صاحب الخضر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فابن عباس مع فقهه وورعه يثبت خبر أبي بن كعب وحده عن

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى يكذب به امرأ من المسلمين اذ حدثه أبي عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عافيه دلالة على أن موسى بن اسرائيل صاحب الخضر أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج عن عامر بن مصعب أن طاوساً أخبره أنه سأل ابن عباس عن الركعتين بعد العصر فنهأ عنهما قال طاوس فقلت ما أدعهما فقال ابن عباس وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرأى ابن عباس الحجة قائمة على طاوس بخبره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ودله بتلاوة كتاب الله عز وجل على أن فرضاً عليه أن لا يكون له الخيرة اذا قضى الله ورسوله أمراً وطاوس حينئذ انما يعلم قضاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بخبر ابن عباس وحده ولم يدفعه طاوس بأن يقول هذا خبرك وحده فلا أثبتته عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لأنه قد يمكن فيه أن تنسى فان قال قائل كره أن يقول هذا ابن عباس فان عباس أفضل من أن يتوقى أحد أن يقول له حقاراً وقد نهأ عن الركعتين بعد العصر فأخبره أنه لا يدعهما قبل أن يعلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عنهما أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال كنا نختار ولا نرى بذلك بأساً حتى زعم رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عنهما فتركناهما من أجل قول رافع ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان عمر كان ينتفع بالخبرة ويراهما حالاً ولم يتوسع اذا أخبره واحد لا يثمه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه نهى عنهما أن يخبر بعده خبره ولا يستعمل رأيه مع ما جاء عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يقول ما عاب عليهما هذا أحد ونحن نعمل به الى اليوم وفي هذا ما بين أن العمل بالشئ بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا لم يكن بخبر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يوهن الخبر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن معاوية بن أبي سفيان باع سقاية من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها فقال له أبو الدرداء سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ينهى عن مثل هذا فقال معاوية ما أرى بهذا بأساً فقال أبو الدرداء من يعذري من معاوية أخبره عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ويخبرني عن رأيه لا بأساً كل بارض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرأى أبو الدرداء الحجة تقوم على معاوية بخبره فلما لم يوافق فارق أبو الدرداء الأرض التي هو بها اعظاماً لأنه ترك خبر ثقة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأخبرنا أن أبا سعيد الخدري أني رجلاً فأخبره عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيئاً فذكر الرجل خبراً يخالفه فقال أبو سعيد الخدري والله لا آوئى وإياك سقف بيت أبداً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يرى أن ضيقاً على المخبر أن لا يقبل خبره وقد ذكر خبراً يخالف خبر أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولكن في خبره وجهان أحدهما يحتمل به خلاف خبر أبي سعيد الخدري والآخر لا يحتمله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرني من لا أتهم عن ابن أبي ذئب قال أخبرني مخلد بن خفاف قال ابتعت غلاماً فاستغاثته ثم ظهرت منه على عيب فخاصمت فيه الى عمر بن عبد العزيز فقضى لي برده وقضى علي برد غلته فأنيت عروبة بن الزبير فأخبرته فقال أروح اليه العشي فآخبره أن عائشة رضى الله عنها أخبرتني أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قضى في مثل هذا أن الخراج بالضممان فجعلت الى عمر فأخبرته بما أخبرني عروبة عن عائشة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلم فقال عمر فأسر على من قضاء قضيته والله يعلم أني لم أرد فيه الا الحق فبلغتني فيه سنة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأرد قضاء عمر وأنفذت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فراح اليه عروبة فقضى لي أن آخذ الخراج من الذي قضى به علي له وأخبرني من لا أتهم من أهل المدينة عن ابن أبي ذئب قال قضى سعد بن ابراهيم على رجل بقضية برأى ربيعة بن أبي عبد الرحمن فأخبرته عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف ما قضى به فقال سعد لبيعة هذا ابن أبي ذئب وهو عندي ثقة يخبرني عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف ما قضى به فقال له ربيعة قد اجتهدت ومضى

حكمت فقال سعد وأبو أيمن أنفذ قضاء سعد بن أم سعد وأورد قضاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم أر  
 قضاء سعد بن أم سعد وأنفذ قضاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فدعا سعد بكتاب القضية فشقه وقضى  
 للقضى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرني أبو حنيفة ومالك بن الفضل (١) الشافعي قال حدثني  
 ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي شريح الكعبي أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال عام الفتح من  
 قتل له قاتل فهو بخير النظرين إن أحب أخذ العقل وإن أحب فله القود قال أبو حنيفة فقلت لأن أبي  
 ذئب أناخذ بهذا يا أبا الحرث فضرب صدرى وصاح على صياحا كثيرا ونال منى وقال أحمدا حدثني عن  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ونقول أناخذ به نعم أخذ به وذلك الفرض على وعلى من سمعه أن الله  
 تعالى اختار محمد أصلى الله تعالى عليه وسلم من الناس فهذه هم به وعلى يديه واختار لهم ما اختاراه وعلى  
 لسانه فعلى الخلق أن يتبعوه طائعين أو داحرين لا يخرج لمسلم من ذلك قال وما سكت حتى غبت أن يكت  
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي تثبيت خبر الواحد حديث يكتفى ببعض هذا منها ولم يزل سبيلنا  
 والقرون بعدهم إلى من شاهدنا هذه السبل وكذلك حكى لنا عن حكى لنا عن أهل العلم بالبلدان (قال  
 الشافعي) رحمه الله تعالى ووجدنا بالمدينة سعيد يقول أخبرني أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم في الصرف فيثبت حديثه سنة ويقول حدثني أبو هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيثبت  
 حديثه سنة ويروي عن الواحد غيرهما فيثبت حديثه سنة ووجدنا عروة يقول حدثني عائشة رضي الله  
 تعالى عنها أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قضى أن الخراج بالغنم فيثبت سنة ويروي عنها عن  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا كثيرا فيثبت سنة سننا يحل بها ويحرم وكذلك وجدناه يقول حدثني أسامة  
 ابن زيد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويقول حدثني عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم وغيرهما فيثبت خبر كل واحد منهم على الانفراد سنة ثم وجدناه أيضا يصير إلى أن يقول حدثني  
 عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر ويقول حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه عن عمر  
 ويثبت كل واحد من هذا خبرا عن عمر ووجدنا القاسم بن محمد يقول حدثني عائشة رضي الله تعالى عنها  
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويقول في حديث غيره وحدثني ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم ويثبت خبر كل واحد منهما على الانفراد سنة ويقول حدثني عبد الرحمن ومجمع ابن أبي ذئب جارية  
 عن خنساء بنت خدام عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيثبت خبرها سنة وهو خبر امرأة واحدة ووجدنا  
 علي بن الحسين يقول أخبرني عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يثبت  
 المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فيثبتها سنة ويثبتها الناس بخبر سنة ووجدنا كذلك محمد بن علي بن الحسين  
 يخبر عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة عن  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيثبت كل ذلك سنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ووجدنا محمد بن جابر  
 ابن مطعم ونافع بن جابر بن مطعم ويزيد بن طلحة بن ركانة ومحمد بن طلحة بن ركانة ونافع بن جابر بن عبد  
 وأبأسلة بن عبد الرحمن بن عوف وحيد بن عبد الرحمن بن عوف وطلحة بن عبد الله بن عوف ومصعب بن  
 سعد بن أبي وقاص وأبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وخارجة بن زيد بن ثابت وعبد الرحمن بن كعب  
 ابن مالك وعبد الله بن أبي قتادة وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار وغيرهم من محدثي أهل المدينة كلهم  
 يقولون حدثني فلان لرجل من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن النبي عليه الصلاة والسلام أن من  
 التابعين عن رجل من أصحاب النبي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويثبت ذلك سنة (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى ووجدنا عطاء وطاوسا ومجاهدا وابن أبي مليكة وعكرمة بن خالد وعبيد الله بن أبي زيد  
 وعبد الله بن أبيه وابن أبي عمارة ومحمد بن المنكدر ومحمد بن المسكين ووجدنا وهب بن منبه باليمن هكذا  
 ومكة ولا بالشام وعبد الرحمن بن غنم والحسن ومحمد بن سيرين بالبصرة والاسود وعلمة والشعبي بالكوفة

(١) النجاشي في جميع  
 التسع التي بيدنا وأبنا  
 في الخلاصة أنه الباني  
 وله الصواب وما هنا  
 تحريف عنه كتبه  
 مصححه

ومحدثي الناس وأعلامهم بالمصار كلهم يحفظ عنه تثبيت خبر الواحد عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والانتفاء اليه والافتاء به ويقبله كل واحد منهم عن فوقه ويقبله عنه من تحته ولو جاز لاحد من الناس أن يقول في علم الخاصة أجمع المسلمون قديما وحديثا على تثبيت خبر الواحد والانتفاء اليه بأنه لم يعلم أحد من فقهاء المسلمين الا وقد ثبت جازي ولكن أقول لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد لما وصفت من أن ذلك موجود على كلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان شبه على رجل بأن يقول قدر روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حديث كذا وكذا وكان فلان يقول فلا يخالف ذلك الحديث فلا يجوز عندي على عالم أن يثبت خبر واحد في كثير فيجبل به ويحترم ويرد مثله الامن جهة أن يكون عنده حديث يخالفه فيكون ماسمع ومن سمع منه أو وثق عنده من حديثه بخلافه أو يكون من حديثه ليس بمحافظ أو يكون متهماعنده أو يتهم من فوقه من حديثه أو يكون الحديث محتملا معنيين فيتأول فيذهب الى أحد هما دون الآخر فأما أن يتوهم متوهم أن فقهاء عاقلان ثبتت سنة بخبر واحد مرة ومرارا ثم يدعها بخبر مثله أو وثق بلا واحد من هذه الوجوه التي يشبه بالتأويل فيها كما يشبه على المتأولين في القرآن أو تهمة المخبر أو علم بخبر بخلافه فلا يجوز أن شاء الله تعالى فان قال قائل قل فقيه في بلد الا وقد روى كثير ايا خذبه وقليل اتركه فلا يجوز عليه الامن الوجوه التي وصفت أو من أن يروى عن رجل من التابعين أو من دونهم قول لا يلزمه الا خذبه فيكون انما رواه لمعرفة قوله لآلئ حجة عليه وفاقه أو خالفه فان لم يسلأ واحد من هذه السبل فيعذر ببعضها فقد أخطأ خطأ عظيما لا عذر له فيه عندنا والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل هل يفترق معنى قولك حجة قيل له ان شاء الله تعالى نعم فان قال فأن ذلك قلنا أما ما كان فيه نص كتاب بين أو سنة مجتمع عليها فالعذر فيه مقطوع ولا يبع الشك في واحد منهما ومن امتنع من قبوله استتيب فأما ما كان من سنة من خبر الخاصة الذي قد يختلف الخبر فيه فيكون الخبر محتملا للتأويل وجاء الخبر فيه من طريق الانفراد فالحجة فيه عندي أن يلزم العالمين حتى لا يكون لهم رذما كان منصوصا منه كما يلزمهم أن يقبلوا شهادة العدول لأن ذلك احاطة كما يكون نص الكتاب وخبر العامة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولوشك في هذا شك لم نقل له تب وقلنا ليس لك ان كنت عالما أن تشك كما ليس لك الا أن تفضي بشهادة الشهود العدول وان أمكن فيهم القلط ولكن تفضي بذلك على الظاهر من صدقهم والله ولي ما غاب عنك منهم (قال) فقال فهل يقوم بالحديث المنقطع حجة على من علمه وهل يختلف المنقطع أو هو وغيره سواء (قال) فقلت له المنقطع مختلف فمن شاهد أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من التابعين أخذت حديثا منقطعاً عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اعتبر عليه بامور منها أن ينظر الى ما أرسل من الحديث فان شركه فيه الحفاظ المأمونون فاستندوه الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن مثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه وان انفرد بارسال حديث لم يشركه فيه من يستند قبل ما ينفرد به من ذلك ويعتبر عليه بان ينظر هل يوافقه مرسل غيره من قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم وان وجد ذلك كانت دلالة تقوى له مرسله وهي أضعف من الاولى فان لم يوجد ذلك نظر الى ما روى عن بعض أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قولاه فان وجد يوافق ما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كانت في هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله الا عن أصل يسمع والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك ان وجد دعوا من أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم يعتبر عليه بان يكون اذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولا ولا مرغوبا عن الراية عنه فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويكون اذا شرك أحد من الحفاظ في حديث لم يخالفه فان خالفه وجد حديثه أنقص كانت في هذه دلالة على صحة مخرج حديثه ومتى خالف ما وصفت أضرب بحديثه حتى لا يبع أحد منهم

قبول مرسله واذا وجدت الدلائل بصحة حديثه بما وصفت أحيانا أن نقبل مرسله ولا نستطيع أن نزع  
أن الحجة تثبت به ثبوتها بالمتصل وذلك أن معنى المنقطع مغيب يحتمل أن يكون حل عن يرغب عن الرواية  
عنه إذا سمى وإن بعض المنقطعات وإن وافقه مرسل مثله فقد يحتمل أن يكون مخترجها واحد من  
حيث لو سمى لم يقبل وإن قول بعض أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا قال برأيه لو وافقه لم يدل  
على صحة مخرجه الحديث دلالة قوية إذا نظرت فيها ويمكن أن يكون انما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يوافقه ويحتمل مثل هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى فأما من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم فلا أعلم منهم واحدا يقبل مرسله لأمور أحدها أنهم أشد تجوزا فيمن يروون عنه والآخر  
أنهم يوجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه والآخر كثرة الاحالة في الاخبار واذا كثرت الاحالة  
في الاخبار كان أمكن للوهم وضعف من يقبل عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد خبرت بعض من  
خبرت من أهل العلم فرأيتهم أتوا من خصلة وضدتها رأيت الرجل يقنع بيسير العلم أو يريد أن لا يكون  
مستفيد الا من جهة قديركه من مثلها أو أراجح فيكون من أهل التقصير في العلم ورأيت عن عاب هذا  
السييل ورغب في التوسع في العلم من دعاء ذلك الى القبول عن لو أمسك عن القبول عنه كان خيرا له ورأيت  
الغفلة قد تدخل على أكثرهم فيقبل عن رد مثله وخيرامنه وتدخل عليه فيقبل عن يعرف ضعفه اذا وافق  
قولا بقوله ويرد حديث الثقة اذا خالف قولا بقوله وتدخل على بعضهم من جهات ومن نظري في العلم بخبرة  
وقلة غفلة امتوخش من مرسل كل من دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة فيها (قال) فلم فرقت بين كبار  
التابعين المتقدمين الذين شاهدوا أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وبين من شاهد بعضهم دون  
بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت لبعدها حالة من لم يشاهد أكثرهم (قال) فلم لا تقبل المرسل  
منهم ومن كل فقيه دونهم (فقلت) لما وصفت (قال) فهل تجد حديثا تبلغ به رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم مرسل عن ثقة لم يقبل أحد من أهل الفقه به (قلت) نعم أخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر أن  
رجلا جاء الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لي مالا وعيالا وان لا يري  
أن يأخذ مالي فيطعمه عياله فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنت ومالك لانيك (فقال) أما نحن  
فلا نأخذ هذا ولكن من أصحابك من يأخذه (قلت) لا لأن من أخذ هذا جعل للاب الموسر أن يأخذ  
مال ابنه (قال) أجل وما يقول بهذا أحد فلم خالفه الناس (قلت) لانه لا يثبت عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم وأن الله تعالى لما فرض للاب ميراثه من ابنه فجعله كوارث غيره وقد يكون أقل حظا من كثير من  
الورثة دل ذلك على أن ابنه ماله للمال دونه (قال) فمحمد بن المنكدر عندكم غاية في الثقة (قلت) أجل  
والفضل في الدين والورع ولكنك الاندري عن قبل هذا الحديث وقد وصفت لك الشاهدين العدلين يشهدان  
على الرجلين فلا تقبل شهادتهما حتى يعدلاهما أو يعدل لهما غيرهما (قال) فتدكر من حديثكم مثل هذا  
(قلت) نعم أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمر رجلا  
نحلك في الصلاة أن يعد الوضوء والصلاة فلم يقبل هذا لانه مرسل ثم أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن شهاب  
عن سليمان بن أرقم عن الحسن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بهذا الحديث وابن شهاب عندنا امام في  
الحديث والتحبير وثقة الرجال وانما يسمى بعض أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام ثم كبار التابعين ولا  
نعلم محمدنا يسمى أفضل ولا أشهر من يحدث عنه ابن شهاب (قال) فانا نراه أن في قبوله عن سليمان بن أرقم  
(قلت) رآه رجلا من أهل المروءة والعلم والعقل فتقبل عنه وأحسن الظن بدفكت عن اسمه لما لانه أصغر  
منه ولما لم يرد ذلك وسأله معمر عن حديثه عنه فأسنده له فلما أمكن في ابن شهاب أن يكون يروي عن  
سليمان بن أرقم مع ما وصفت به ابن شهاب لم يؤمن مثل هذا على غيره (قال) فهل تجد لرسول الله صلى الله



تعالى عليه وسلم سنة ثابتة من جهة الاتصال خالفها الناس كلهم (قلت) لا ولكن قد أجد الناس مختلفين فيها منهم من يقول بها ومنهم من يقول بخلافها فأما سنة ثابتة يكونون مجتمعين على القول بخلافها فلم أحدها قط كما وجدت المرسل عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له أنت تسأل عن الحجة في رد المرسل وترده ثم تجاوزت قدر المسند الذي يلزمك عندنا لا أخذه

### (باب الإجماع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال لي قائل قد فهمت مذهبي في أحكام الله عز وجل ثم أحكام رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وأن من قبل عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فعن الله قبل بأن الله افترض طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وقامت الحجة بما قلت بأن لا يحل لمسلم علم كتابا ولا سنة أن يقول بخلاف واحد منهما وقد علمت أن هذا فرض الله عز وجل فاحتمل في أن تتبع ما اجتمع الناس عليه مما ليس فيه نص حكم الله عز وجل ولم يحكموه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنزعم ما يقول غيرك أن إجماعهم لا يكون أبدا على سنة ثابتة وإن لم يحكموها (فقلت) له أما ما أجعوا عليه فذكروا أنه حكاية عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فكيف قالوا إن شاء الله تعالى وأما ما لم يحكموه فاحتمل أن يكونوا قالوه حكاية عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واحتمل غيره فلا يجوز أن نعدله حكاية لأنه لا يجوز أن يحكي المسلمون ما سمعوا (١) إن حكى أحدا شيئا بثبوتهم يمكن فيه غير ما قال فكذلك نقول بما قالوا به اتباعا لهم ونعلم أنهم (٢) إذا كانت سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تعزب عن عامتهم وقد تعزب عن بعضهم ونعلم أن عامتهم لا تجمع على خلاف لسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا على خطأ إن شاء الله تعالى (قال) فهل من شيء يدل على ذلك ويشده (فقلت) أخبرنا شفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال نصر الله عبد الله سمع مقالتي فحفظها ووعاها وإذا هارب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم إخلاص العمل لله تعالى ونصيحة المسلمين ولزوم جماعة المسلمين فإن دعوتهم تحيط من وراءهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا شفيان عن عبيد الله بن أبي ليث عن سليمان بن يسار عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قام بالجانبية خطيبا فقال إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قام فبينا كقباحي فيكم فقال أكرموا أصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يظهر الكذب حتى إن الرجل ليحلف ولا يشهد ويشهد ولا يشهد ألفن سره أن يسكن بمجوعة الجنة فليلزم الجماعة فإن الشيطان مع فهو مؤمن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى (قال) فسامعني أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بلزوم جماعتهم (قلت) لا معنى له الواحد (قال) وكيف لا يحتمل الواحد (قلت) إذا كانت جماعتهم متفرقة في البلدان فلا يقدر أحد أن يلزم جماعة أبدان قوم متفرقين وقد وجدت الأبدان تكون مجتمعة من المسلمين والكافرين والأتقياء والفجار فلم يكن في لزوم الأبدان معنى لأنه لا يمكن ولأن اجتماع الأبدان لا يصنع شيئا فلم يكن للزوم جماعتهم معنى إلا ما عليه جماعتهم من التحليل والتحرير والطاعة فيهما ومن قال بما تقول به جماعة المسلمين فقد لزمت جماعتهم ومن خالف ما تقول به جماعة المسلمين فقد خالف جماعتهم التي أمر بلزومها وأما تكون الغفلة في الفرقة فأما الجماعة فلا يكون فيها كافة غفلة عن معنى كتاب الله تعالى ولا سنة ولا قياس إن شاء الله تعالى

### (باب اثبات القياس والاجتهاد وحيث يجب القياس ولا يجب ومن له أن يقبس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى (فقال) فن أن قلت يقال بالقياس فيما لا كتاب فيه ولا سنة ولا إجماع

قوله ان حكى أحد الخ  
هكذا في بعض النسخ  
وفي أخرى ولا يجوز أن  
يحكي أحد الخ اه  
(٢) قوله اذا كانت الخ  
كذا في جميع النسخ  
وانظر ابن جواب اذا  
كتبه مصححه

وانما القياس نص خبر لازم (قلت) لو كان القياس نص كتاب أو سنة قيل في كل ما كان فيه نص كتاب  
 هذا حكم الله في كتابه وفي كل ما كان فيه نص سنة قيل هذا حكم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم  
 يقل له قياس (قال) فما القياس أهو الاجتهاد أم هما مفرقان (قلت) هما اسمان لمعنى واحد (قال)  
 وما جماعهما (قلت) كل ما نزل بعلم فقيه حكم لازم أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة وعليه إذا كان  
 فيه بعينه حكم اتباعه وإذا لم يكن فيه بعينه طلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد والاجتهاد القياس  
 (قال) أفرأيت العالمين إذا قاسوا على احاطة منهم من أنهم أصابوا الحق عند الله تعالى (قلت) وهل  
 يسعهم أن يختلفوا في القياس وهل كفوا كل أمر من سبيل واحد أو من سبيل متفرقة وما الخجة في أن لهم  
 أن يقبضوا على الظاهر دون الباطن وأنه يسعهم أن يتفرقوا وهل يختلف ما كفوا في أنفسهم وما كفوا  
 في غيرهم ومن الذي له أن يجتهد في قياس في نفسه دون غيره والذي له أن يقيس في نفسه وغيره (قال)  
 الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له العلم من وجوه منه احاطة في الظاهر والباطن ومنه حق في الظاهر  
 فالاحاطة منه ما كان نص حكم الله تعالى أو سنة لرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم نقلتها العامة عن العامة  
 فهذا ان السبلان اللذان يشهد بهما فيما أحل أنه حلال وفيما حرم أنه حرام وهذا الذي لا يسع أحدنا عندنا  
 جهله ولا الشك فيه وعلم الخاصة سنة من خبر الخاصة تعرفها العلماء ولا تكلفها غيرهم وهي موجودة فيهم  
 أو في بعضهم يصدق الخاص المخبر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بها وهذا لازم لاهل العلم أن  
 يصبروا اليه وهو الحق في الظاهر كما تقبل بشاهدين وذلك حق في الظاهر وقد يمكن في الشاهدين الغلط  
 وعلم اجماع وعلم اجتهاد بقياس على طلب اصابة الحق فذلك حق في الظاهر عند فائسه لا عند العامة من  
 العلماء ولا يعلم الغيب فيه الا الله تعالى وإذا طلب العلم فيه بالقياس فقيس بصحة اتفق القائلون في أكثره  
 وقد نجدهم يختلفون ۞ والقياس من وجهين (أحدهما) أن يكون الشيء في معنى الاصل فلا يختلف  
 القياس فيه وأن يكون الشيء في الاصول أشباه فذلك يلحق بأولاهيه وأكثرها شبهة وفيه وقد يختلف  
 القائلون في هذا (قال) فأوجدني ما أعرف به العلم من وجهين أحدهما احاطة بالحق في الظاهر  
 والباطن والاخر احاطة بحق في الظاهر دون الباطن مما أعرف (قلت) له أرايت اذا كنا في المسجد  
 الحرام نرى الكعبة أكلفنا أن نستقبلها باحاطة قال نعم قلت وحين فرضت علينا الصلوات والركعة والركعة  
 وغير ذلك أكلفنا الاحاطة في أن تأتي بما علينا باحاطة قال نعم قلت وحين فرض علينا أن نجلد الزاني مائة  
 ونجلد القاذف ثمانين ونقتل من كفر بعد اسلامه ونقطع من سرق أكلفنا أن نفعل هذا عن ثبت عليه  
 باحاطة حتى نعلم اننا قد أخذنا منه قال نعم قلت واستوى ما كلفنا في أنفسنا وغيرنا اذا كنا نذكره من أنفسنا  
 بأننا نعلم منها ما لا يعلم غيرنا ومن غيرنا ما لا يدركه علمنا عيانا كادرا كنا العلم في أنفسنا قال نعم قلت وكلفنا في  
 أنفسنا أينما كنا أن نتوجه الى البيت بالقبلة قال نعم قلت أفوجدنا على احاطة من أننا قد أصبنا البيت  
 بتوجهنا قال أما كما وجدتم حين كنتم ترون البيت فلا وأما أنتم فقد أدبتم ما كلفتم قلت والذي  
 كلفنا في طلب العين المغيب غير الذي كلفنا في طلب العين المشاهد قال نعم قلت وكذلك كلفنا أن نقبل  
 عدل الرجل على ما يظهر لنا منه وننأى كفه ونوارثه على ما يظهر من اسلامه قال نعم قلت وقد يكون غير عدل  
 في الباطن قال قد يمكن هذا فيه ولكن لم يكفوا فيه الا الظاهر قلت وحلال لنا أن نسا كفه ونوارثه ونحيز  
 شهادته ومحرم علينا دمه بالظاهر وحرام على غيرنا أن علم منه أنه كافر الا قتله ومنعه المناكحة والموارثة وما  
 أعطيتاه قال نعم قلت ونجد الفرض علينا في الرجل الواحد يختلف على مبلغ علمنا وعلم غيرنا قال نعم وكذاكم  
 يؤذي ما عليه على قدر علمه قلت فهكذا قلنا لك فيما ليس فيه نص حكم لازم وانما نطلب باجتهاد وقياس وانما  
 كلفنا فيه الحق عندنا قال أفوجدك تحكم بأمر واحد من وجوه مختلفة قلت نعم اذا اختلفت أسبابه  
 (قال) فاذا كرمه شيئا (قلت) قد يقرر الرجل عندى على نفسه بالحق لله أو لبعض الأدميين فأخذه باقراره

ولا يقر فأخذه بينة تقوم عليه ولا تقوم عليه فيدعي عليه فأمره بأن يحلف ويرأفمتنع فأمر خصمه بأن يحلف وأخذه بما حلف عليه خصمه إذا أباي اليمين التي تبرئه ونحن نعلم أن اقراره على نفسه أشحه على ماله وأنه يخاف ظلمه بالشح عليه أصدق عليه من شهادة غيره لأن غيره قد يغلط ويكذب عليه وشهادة العدول عليه أقرب من الصدق من امتناعه عن اليمين ويمين خصمه وهو غير عدل فأعطى منه بأسباب بعضها أقوى من بعض (قال) هذا كله هكذا غير أنا إذا انكل عن اليمين أعطينا منه بالنكول (قلت) فقد أعطيت منه بأضعف مما أعطينا منه (قال) أجل ولكني أخالفك في الأصل (قلت) وأقوى ما أعطيت به منه اقراره قال وقد يمكن أن يقر بحق لمسلم بأسيا أو غالطا فأخذه به (قال) أجل ولكنك لم تكلف إلا هذا قلت أفلمست ترائي كلفت الحق من وجهين أحدهما حق باحاطة في الظاهر والباطن والآخر حق بالظاهر دون الباطن (قال) بلى ولكن هل تجد في هذا قوة بكتاب أو سنة (قلت) نعم ما وصفت لك مما كلفت في القبلة وفي نفسي وفي غيري قال الله تعالى ولا يحيطون بشئ من علمه إلا بما شاء فأنا هم من علمه ما شاء وكما شاء لا معقب لحكمه وهو سريع الحساب وقال عز وجل لنبيه عليه الصلاة والسلام يسألونك عن الساعة أيان مرساها فيم أنت من ذكرها الى ربك منتهاها أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة قال لم يرزل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يسأل عن الساعة حتى أنزل الله عز وجل فيم أنت من ذكرها فأنتهى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال الله عز وجل قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وقال تعالى ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث الى آخر السورة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالتاس متعبدون بأن يقولوا أو يفعلوا ما أمروا به وينتهوا اليه لا يجاوزونه لانهم لم يعطوا أنفسهم شأنا ما هو عطاء الله تعالى فنسأل الله تعالى عطاء مؤذي الحق موجب المزيده

### (باب الاجتهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى (قال) أفتجد تجوز ما قلت من الاجتهاد مع ما وصفت فتذكره (قلت) نعم استدلالا بقول الله عز وجل ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره (قال) فاشطره (قلت) تلقاه قال الشاعر

ان العسير جهاد مخامرهما \* فشطرها بصرا العينين محصور

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالعلم يحيط أن من توجه تلقاء المسجد الحرام ممن نأت داره عنه على صواب بالاجتهاد للتوجه الى البيت بالدلائل عليه لان الذي كلف العباد التوجه اليه وهو لا يدري أصاب بتوجهه فصد المسجد الحرام أو أخطأ وقدرى دلائل يعرفها فتوجه بقدر ما يعرف ويعرف غيره دلائل غيرهما فيتوجه بقدر ما يعرف وان اختلف توجههما (قال) فان أجزت لك هذا أجزت لك في بعض الحالات الاختلاف (قلت) فقل فيه ما شئت (قال) أقول فيه لا يجوز (قلت) فهو أنا وأنت ونحن بالطريق عالمان قلت هذه القبلة وزعت خلافي على أيما يتبع صاحبه (قال) ما على واحد منا أن يتبع صاحبه (قلت) فيا يجب عليهم ما (قال) ان قلت لا يجب عليهم أن يصلحوا يعلموا باحاطة فهم لا يعلمان أبدا المغيب باحاطة وهما اذا يدعان الصلاة أو يرتفع عنهم فرض القبلة فيصليان حيث شآء ولا أقول واحدا من هذين وما أجديدا من أن أقول يصلي كل واحد منهما كما يرى ولم يكلفا غير هذا وأقول لكلفا الصواب في الظاهر والباطن ووضع عنهم الخطأ في الباطن دون الظاهر (قلت) فأيم- ما قلت فهو حجة عليك لأنك فرقت بين حكم الظاهر والباطن وذلك الذي أنكرت علينا وأنت تقول اذا اختلفتم قلت ولا بد أن يكون أحدهما محظنا (قال) أجل (قلت) فقد أجزت الصلاة وأنت تعلم أن أحدهما محظي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد يمكن أن يكونا معا محظين وقلت له وهذا يلزم في الشهادات وفي القياس (قال) وما

قوله ان العسير الخ وأورده  
الجوهري في الصحاح  
وصاحب اللسان بلفظ  
العسير بالراء ومحصور  
بالحاء المهملة قبل السين  
وفسرفي اللسان العسير  
بالنافة التي ركبت قبل  
أن تراض والمحصور  
الكليل للخبير وبهذا  
تعلم أن ما وقع في نسخ  
الرسالة من العسير  
بالموحدة وممحور أو  
تخريف السامخ كتبه

أحدمن هذا بدا وليكني أقول هو خطأ موضوع (فقلت) له وقال الله عز وجل لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم  
 الى قوله هديا بالغ الكعبة فأمرهم بالمثل وجعل المثل الى عدلين يحكمان فيه فلما حرم مأ كول الصيد عما  
 كانت لذوات الصيد أمثال على الأبدان فحكم من حكم من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على  
 ذلك ففقد في الضبع بكش وفي الغزال بعنز وفي الأرنب بعناق وفي البربوع بجفيرة والعلم يحيط انهم  
 أرادوا في مثل هذا المثل بالبدن لا بالقيم ولو حكموا على القيم اختلفت أحكامهم لاختلاف أثمان الصيد في  
 البلدان وفي الأزمان وأحكامهم فيها واحدة والعلم يحيط أن البربوع ليس بثل الجفيرة في البدن ولكنها  
 كانت أقرب الأشياء منه شها فجعلت مثله وهذا من القياس يتقارب تقارب العزمن الطبي ويبعد قليلا  
 بعد الجفيرة من البربوع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولما كان المثل في الأبدان في الدواب من الصيد  
 دون الطائر لم يجز فيه إلا ما قال ٤ رواه الله تعالى أعلم من أن ينظر الى المقتول من الصيد فيجزى بأقرب الأشياء  
 شها منه في البدن فإذا فات منها شيء رُفع الى أقرب الأشياء به شها كما فاتت الضبع العنز فرفعت الى الكباش  
 وصغر البربوع عن العناق فخفض الى الجفيرة وكان طائر الصيد لا مثل له في النعم لاختلاف خلقته فجزي  
 القيمة جبرا وقياسا على ما كان ممنوعا لئلا يفسد فأتلفه إنسان فعليه قيمته لما لكه والحكم بالقيمة مجتمع في أنه  
 يقوم بقيمة يومه وبلده ويختلف في الأزمان والبلدان حتى يكون الطائر ببلد من درهم وفي البلد الآخر  
 بعض درهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأمرنا بإجازة شهادة العدل وإذا شرط علينا أن نقبل العدل  
 ففيه دلالة على أن زود ما حالفه وليس للعدل علامة تفرق بينه وبين غير العدل في بدنه ولا لفظه وانما علامة  
 صدقه بما يختبر من حاله في نفسه فإذا كان الأغلب من أمره ظاهرا خيرا قبل وان كان فيه تقصير عن بعض  
 أمره لانه لا يعرف أحد رأينا من الذنوب فإذا خلط الذنوب والعمل الصالح فليس فيه إلا الاجتهاد على الأغلب  
 من أمره بالتمييز بين حسنه وقبيحه وإذا كان هكذا فلا بد من أن يختلف المجتهدون فيه وإذا ظهر حسنه  
 فقبلنا شهادته بخلاف ما كان غيرنا فعلم منه ظهور سيئته كان عليه رده وقد حكم الحاكم في أمر واحد برد وقبول  
 وهذا الاختلاف وليس هذا الاختلاف ولكن كل قد فعل ما عليه (قال) أفقد ذكر حديثي في تجوز الاجتهاد  
 (قلت) نعم أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم التيمي عن بسر بن  
 سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سيع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال وأخبرنا عبد العزيز  
 عن يزيد بن الهاد قال حدثت بهذا الحديث أبابكر بن محمد بن عمرو بن خزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة بن  
 عبد الرحمن عن أبي هريرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال هذمه رواية منفردة ردها على وعليك  
 غيري وغيرك ولغيري عليك فيها موضع مظالبة (قلت) نعم ونحن وأنت ممن يثبتها قال نعم (قلت) فالذين  
 يردونها يتكلمون بما وصفنا من تثبيت أو غيره وقلت فأين موضع المظالبة فيها فقال فقد سمي رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم فيما رويت عنه من الاجتهاد خطأ وصوابا فقلت فذلك الحجة عليك قال وكيف  
 فقلت إذا ذكر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه يثبت على أحدهما أكثر مما يثبت على الآخر ولا يكون  
 الثواب فيما لا يسع ولا الثواب في الخطأ الموضوع لانه لو كان إذا قيل له اجتهد على الظاهر فاجتهد كما أمر  
 على الظاهر كان مخطئا خطأ مرفوعا كما قلت كانت العقوبة في الخطأ فيما نرى والله تعالى أعلم وأولى به وكان  
 أكثر أمره أن يغفر له ولم يشبه أن يكون له ثواب على خطأ لا يسعه وفي هذا دليل على ما قلنا انه انما كلف  
 في الحكم الاجتهاد على الظاهر دون الغيب والله تعالى أعلم (قال) ان هذا المحتمل أن يكون كما قلت  
 ولكن ما معنى صواب وخطأ (قلت) له مثل معنى استقبال الكعبة يصيبها من رآها باحاطة ويبتعد عنها من  
 غابت عنه بعد أو قرب منها فيصيبها بعض ويخطئها بعض فنفس التوجه يحتمل صوابا وخطأ إذا قصدت  
 بالأخبار عن الصواب والخطأ قصد أن يقول فلان أصاب بقصد ما طلب ولم يخطئه وفلان أخطأ بقصد ما طلب

وقد جهدي طلبه (فقال) هذا هكذا أفرأيت الاجتهاد يقال له صواب على غير هذا المعنى (قلت) نعم على انه انما كلف فيما غاب عنه الاجتهاد فاذا فعل فقد أصاب بالاتباع بما كلف وهو صواب عنده على الظاهر ولا يعلم الباطن الا الله تعالى ونحن نعلم أن المختلفين في القبلة وان أصابا بالاجتهاد اذا اختلفا في ايدان عينا لم يكونا مصيبين العين أبدا ومصيبان في الاجتهاد وهكذا ما وصفتنا في الشهود وغيرهم (قال) أفيجوز أن يقال صواب على معنى خطأ على الآخر (قلت) نعم في كل ما كان مغيبا (قال) أفتوجدني مثل هذا (قلت) ما أحسب أن هذا يوضح بأقوى من هذا (قال) فاذا كرر غيره (قلت) أحل الله لنا أن نتكلم من النساء منى وثلاث ورباع وما ملكت أيماننا وحرم الأمهات والبنات والاخوات (قال) نعم (قلت) فلو أن رجلا اشتري جارية فاستبرأها أحجل له أصابتها قال نعم قلت فأصابها وولدت له ذمرا ثم علم انها أخته كيف القول فيه (قال) قد كان ذلك حلالة حتى علم بها فلا يحل له أن يعود اليها (قلت) فقال لك هي امرأة واحدة حلالة حرام عليه بغير شيء أحدثه هو ولا أحدثته هي قال أما في المغيب فلم يزل أخته أولا وآخرا وأما في الظاهر فكانت له حلالة ما لم يعلم وحراما عليه حين علم وقال ان غيرنا يقول لم يزل أنما أصابتها ولكنه ما تم مرفوع عنه (فقلت) الله أعلم وأيهما كان فقد فرقوا فيه بين حكم الظاهر والباطن وألغوا المأثم عن المجتهد على الظاهر وان أخطأ عندهم ولم يلغوه عن العابد قال أجل فقلت له مثل هذا الرجل ينكح ذات محرم منه وهو لا يعلم وخامسة وقد بلغه وفاة رابعة كانت زوجته له وأشباه لهذا فقال نعم أشباه هذا كثير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال انه ليسين عندهم ثبت الرواية منكم أنه لا يكون الاجتهاد أبدا الاعلى طلب عين قائمة معينة بدلالة وأنه قد يبيع الاختلاف من له الاجتهاد (قال) فكيف الاجتهاد (قلت) ان الله تعالى من على العباد بعقول فدلهم بها على الفرق بين المختلف وهذا هم السبيل الى الحق نضا ودلالة (قال) فقل من ذلك شيئا (قلت) نصب الله لهم البيت الحرام وأمرهم بالتوجه اليه اذا رأوه وتأخيه اذا غابوا عنه وخلق لهم سماء وأرضا وشمسا وقرا ونجوما وبحارا ورياحا وجبالا فقال تعالى وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال وعلامات وبالنجم هم يهتدون فأخبر أنهم يهتدون بالنجوم والعلامات فكانوا يعرفون بجهة البيت بمعونته لهم وتوقيفه اياهم بان قدر أنه من رآه منهم في مكانه وأخبر من رآه منهم من لم يره منهم وأبصر ما يهتدون به اليه من جبل يقصد قصده ونجم يهتدون به شمال وجنوب وشمس يعرف مطلعها ومغربها وأين تكون من المصلي بالعشي وبحور كذلك فكان عليهم تكلف الدلالات بما خلق لهم من العقول التي ركبها فيهم ليقتصدوا بقصد التوجه للعين التي فرض عليهم استقبالها فاذا طلبوها اجتهدوا بعقولهم وعلمهم بالدلائل بعد استعانة الله تعالى والرغبة اليه في توقيفه فقد أدوا ما عليهم وأبأن لهم أن فرضه عليهم التوجه شطر المسجد الحرام والتوجه شطره لا إصابة البيت بعينه بكل حال

### (باب الاستحسان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يكن لهم اذا كان لا يمكنهم الا حاطة في الصواب امكان من عين البيت أن يقولوا توجه حيث رأينا بدلالة قال فهذا كما قلت والاجتهاد لا يكون الاعلى مطلوب والمطلوب أبدا لا يكون الاعلى عين قائمة تطلب بدلالة بقصد مدبها اليه أو تشبيهه على عين قائمة وهذا يبين أن حراما على أحد أن يقول بالاستحسان اذا خالف الاستحسان الخبير والخبر من الكتاب والسنة عين يتوخى معناها المجتهد ليسببه كأن البيت يتوخاه من غاب عنه ليسببه أو قصده بالقياس وأن ليس لاحد أن يقول الامن جهة الاجتهاد والاجتهاد ما وصفت من طلب الحق (قال) فهل تجيز أن يقول الرجل استحسن بغير قياس (قلت) لا يجوز هذا عندي والله تعالى أعلم لاحد وانما كان لاهل العلم أن يقولوا دون غيرهم لان يقولوا

في الخبر باتباعه وفيما ليس فيه الخبر بالقياس على الخبر ولو جاز تعطيل القياس جاز لاهل العقول من غير  
 أهل العلم أن يقولوا فيما ليس فيه خبر بما يحضرهم من الاستحسان وان القول بغير خبر ولا قياس لغير جاز  
 بما ذكرتم من كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم ولا في القياس (فقال) أما الكتاب  
 والسنة فيدلان على ذلك لانه اذا أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالاجتهاد فالاجتهاد ابدأ لا يكون الا  
 على طلب شيء فطلب الشيء لا يكون الا بدلائل والدلائل هي القياس (قال) فأبن القياس مع الدلائل على  
 ما وصفت (قلت) ألا ترى أن أهل العلم اذا أصاب الرجل لرجل عبد الم يقولوا للرجل اقم عبدك ولا أمة الا  
 وهو خابر بالسوق ليقوم لعنيين أن يخبر بما يخبركم عن مثله في يومه ولا يكون ذلك الا بأن يعتبر عليه بغيره  
 فيقيسه عليه ولا يقال لصاحب سلعة اقم الا وهو خابر بالقيم ولا يجوز أن يقال لفقهاء عدل غير عالم بقيم الرقيق  
 اقم هذا العبد ولا هذه الامه ولا اجارة هذا العامل لانه اذا أقامه على غيره مثاله يدله على قيمته كان متعسفاً فاذا  
 كان هذا هكذا فيما نقلت قيمته من المال ويتيسر الخاء فيه على المقام له والمقام عليه كان حلال الله وحرامه  
 أولى أن لا يقال فيه بالتعسف ولا الاستحسان ابدأ وانما الاستحسان تلذذ ولا يقول فيه الا عالم بالخبر  
 عاقل بالتشبيه عليها واذا كان هذا هكذا كان على العالم أن لا يقول الامن جهة العلم وجهة العلم الخبر  
 اللازم والقياس بالدلائل على الصواب حتى يكون صاحب العلم ابدأ متبعا خبرا واطالب الخبر بالقياس كما  
 يكون متبع البيت بالعيان واطالب القصد بالاستدلال بالاعلام مجتهدا ولو قال بلا خبر لازم ولا قياس كان  
 أقرب من الاثم من الذي قال وهو غير عالم وان كان القول لغير أهل العلم جائزا ولم يجعل الله عز وجل لاحد بعد  
 رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يقول الامن جهة علم مني قبله (١) وجهة العلم بعد الكتاب والسنة  
 والاجماع والآثار ثم ما وصفت من القياس عليها ولا يقبس الامن جمع الآلة التي له القياس بها وهي  
 العلم بأحكام كتاب الله عز وجل فرضه وأدبه وناسخه ومنسوخه وعامه وخاصة وارشاده ويستدل على  
 ما احتل التأويل منه بسنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واذا لم يجد سنة فاجماع المسلمين فان لم يكن  
 اجماع فبالقياس ولا يجوز لاحد أن يقبس حتى يكون عالما بما مضى قبله من السنن وأقاويل السلف  
 واجماع الناس واختلافهم ولسان العرب ولا يكون له أن يقبس حتى يكون صحيح العقل وحتى يفرق بين  
 المشبه ولا يجهل بالقول به دون الثبوت ولا يمنع من الاستماع ممن خالفه لانه قد يتنبه بالاستماع لتركة الغفلة  
 ويرد ادبه تثبتا فيما اعتقد من الصواب وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده والانصاف من نفسه حتى يعرف  
 من أين قال ما يقول وترك ما ترك ولا يكون بما قال أعنى منه بما خالفه حتى يعرف فضل ما يصير اليه على  
 ما ترك ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأما من تم عقله ولم يكن عالما بوصفنا فلا  
 يحل له أن يقول بقياس وذلك لانه لا يعرف ما يقبس عليه كما لا يحل لفقهاء عاقل أن يقول في ثمن درهم ولا  
 خبره له بسوقه ومن كان عالما بوصفنا بالحفظ لا بحقيقة المعرفة فليس له أن يقول أيضا بقياس لانه قد  
 يذهب عليه عقل المعاني وكذلك لو كان حافظا قصر العقل أو مقصرا عن علم لسان العرب لم يكن له أن  
 يقبس من قبل نقص عقله عن الآلة التي يجوز بها القياس ولا يقول بيع هذا والله تعالى أعلم أن يقول  
 ابدأ الاتباعا لقياسا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل فاذا كرم من الاخبار التي تقبس عليها  
 وكيف تقبس عليها قيل له ان شاء الله تعالى كل حكم لله تعالى وأمر رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وجدت  
 عليه دلالة فيه أو في غيره من أحكام الله تعالى أو رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم بأنه حكم بالمعنى من المعاني  
 فترت نازلة ليس فيها نص حكم حكم فيها حكم النازلة المحكوم فيها اذا كانت في معناها ۞ والقياس وجوه  
 يجمعها اسم القياس ويتفرق بها ابتداء قياس كل واحد منهما أو مصدره أو هما وبعضها أو وضع من بعض  
 فأقوى القياس أن يحترم الله في كتابه أو يحترم رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم القليل من الشيء فيعلم أن  
 قليله اذا حرم كان كثيره مثل قليله في التحريم أو أكثر بفضل الكثرة على القلة وكذلك اذا جحد على يسير

قوله وجهة العلم مبتدأ  
 خبره الكتاب فالطرف  
 قبله مبني على الضم كما  
 لا يخفى كنهه مصححه

(١) قوله ظنا كذا في  
جميع النسخ وانظر أين  
موقعه من الكلام وما  
اعرابه ولعله من زيادة  
النساخ فتأمل كتبه  
محمده

من الطاعة كان ما هو أكثر منها أولى أن يحمد عليه وكذلك إذا باح كثير شيء كان الأقل منه أولى أن يكون مباحا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل فاذ كرم من كل واحد من هذين شيئين لنا ما في معناه قلت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله حرم من المؤمن دمه وماله وأن يظن به الاخير فاذ حرم أن يظن به ظنا مخالفا للخير نظيره كان ما هو أكثر من الظن المظهر (١) ظنا من التصريح له بقول غير الحق أولى أن يحرم ثم كيفما زيد في ذلك كان أحرم وقال الله عز وجل فنعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره فكان ما هو أكبر من مثقال ذرة من الخير أجد وما هو أكبر من مثقال ذرة من الشر في المأثم أعظم وأباح لنا دماء أهل الكفر المقاتلين غير المعاهدين وأباح أموالهم ولم يحظر علينا منها شيئا أذكره فكان ما لنا من أبدانهم دون الدماء ومن أموالهم دون كلهما أولى أن يكون مباحا وقد يمتنع بعض أهل العلم من أن يسمى هذا قياسا ويقول هذا معنى ما أحل الله وحرم وجده لأنه داخل في جلته فهو هو بعينه لاقياس على غيره ويقول مثل هذا القول في غير هذا مما كان في معنى الحلال فأحل والحرام فحرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويمتنع أن يسمى القياس الاما كان يحتمل أن يشبه ما احتل أن يكون فيه شبهة من معنيين مختلفين فصرفه الى أن يقيسه على أحدهما دون الآخر ويقول غيرهم من أهل العلم ما عدا النص من الكتاب والسنة وكان في معناه فهو قياس والله تعالى أعلم فان قال قائل فاذ كرم من وجوه القياس ما يدل على اختلافه في البيان والاسباب والجهة فيه سوى هذا الاول الذي يدرك العامة علمه قبل له أن شاء الله تعالى قال الله عز وجل والوالدان برضعن أولادهن حولين كاملين الآية وقال تعالى وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم اذا سلمتم ما آتيتهم بالمعروف فأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هند بنت عتبة أن تأخذ من مال زوجها أبي سفيان ما يكفيها وولدها وهم ولده المعروف بغير أمره فدل كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم على أن على الوالد رضاع ولده ونفقتهم صغارا فكان الولد من الوالد بغير على اصلاحه في الحال التي لا يغني الولد فيها نفسه فقلنا اذا بلغ الابن أن لا يغني نفسه بكسب ولا مال فعلى ولده اصلاحه في نفقته وكسونه قياسا على الولد وذلك أن الولد من الوالد فلا يضيع شيئا هو منه كالم يكن للوالدان يضيع شيئا من ولده اذ كان الولد منه وكان الوالدون وان بعدوا والولد وان سفلوا في هذا المعنى والله تعالى أعلم فقلت ينبغي على كل محتاج منهم غير محترف وله النفقة على الغني المحترف وقضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في عبد داس للبتاع فيه يعيب فظهر عليه بعد ما استغله أن للبتاع رده بالعيب وله حبس الغلة بضمانه العبد فاستدلنا اذا كانت الغلة لم يقع عليها صفقة البيع فيكون لها حصصة من الثمن وكانت في ملك المشتري في الوقت الذي لومات فيه العبد مات من مال المشتري أنه انما جعله لاله لانها حادثة في ملكه وضمانه فقلنا كذلك في ثمر النخل ولبن الماشية وصوفها وأولادها وولدها الجارية وكل ما حدث في ملك المشتري وضمانه وكذلك وطء الامة الثيب وخدمتها (قال) نفرق علينا بعض أصحابنا وغيرهم في هذا فقال بعض الناس الخراج والخدمة والمنافع غير الوطاء من المولود والمملوكه لما لكهما الذي اشتراها وله ردها بالعيب (وقال) لا يكون له أن يرذ الامة بعد أن يطأها وان كانت ثيبا ولا يكون له ثمر النخل ولبن الماشية ولا صوفها ولا ولد الجارية لان كل هذا من الماشية والجارية والنخل والخراج ليس بشيء من العبد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت لبعض من يقول هذا القول رأيت قولك الخراج ليس من العبد والثر من الشجر والولد من الجارية أيا يجتمعان في أن كل واحد منهما كان حادثا في ملك المشتري لم يقع عليه صفقة البيع (قال) بلى ولكن يفتقران في أن ما وصل الى السيد منهما يفتقر وثمر النخل منها وولد الجارية والماشية منها وكسب الغلام ليس منه انما هو شيء تخزف فيه فاكتسبه (قال) فقلت له رأيت ان عارضك معارض بمثل جحتل فقال قضى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الخراج بالنسيان والخراج لا يكون الا بما وصفت من التحرف وذلك بشغله عن خدمة

مولاه فأخذله بالخراج العوض من الخدمة ومن نفقته على مملوكه وان وهبت له هبة والهبة لا تشغله عن شيء لم تكن للمالك الاخر وردت الى الاول (قال) لا بل تكون للآخر الذي وهبت له وهو في ملكه قلت هذا ليس بخراج هذا من وجه غير الخراج (قال) وان كان فليس من العبد قلت ولكنه مفارق معنى الخراج لانه من غير وجه الخراج (قال) وان كان من غير وجه الخراج فهو حادث في ملك المشتري قلت وكذلك الثمرة والتناج حادث في ملك المشتري والثمره اذا باينت النخلة فليست من النخلة وقد تباع الثمرة ولا تنبعها النخلة والنخلة ولا تنبعها الثمرة وكذلك نتاج الماشية والخراج أولى أن يرد مع العبد لانه قد يتكلف فيه ما يتبعه من ثمر النخلة لوجاز أن يرد واحد منهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال بعض أصحابنا بقولنا في الخراج ووطء الثيب وثمر النخل وخالفنا في ولد الجارية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء ذلك كله لانه حادث في ملك المشتري لا يستقيم فيه الا هذا ولا يكون للمالك العبد المشتري شيء الا الخراج والخدمة ولا يكون له ما وهب للعبد ولما التقط ولا غير ذلك من شيء أفاده من كثرة ولا غيره الا الخراج والخدمة ولا يكون له ثمر النخل ولابن الشاة ولا غير ذلك لان هذا ليس بخراج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الذهب بالذهب والتمر بالتمر والبر بالبر والشعير بالشعير الا مثلا على يد ابيد فلما حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في هذه الاصناف المأكولة التي شبع الناس عليها حتى باعوها كيلا للمعنين أحدهما أن يباع منها شيء بمثله أحدهما نقد والاخر دين والثاني أن يردا في واحد منهما شيء على مثله يد ابيد كان ما كان بمعناها محترما قياسا عليها وذلك كل ما أكل مما بيع موزونا لاني وجدت بها مجتمعة المعاني في أنها مأكولة ومشروبة والمشروب في معنى المأكول لانه ككله للناس إما قوت وإما غداء وإماهما ووجدت الناس شحوا عليها حتى باعوها وزنا والوزن أقرب من الاحاطة من الكيل أو في معنى الكيل وذلك مثل العسل والزيت والسمن والسكر وغيره مما يؤكل ويشرب ويبيع موزونا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل أفيمثل ما بيع موزونا أن يقاس على الوزن من الذهب والورق فيكون الوزن بالوزن أولى أن يقاس عليه من الوزن بالكيل قيل له ان شاء الله ان الذي منعنا ما وصفت من قياس الوزن بالوزن أن صحيح القياس اذا اقتت الشيء بالشيء أن تحكمه بحكمه فلو قست العسل والسمن بالدنانير والدراهم فكنت انما حرمت الفضل في بعضها على بعض اذا كانت جنسا واحدا قياسا على الدنانير والدراهم لكان يجوز أن تشتري بالدنانير والدراهم نقدا عسلا وسمنا الى أجل فان قال نجيذة بما أجاز به المسلمون قيل له ان شاء الله تعالى فاجازة المسلمين له دلتي على أنه غير قياس عليه لو كان قياسا عليه كان حكمه حكمه فلم يحل أن يتبايع الا يد ابيد كمالا تحل الدنانير بالدراهم الا يد ابيد فان قال أفتمدل حين قسته على الكيل حكمت له حكمه قلت نعم لا أفرق بينه في شيء بحال فان قال فلا يجوز أن يشتري بمد تحنطة نقدا ثلاثة أرطال زيت الى أجل (قلت) لا يجوز أن يشتري ولا شيء من المأكول والمشروب بشيء من غير صنفه الى أجل حكم المأكول المكييل حكم المأكول الموزون فان قال فما تقول في الدنانير والدراهم (قلت) محرمات في أنفسها لا يقاس شيء من المأكول عليها لانه ليس في معناها والمأكول المكييل محرم في نفسه ويقاس به ما في معناها من المكييل والموزون عليه لانه في معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل فافرق بين الدنانير والدراهم (قلت) لم أعلم مخالفنا من أهل العلم في اجازة أن يشتري بالدنانير والدراهم الطعام المكييل والموزون الى أجل وذلك لا يجوز في الدنانير والدراهم وان لم أعلم منهم مخالفا في أني لو علمت معدنا فاذيت الحق فيما خرج منه ثم أقامت فضته أو ذهبه عندي دهرى كان على في كل سنة أداء كاتها ولو حصدت طعام أرض فأخرجت عشره ثم أقام عندي دهر لم يكن على فيه زكاة وفي أني لو استهلك رجل شيئا قوم على دنانير أو دراهم لانها الايمان في كل مال المسلم الا الديات فان قال هذا هكذا قلت فالاشياء تنفرق بأقل مما



وصفت لك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ووجدنا عاماً في أهل العلم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قضى في جناية الحر المسلم على الحر خطأ مماثلة من الإبل على عاقلة الجاني وعاماً فيهم أنها في مضى ثلاث سنين في كل سنة نلثها وبأسنان معلومة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدل هذا على معان من القياس سأذكر منها إن شاء الله تعالى بعض ما يحضرنى منها أنا ووجدنا عاماً في أهل العلم أن ما جنى الحر المسلم من جناية عمداً أو فساد مال لأحد على نفس أو غيره ففي ماله دون عاقلة وما كان من جناية في نفس خطأ فعلى عاقلة ثم وجدناهم مجتمعين على أن تعقل العاقلة ما بلغ ثلث الدية من جنيته في الجراح فصاعداً ثم افرقوا في ما دون الثلث فقال بعض أصحابنا لا تعقل العاقلة ما دون الثلث وقال غيرهم تعقل العاقلة الموضحة وهي نصف عشر الدية فصاعداً ولا تعقل ما دونها فقلت لبعض من قال تعقل نصف العشر ولا تعقل ما دونها هل يستقيم القياس على السنة إلا بأحد وجهين قال وما هما قلت أن تقول لما وجدت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة قلت به اتباعاً فما كان دون الدية ففي مال الجاني ولا أقبس على الدية غير هالان الأصل أن الجاني أولى أن يغرم جنيته من غيره كما يغرمها في غير الخطأ في الجراح وقد أوجب الله عز وجل على القاتل خطأ دية ورقبة فرعت أن الرقبة في ماله لأنها من جنيته وأخرجت الدية من هذا المعنى اتباعاً وكذلك أتبع في الدية فأصرف بما دونها إلى أن تكون في ماله لأنه أولى يغرم ما جنى من غيره وكما أقول في المسح على الخفين رخصة بالخبر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلا أقبس عليه غيره أو يكون القياس من وجه ثانٍ فإن قال وما هو قلت إذا أخرج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الجناية خطأ على النفس مما جنى الجاني على غير النفس ومما جنى على نفس عمداً فعمل عاقلة يضمنونها وهي الأكثر جعلت عاقلة يضمنون الأقل من جنيته الخطأ لأن الأقل أولى أن يضمنوا عنه من الأكثر وفي مثل معناه (قال) هذا أولى المعنيين أن يقاس عليه ولا يشبه هذا المسح على الخفين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت هذا كما قلت إن شاء الله تعالى وأهل العلم مجمعون على أن يغرم العاقلة الثلث وأكثر واجماعهم دليل على أنهم قد قاسوا ببعض ما هو أقل من الدية بالدية قال أجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت لقد قال صاحبنا أحسن ما سمعت أن تغرم العاقلة ثلث الدية فصاعداً وحكي أنه الأمر عندهم أفرأيت إن احتج بهم مخججيتين قال وما هما قلت أنا وأنت مجمعان على أن تغرم العاقلة ثلث الدية فأكثر ومختلفان فيما هو أقل منه وإنما قامت اللجنة بأجماعي واجماعك على الثلث ولا خبر عندك في أقل منه ما تقول له (قال) أقول إن أجماعي من غير الوجه الذي ذهبت إليه أجماعي إنما هو قياس على أن العاقلة إذا غرمت الأكثر ضمن ما هو أقل منه فنحن كذلك الثلث أرايت أن قال لك غيرك بل تغرم نعمة أعار ولا تغرم ما دونها (قلت) فإن قال لك الثلث يفدح من غرمه وإنما قلت تغرم معه وأعنه لأنه فادح ولا تغرم ما دونها لأنه غير فادح (قال) أفرأيت من لا مال له الدرهمين أم يا يفدحه أن يغرم الثلث من الدرهمين فيبقى لا مال له أرايت من له دنيا عظيمة هل يفدحه الثلث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت أفرأيت لو قال لك هو لا تقول الأمر عندنا إلا الأمر مجتمع عليه بالمدينة قال والأمر المجتمع عليه بالمدينة أقوى من الأخبار المنفردة قال فكيف نكلف أن حكى لنا الأضعف من الأخبار المنفردة وامتنع من أن يحكي لنا الأقوى اللازم من الأمر المجتمع عليه قلنا فإن قال لك قائل لقلة الخبر وكثرة الإجماع عن أن يحكي وأنت قد تصنع مثل هذا فتقول هذا الأمر مجتمع عليه (قال) لست أقول ولا واحد من أهل العلم هذا مجتمع عليه إلا لما لا تلقى عالماً أبداً إلا قاله لك وحكامه عن قبله كالظهر أربعاً وكثير من الحر وما أشبه هذا وقد أجده يقول الأمر المجتمع عليه وأجد بالمدينة من أهل العلم كثيراً يقول بخلافه وأجد عامة أهل البلدان على خلاف ما يقول المجتمع عليه (قلت) له فقد يلزمك في قولك لا يدعقل ما دون الموضحة مثل ما لزمه في الثلث فقال إن لي فيه علة بأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقض فيما دون الموضحة بشئ

(قلت) له أفرأيت ان عارضك معارض فقال فلا أقضي فيما دون الموضحة بشئ لان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقض فيه بشئ قال ليس ذلك له وهو اذا لم يقض فيما دونها بشئ فلم يهدر مادونها من الجراح (قال) فكذلك يقول لك هو واذا لم يقل لا تعقل العاقلة مادون الموضحة فلم يحترم أن تعقل العاقلة مادونها ولو قضى في الموضحة ولم يقض فيما دونها على العاقلة ما منع ذلك العاقلة أن تعزم مادونها اذا غرمت الاكثر غرمت الاقل كما قلنا نحن وأنت واحتجبت على صاحبنا ولو جاز هذا لك جاز عليك ولو قضى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بنصف العشر على العاقلة أن يقول قائل نعزم نصف العشر والدية ولا نعزم ما بينم ما ويكون ذلك في مال الجاني ولكن هذا غير جائز لاحد والقول فيه أن جميع ما كان خطأ فعلى العاقلة وان كان درهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له قد قال بعض أصحابنا اذا جنى الحر على العبد جناية فأتى على نفسه أو مادونها خطأ فهي في ماله دون عاقلة ولا تعقل العاقلة عبدا فقلنا هي جناية حر واذا قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان عاقلة الحر تحمل جنايته في الحر اذا كانت غرما لا احقا بجنايته خطأ فكذلك جنايته في العبد اذا كانت غرما من خطأ والله تعالى أعلم وقلت بقولنا فيه وقلت من قال لا تعقل العاقلة عبدا احتل قوله لا تعقل جناية عبدا لانها في عنقه دون مال غيره فقلت بقولنا ورأيت ما احتججنا به من هذا حجة صحيحة داخله في معنى السنة (قال) أجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له قال صاحبك وغيره من أصحابنا جراح العبد في غنه كجراح الحر في دية ففي عينه نصف غنه وفي موضحة نصف عشر غنه وخالفنا فيه فقلت في جراح العبد ما نقص من غنه (قال) فانا أبدأ فأسألك عن محتك في قواك جراحة العبد في غنه كجراح الحر في دية أخبرنا قلته أم قيسا (قلت) أما الخبر فيه فعن سعيد بن المسيب (قال) فاذكره (قلت) أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه قال عقل العبد في غنه فسمعت منه هكذا كثيرا وربما قال كجراح الحر في دية وأخبرنا الثقة وهو يحيى بن حسان عن الليث ابن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه قال جراح العبد في غنه كجراح الحر في دية قال ابن شهاب وان ناسا يقولون يقوم سلعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال انما سألتك خبرا تقوم به محتك فقلت له قد أخبرتك اني لا أعرف فيه خبرا عن أحد أعلى من سعيد بن المسيب (قال) فليس في قوله حجة (قلت) وما ادعيت ذلك فترده على (قال) فاذا كرر الحجة فيه (قلت) قلته قياسا على الجناية على الحر (قال) فديفارق الحر في أن دية الحر مؤقته وديته غنه فيكون بالسلع من الابل والدواب وغير ذلك أشبه لان في كل واحد منهما غنه (قلت) وهذا حجة لمن قال لا تعقل العاقلة ثمن العبد عليك (قال) ومن أين (قلت) يقول لك لم قلت تعقل العاقلة ثمن العبد اذا جنى عليه الحر قيمته وهو عندك بمنزلة الثمن ولو جنى على بعير جناية ضمنها في ماله (قال) هو نفس محرمة (قلت) والبعير نفس محرمة على قاتله (قال) ليست كحرمة المؤمن (قلت) ويقول لك ولا العبد كحرمة الحر في كل أمره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت هو عندك مجامع الحر في هذا المعنى فتعقله العاقلة قال نعم (قلت) وحكم الله تعالى في المؤمن يقتل خطأ بدية وتحرير برقة قال نعم (قلت) وزعت أن في العبد تحرير برقة كهى في الحر وغنا وأن الثمن كالدية (قال) نعم قلت وزعت أنك تقتل الحر بالعبد قال نعم (قلت) وزعنا أن نقتل العبد بالعبد قال وأنا أقوله (قلت) فقد جامع الحر في هذه المعاني عندنا وعندك في أن بينه وبين المملوك مثله قصاصا في كل جرح وجامع البعير في معنى أن دية غنه فكيف اخترت في جراحه أن تجعلها كجراح البعير فتجعل فيه ما نقصه ولم تجعل جراحه في غنه كجراح الحر في دية وهو مجامع الحر في خمسة معان ويفارق في معنى واحد أليس أن تقبسه على ما يجامعه في خمسة معان أولى بك من أن تقبسه على ما يجامعه في معنى واحد مع أنه مجامع الحر في أكثر من هذا ان ما حرم الله على الحر محترم عليه وان عليه الحدود والصلاة والصوم وغيرهما من الفرائض وان ليس من البهائم سبيل (قال) قد رأيت دية غنه (قلت) وقد رأيت دية المرأة تصف دية الرجل فامنع

ذلك جراحها أن تكون في دينها كما كانت جراح الرجل في دينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقالت له  
إذا كانت الدية في ثلاث سنين ابلا أثلاثاً فليس قد زعت أن الأبل تكون بصفة ديننا فكيف أنكرت  
أن تستري الأبل بصفة إلى أجل ولم تقسه على الدية ولا على الكتابة ولا على المهر وأنت تحيز في هذا كله أن  
تكون الأبل بصفة ديننا خالف فيه القياس وخالف الحديث فصاعن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه  
استلف بعيراً ثم أمر بقضائه بعد (قال) كرهه ابن مسعود فقالت له أوفى أحد مع رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم حجة (قال) لأن ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (قلت) هو ثابت باستلافه  
بعيراً وقضائه خيراً منه وثابت في الديات عندنا وعندك وهذا في معنى السنة (قال) فما الخبر الذي يقاس  
عليه (قلت) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم استلف من رجل بعيراً فجاءته أبل فأمرني أن أقضيه إياه فقالت ما أجدي في الأبل إلا جلا خياراً  
فقال أعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء (قال) فما الخبر الذي لا يقاس عليه (قلت) له ما كان  
لله عز وجل فيه حكم منصوص ثم كانت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه سنة بتخفيف في بعض  
الفرض دون بعض عمل بالرخصة فيما رخص فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دون ما سواه ولم  
نفس ما سواه عليه وهكذا أما كان لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من حكم عام بشئ ثم سن فيه سنة  
تفارق حكم العام (قال) ومثل ماذا (قلت) فرض الله عز وجل الوضوء على من قام إلى الصلاة من  
نومه فقال عز وجل إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم  
إلى الكعبين فقصد قصد الرجلين بالفرض كما قصد قصد ما سواه من أعضاء الوضوء فلما سمع رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم على الخفين لم يكن لنا والله تعالى أعلم أن نسمح على عمامة ولا برقع ولا قفازين  
فباسا عليهما وأثبتنا الفرض في أعضاء الوضوء كلها ورخصنا مسح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في المسح  
على الخفين دون ما سواه (فقال) أفتعد هذا خلافاً للقرآن (قلت) لا تخالف سنة لرسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم كتاب الله بحال (قال) فإما معنى هذا عندك (قلت) معناه أن يكون قصد بفرض  
أساس القدمين الماء من لا خفي عليه لبسهما كامل الطهارة (قال) أو يجوز هذا في اللسان (قلت)  
نعم كما جاز أن يقوم إلى الصلاة من هو على وضوء فلا يكون المراد بالوضوء استدلالاً بأن رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم صلى صلاتين وصلوات بوضوء واحد وقال الله عز وجل والسايق والسارقة فاقطعوا أيديهما  
جزاء عما كسبا تكالاً من الله والله عز وجل حكيم فدللت السنة على أن الله عز وجل لم يرد بالقطع كل السارقين  
فكذلك دللت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالمسح أنه قصد بالفرض في غسل القدمين من لا خفي  
عليه لبسهما كامل الطهارة (قال) فإما مثل هذا في السنة (قلت) نعم رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم عن بيع التمر بالتمر الأمثال على وسئل عن الرطب بالتمر فقال أينقص الرطب إذا يبس فقل نعم فهي عنه  
ونهي عن المزانة وهي كل ما عرف كيله بمافيه الراب من الجنس الواحد يجزأ لا يعرف كيله منه وهذا  
كله مجتمع المعاني ورخص أن تباع العربا بخير صها ترمياً كلها أهلها رطباً فرخصنا في العربا بارخاصه وهي  
بيع الرطب بالتمر ودأخله في المزانة بارخاصه فأثبتنا التحريم محرماً عاماً في كل شئ من صنف واحد ما كول  
بعض جزأ وبعضه بكيل للمزانة وأحللنا العربا بارخاصه بإحلاله من الجملة التي حرم ولم ينطأ أحد الخبرين  
بالآخر ولم نجعله قياساً عليه (قال) فما وجه هذا (قلت) يحتمل وجهين أولاهما به عند والله تعالى  
أعلم أن يكون مانه عن جملته أراد به ما سوى العربا ويحتمل أن يكون أرخص فيها بعد دخولها في جملته  
النهي فأبهما كان فعلنا طاعته بإحلال ما أحل وتحريم ما حرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقضى  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالدية في الحر الممسلم يقتل خطأ ما نته من الأبل وقضى بها على العاقلة  
فكان العمد يخالف الخطأ في القود والمأثم وبوافقه في أنه قد يكون فيه دية فلما كان قضاء رسول الله

قوله فأثبتنا التحريم  
محرمًا هكذا في جميع  
النسخ وانظر كتبه  
معجمه

صلى الله تعالى عليه وسلم على كل امرئ فيما لزمه انما هو في ماله دون مال غيره الا في الحر يقتل خطأ قضينا  
على العاقلة في الحر يقتل خطأ بما قضى به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وجعلنا الحر يقتل عمدا اذا  
كانت فيه دية في مال الجاني كما كان كل ما جنى في ماله غير الخطا ولم نفس مالزمنه من غرم بغير جراح خطأ على  
مالزمنه بقتل الخطا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل وما الذي يغرم الرجل من جنابته وما  
لزمه غير الخطا (قلت) قال الله عز وجل وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقال تعالى وأقيموا الصلاة وآتوا  
الزكاة وقال فان أحصرتم فما استيسر من الهدي وقال عز وجل والذين يظاهرون منكم من نسائهم  
الآية وقال جل وعلا ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من الذم وقال فكفارتها اطعام عشرة  
مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم وقضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن على  
أهل الاموال حفظها بالنهار وما أفسدت المواشي بالليل فهو ضامن على أهلها فدل الكتاب والسنة ولم  
يختلف المسلمون فيه أن هذا كله في مال الرجل بحق وجب عليه الله عز وجل أو أوجبه الله عليه لادمين  
بوجوده لزمته فانه لا يكلف أحد غرمه عنه ولا يجوز أن يجني رجل و يغرم غير الجاني الا في الموضع الذي سانه  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه خاصة من قتل الخطا وجنابته على الآدميين خطأ والقياس فيما جنى  
على بهيمة أو متاع أو غيره على ما وصفت أن ذلك في ماله لان الاكثر المعروف أن ما جنى في ماله فلا يقاس على  
الاقل ويترك الاكثر المعروف ويخص الرجل الحر بقتل الحر خطأ فتعقله العاقلة وما كان من جنابته خطأ  
على نفس أو جرح خيرا أو قايلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
في الجنين بفترة عباد أو أمة وقوم أهل العلم الفترة خمس من الابل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما لم يحل  
أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سأل عن الجنين أذ كرام أنى اذ قضى فيه فسوى بين الذكرو والانثى اذا  
سقط ميتا ولو سقط حيا فبات جعلوا في الرجل مائة من الابل وفي المرأة خمسين (قال الشافعي) فلم يجز أن  
يقاس على الجنين شيء من قبل أن الجنابات على من عرفت حيا بموتات معروفات مفروق فيها بين الذكرو  
والانثى وأن لا يختلف الناس في أن لو سقط الجنين حيا ثم مات كانت فيه دية كاملة ان كان ذكرا فمائة من  
الابل وان كانت أنثى فخمسون من الابل وان المسلم في ما علمت لا يختلفون في أن الرجل لو قطع المولى  
لم يكن في واحد منهم دية ولا أرض والجنين لا يبعد وأن يكون حيا أو ميتا فلما حكم رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم بحكم فارق حكم الاحياء والاموات وكان مغيب الأمر كان الحكم بما حكم به على الناس  
اتباع الامر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (قال) فهل تعرف له وجهها (قلت) وجهها واحدا والله تعالى  
أعلم (قال) ما هو (قلت) يقال اذا لم يعرف له حياء وكان لا يصلى عليه ولا يرث فالحكم فيه أنها جنابة على  
أمة وقت فيها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيأ قومها المسلمون كما وقت في الموضحة (قال) فهذا وجه  
(قلت) وجهه لا بين الحديث أنه حكم به له فلا يصح أن يقال انه حكم به له ومن قال انه حكم به لهذا المعنى  
قال هو لارأه دون الرجل وهو لا م دون أبيه لانه عليها جنى ولا حكم للجنين يكون به موروثا ولا يورث من لا يرث  
(قال) فهذا اقول صحيح قلت الله تعالى أعلم (قال) فان لم يكن هذا وجهها فيقال لهذا الحكم (قلت)  
يقال له سنة تعبد العباد بان يحكموا بها (قال) وما يقال لغيره مما يدل الخبر على المعنى الذي له حكم به  
(قيل) حكم سنة تعبدوا بها الامر عرفوا المعنى الذي تعبدوا له في السنة فقا سوا عليه ما كان في مثل معناه  
(قال) فاذا كرمته وجهها غير هذا ان حضرك تجمع فيه ما يقاس عليه ولا يقاس (فقلت) له قضى رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم في المصرة من الابل والغنم اذا حلبها ثم تربيها ان أحب أمسكها وان أحب  
رذها وصاعا من غم وقضى أن الخراج بالضممان فكان معقولا في الخراج بالضممان أى اذا ابتعت عبدا  
فأخذت له خراجا ثم ظهرت منه على عيب ~~يكون~~ لى رذاه فما أخذت من الخراج والعبد في ملكي فقيهه  
خصلتان احدهما أنه لم يكن في ملك البائع ولم يكن له حصة من الثمن والاخرى (١) أنها في ملكي في الوقت

(١) قوله أمة في ملكي  
كذا في جميع النسخ  
بتأنيث ضمير انها ولعله  
من تحريف الناصح  
والوجه التذكير كونه

مصححه

الذي خرج فيه العبد من ضمان بآثمه الى ضمان في مكان العبد لومات مان من مالى وفي ملكي فلو شئت حبسته بعينه فكذلك الخراج فقلنا بالقياس على حديث الخراج بالضمان فقلنا كل ما خرج من غير حائل اشترته أو لده ماشية أو جارية اشترتها فهو مثل الخراج لانه حدث في ملك مشتريه لافي ملك بائعه وقلنا في المصراة اتباع الامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم نقس عليه وذلك أن الصفقة وقعت على شاة بعينها فيها ابن محبوس مغيب المعنى والقيمة ونحن نحيط أن ابن الابل والغنم يختلف وألبان كل واحد منهما يختلف فلما قضى فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بشئ مؤقت وهو صاع من تمر قلنا به اتباعا لامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال) فلو اشترى رجل شاة مصراة خلفها ثم رضى بها بعد العلم بعيب التصرية فأسكها شهر ايجلتها ثم ظهر منها على عيب دللته البائع غير التصرية كان له ردّها وكان له الابن بغير شئ بمزلة الخراج لانه لم يقع عليه صفقة البيع وانما هو حادث في ملك المشتري وكان عليه أن يرد فيما أخذ من ابن التصرية صاعا من تمر كما قضى به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فنكون قد قلنا في ابن التصرية خبرا وفي اللبن بعد التصرية قياسا على الخراج بالضمان ولبن التصرية مفارق للبن الحادث بعده لانه وقعت عليه صفقة البيع واللبن بعده حادث في ملك المشتري لم يقع عليه صفقة البيع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل وقد يكون أمر واحد يؤخذ من وجهين قيل له نعم اذا جع أمرين مختلفين أو أموراً مختلفة فان قال قائل لي من ذلك شيء غير هذا قلت المرأة يبلغها وفاة زوجها فتعتمد ثم تزوج ويدخل بها الزوج فيظهر حبا فلها الصداق وعليها العدة والولد لاحق ولا حد على واحد منهما ما يفرق بينهما ولا يتوارثان وتكون الفرقة فسحا بلا طلاق فحكم له اذا كان ظاهر محلا لاحكام الحلال في ثبوت الصداق والعدة والحقوق الولد ورء الحد وحكم عليه اذا كان حراما في الباطن حكم الحرام في أن لا يقرأ عليه ولا يحل اصابتها بذلك النكاح اذا علم به ولا يتوارثان ولا يكون الفسخ طلاقا لانها ليست زوجة ولهذا أشباه مثل المرأة تنكح في عذتها

### (باب الاختلاف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى (قال) لي قائل فاني أجد أهل العلم قديما وحديثا مختلفين في بعض أمورهم فهل يسعهم ذلك (قلت) له الاختلاف من وجهين أحدهما محترم ولا نقول ذلك في الآخر (قال) فما الاختلاف المحرم (قلت) كل ما أقام الله تعالى به الحجّة في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم منصوبا ينال محل الاختلاف فيه لمن علمه وما كان من ذلك يحتمل التأويل أو يدرك قياسا فذهب المتأول أو القاس الى معنى يحتمله الخبر أو القياس وان خالفه فيه غيره لم أقل انه يضيق عليه ضيق الاختلاف في المنصوص (قال) فهل في هذا حجة تبين فرق بين الاختلافين (قلت) قال الله عز وجل في ذم الاختلاف والتفرق وما تفرق الذين أو توارى الكتاب الامن بعدما جاءتهم اليه البينة وقال تعالى ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعدما جاءهم البينات فذم الاختلاف فيما جاءتهم به البينات فأما ما كفوا فيه الاجتهاد فقد مثله للقبلة والشهادة وغيرهما (قال) فلي بعض ما اقرق فيه من روى قوله من السلف مما لله فيه نص حكم يحتمل التأويل وهل يوجد على الصواب فيه دلالة (قلت) قل ما اختلفوا فيه الا وجدنا فيه عندنا دلالة من كتاب الله عز وجل أو سنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أو قياسا عليهما أو على واحد منهما (قال) فاذا كرمه شئاً فقلت له قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة فروع فقالت عائشة رضي الله تعالى عنها الاقراء الاطهار وقال عيشل معنى قولها زيد بن ثابت وابن عمر وغيرهما وقال نفر من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الاقراء الخيض فلا تحل المطلقة حتى تغسل من الحيضة الثالثة (فقال) والى أى شئ تراها ذهب هؤلاء وهؤلاء (قلت) يجمع الاقراء أنها أوقات

والاوقات في هذا علامات غر على المطلقة تحتبس بها عن النكاح حتى تستكملها وذهب من قال الاقراء  
الحيض فيما نرى والله تعالى أعلم الى أن قال ان المواقيت أقل الاسماء لانها اوقات والاوقات أقل مما بينها  
كما أن حدود الشيء أقل مما بينها والحيض أقل من الطهر فهو في اللغة أولى أن يكون وقتا كما يكون الهلال  
وقتا فاصلا بين الشهرين ولعله ذهب الى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمر في سبي أو طاس أن يستبرأ  
قبل أن يوطأ بحيضة فذهب الى أن العدة استبراء وأن الاستبراء حيض وأنه فرق بين استبراء الامه والحرة  
وان الحرة تستبرأ بثلاث حيض كوامل تخرج منها الى الطهر كما تستبرأ الامه بحيضة كاملة تخرج منها الى  
الطهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال هذا مذهب فكيف اخترت غيره والآية محتملة للعنيين عندك  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له ان الوقت برؤية الالهة انما هو علامة جعلها الله تعالى للشهور  
والهلال غير الليل والنهار وانما هو جاع لثلاثين أو تسع وعشرين كما يكون الثلاثون والعشرة  
والعشرون جماعة استأنف بعده العدد ليس له معنى غير هذا وان القرء وان كان وقتا فهو من عدد الليل  
والنهار والحيض والطهر في الليل والنهار من العدة وكذلك شبه الوقت بالحدود وقد تكون الحدود داخله  
فيما حدث به وخارجة منه غير بائن منها فهو وقت بمعنى (قال) وما المعنى (قلت) الحيض هو أن يرني  
الرحم الدم حتى يظهر والطهر أن يقرى الرحم الدم فلا يظهر ويكون الطهر والقرء الحبس لا الارسال  
فالطهر اذا كان يكون وقتا أولى في اللسان بمعنى القرء لانه حبس الدم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
وأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه حين طلق عبد الله بن عمر  
امرأته حائضا أن يأمره برجعته واجبة ما حتى تطهر ثم يطلقها طاهرا من غير جماع وقال رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم فقلت العدة التي أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
يعني قول الله والله تعالى أعلم اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن فأخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن  
الله عز وجل أن العدة الطهر دون الحيض وقال الله عز وجل ثلاثة قروء فكان على المطلقة أن تأتي بثلاثة  
قروء وكان الثالث لو أبطأ عن وقته زمانا لم تحل حتى تكون حائضا أو يؤيس من الحيض أو يخاف ذلك عليها  
فتعتد بالشهور لم يكن للفعل معنى لان الفصل رابع غير الثلاثة ويلزم من قال الفصل عليها أن يقول لو  
أقامت سنة أو أكثر لا تغتسل لم تحل فكان قول من قال الاقراء الاطهار أشبه بمعنى الكتاب واللسان واضح  
على هذه المعاني والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأما أمر النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم أن يستبرأ السبي بحيضة فالظاهر لان الطهر اذا كان متقدما للحيضة ثم حاضت الامه بحيضة كاملة  
صحيحة برئت من الحبل في الطاهر وقد ترى الدم فلا يكون صحيحا انما يصح حيضة بان تكمل الحيضة فأى  
شيء من الطهر كان قبل حيضة كاملة صحيحة فهو براءة من الحبل في الطاهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
والمعدة تعتد عنيين استبراء ومعنى غير استبراء مع استبراء فقد جاءت بحيضتين وطهرين وطهر ثالث فلو أريد  
بها الاستبراء كانت قد جاءت بالاستبراء مرتين ولكنه أريد بهامع الاستبراء التعبد (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى (قال) أفترى في غير هذا ما اختلفوا فيه مثل هذا (قلت) نعم ورعا وجدنا ما وضع وقدينا  
بعض هذا فيما اختلف الرواة فيه من السنة وفيه دلالة على ما سألت عنه وما كان في معناه ان شاء الله  
تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال  
الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض أصحاب رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم ذكر الله في المطلقات أن عدة الحوامل أن يضعن حملهن وذكر في المتوفى عنها أن  
تعتد أربعة أشهر وعشرا فعلى الحامل المتوفى عنها أن تعتد أربعة أشهر وعشرا وأن تضع حملها حتى تأتي  
بالعدتين معا لزم يكن وضع الحمل انقضاء العدة نصا لا في الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كأنه

يذهب الى أن وضع الحمل براءة وأن الاربعة الاشهر وعشرا تعبد وأن المتوفى عنها تكون غير مدخول بها  
 فتأتي بأربعة أشهر وعشروا انه وجب عليها ثني من وجهين ولا يسقط أحدهما كالأول وجب عليها حقان  
 رجلين لم يسقط أحدهما حتى الآخر كما إذا نسكت في عدتها فأصبحت اعتدت من الأول ثم اعتدت من  
 الآخر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال غيره من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا  
 وضعت ذابطها فقد حلت ولو كان زوجها على السرير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت الآية  
 محتملة المعنيين معا وكان أشبههما بالمعقول الظاهر أن يكون الحمل انقضاء العدة (قال الشافعي) رحمه  
 الله تعالى فدلّت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن وضع الحمل آخر العدة في الموت وفي مثل  
 معناه الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله  
 ابن عتبة عن أبيه أن سبيعة بنت الحرث الأسلمية وضعت بعد وفاة زوجها بليل فترها أبو السنا بل بن بعلث  
 فقال قد تصنعت للزواج انها أربعة أشهر (١) وعشرا فذكرت سبيعة ذلك لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 فقال كذب أبو السنا بل أوليس كما قال أبو السنا بل قد حلت فتزوجي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال  
 أما ما دلت عليه السنة فلا حاجة لأحد خالف قوله السنة ولكن اذكر من خلافهم ما ليس فيه نص سنة مما  
 دل عليه القرآن نصا واستنباطا أو دل عليه القياس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له قال الله عز  
 وجل الذين يؤلون من نساءهم ثم تبص أربعة أشهر الى سميع عليم فقال الا كثر من روى عنه من أصحاب  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عندنا اذا مضت أربعة أشهر وقف المولى فأما أن ينيء وإما أن يطلق  
 وروى عن غيرهم من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عزيمة الطلاق انقضاء الاربعة الاشهر  
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يحفظ في هذا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم «بأنى هو وأمى»  
 ساء (قال) فالى أى القولين ذهبت (قلت) ذهبت الى أن المولى لا يلزمه طلاق وإن امرأته اذا طلقت  
 حقها منه لم أعرض له حتى تغضى أربعة أشهر فاذا مضت أربعة أشهر فقلت له فنى وأطلق والفتية الجماع  
 (قال) فكيف اخترته على القول الذى يخالفه (قلت) رأيت أنه أشبه بمعنى كتاب الله عز وجل والمعقول  
 (قال) وما دل عليه من كتاب الله (قلت) لما قال الله عز وجل الذين يؤلون من نساءهم تبص أربعة  
 أشهر كان الظاهر في الآية أن من أنظره الله عز وجل أربعة أشهر في شئ لم يكن عليه سبيل حتى تغضى أربعة  
 أشهر (قال) فقد يحتمل أن يكون كتاب الله عز وجل جعل له أربعة أشهر ينيء فيها كما تقول قد أجلت  
 في بناء هذه الدار أربعة أشهر تفرغ فيها منها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له هذا لا يتوهمه من  
 خوطب به حتى يشترط في سياق الكلام ذلك ولو قال قد أجلت فيها أربعة أشهر كان انما أجله أربعة أشهر  
 لا يجد عليه سبيل حتى تنقضى ولم يفرغ منها فلا ينسب اليه أن لم يفرغ من الدار وأنه أخلف في الفراغ منها  
 مانع من الاربعة الاشهر شئ فاذا لم يبق منها شئ لزمه اسم الخلف وقد يكون في بناء الدار دلالة على أن  
 تقارب الاربعة وقد بقي منها ما يحيط العلم أنه لا يبنيه فيما بقي من الاربعة الاشهر وليس في الفتية دلالة  
 على أن لا ينيء في الاربعة الا بضعها الا ان الجماع يكون في طرفه عين فلو كان على ما وصفت يراى حاله حتى  
 تغضى أربعة أشهر ثم يراى حاله الأولى فاذا رآها صار الى أن الله حقا عليه فأما أن ينيء وأما أن يطلق فلو  
 لم يكن في آخر الآية ما يدل على أن معناها غير ما ذهبت اليه كان قولنا أو لاها بها لما وصفنا لانه ظاهرها  
 والقرآن على ظاهره حتى تأتي دلالة منه أو من سنة أو إجماع بأنه على باطن دون ظاهر (قال) فقال فما  
 في سياق الآية ما يدل على ما وصفت (قلت) لما ذكر الله عز وجل أن للمولى أربعة أشهر ثم قال فان فاؤا  
 فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم فذكر الحكمين معا بل فصل أنهما انما يقعان  
 بعد الاربعة الاشهر لانه انما جعل عليه الفتية أو الطلاق وجعل له الخيار فيهما في وقت واحد لا يتقدم  
 واحد منهما صاحبه وقد ذكر اني وقت واحد كما يقال له في الرهن افده أو يبيعه عليك بلا فصل وفي كل

(١) قوله وعشرا هكذا  
 في جميع النسخ بالنصب  
 وكأنه على اللغة  
 الاسدية ان لم يكن  
 تحريف من النسخ  
 الأول كتبه مصححه

ماخريفه افعل كذا أو كذا بلا فصل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز أن يكون ناذ كرا بلا فصل فيقال الفئدة فيما بين أن يولى إلى أربعة أشهر وعزبة الطلاق انقضاء الأربعة الأشهر فيكونان حكمين ذكرهما يفسخ في أحدهما ويضيق في الآخر (قال) فأنت تقول إن فاء قبل الأربعة الأشهر فهي فئدة (قلت) نعم كما تقول إذا قضيت حقا عليك إلى أجل قبل محله فقد برئت منه وأنت محسن متطوع بتقدمه قبل أن يحل عليك الأجل (قال) وقلت له أرأيت من الأثم كان من معالي الفئدة في كل يوم إلا أنه لم يجامع حتى تنقضي أربعة أشهر (قال) فلا يكون الأثم على الفئدة شيئا حتى ينفى عا الفئدة الجماع إذا كان قادرا عليه (قلت) ولو جامع لا ينوي فئدة خرج من طلاق الإيلاء لأنه المعنى في الجماع (قال) نعم (قلت) فكذلك لو كان عازما على أن لا ينفى يحلف في كل يوم أن لا ينفى ثم جامع قبل مضي الأربعة الأشهر بترفة عين خرج من طلاق الإيلاء وإن كان جماعا لغير الفئدة خرج من طلاق الإيلاء (قال) نعم (قلت) (١) فلا يضيع عزمه على أن لا ينفى ولا ينعى جماعه بل يذبح الفئدة إذا جماع بالجماع من أن يخرج به من طلاق الإيلاء عندنا وعندك قال هذا كما قلت وخروجه بالجماع على أى معنى كان الجماع (قلت) وكيف يكون عازما على أن ينفى في كل يوم فإذا مضت أربعة أشهر رزقه الطلاق وهو لم يعزم عليه ولم يتكلم به أترى هذا قول لا يضيع في المعقول لأحد (قال) فما يفسده من قبل المعقول (قلت) أرأيت إذا قال الرجل لامرأته والله لا أقر بك أبدا أهو كقولها أنت طالق إلى أربعة أشهر (قال) إن قلت نعم قلت فإن جامع قبل الأربعة الأشهر (قال) فلا ليس مثل قوله أنت طالق إلى أربعة أشهر (قلت) فتكلم المولى بالإيلاء ليس هو طلاق انما هي عين ثم جاءت عليها مدة جعلتها طلاقا أيجوز لأحد يعقل من حيث يقول أن يقول مثل هذا لا يجبر لازم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال هو يدخل عليك مثل هذا (قلت) وأين هو قال أنت تقول إذا مضت أربعة أشهر وقف فأن فاء والواجب على أن يطلق قلت ليس من قبل أن الإيلاء طلاق ولكنهما بين جعل الله لها وقتا منع بها الزوج من الضرار وحكم عليه إذا كانت أن يجعل عليه إماما أن ينفى أو أمانا أن يطلق وهذا حكم حادث بمضى الأربعة الأشهر غير الإيلاء ولكنه مؤقت يجبر صاحبه على أن يأتي بأيهما شاء فئدة أو طلاقا فإن امتنع منها أخذ منه الذي يقدر على أخذه منه وذلك أن يطلق عليه لأنه لا يحل له أن يجامع عنه

(١) قوله فلا يضيع  
هكذا في بعض النسخ  
وفي بعض آخر فلا يضيع  
بغير ياء وانظر كتبه  
مصححه

### (باب في الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واختلفوا في الموارث فقال زيد بن ثابت ومن ذهب مذهبه يعطى كل وارث ما سمي له فان فضل فضل ولا عصبه لبيت ولا ولاء كان ما بقي للجماعة المسلمين وروى عن غيره منهم أنه كان يرث فضل الموارث على ذوى الأرحام فلو أن رجلا ترك أخته ورثته النصف ورثه عليها النصف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض الناس لم يرث فضل الموارث (قلت) استدلالا بكتاب الله تعالى (قال) وأين يدل كتاب الله تعالى على ما قلت (قلت) قال الله عز وجل إن امرؤ وهلاك أبس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد الآية وقال وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين الآية فذكر الأخت منفردة فأنتهى بها أجل وعز إلى النصف والأخ منفردة فأنتهى به إلى الكل وذكر الإخوة والأخوات فجعل للأخت نصف ما لا يخ وكان حكمه جل وعز في الأخت منفردة ومع الأخ سواء بانها لا تساوى الأخ وأنها تأخذ النصف مما يكون له من الميراث فلو قلت في رجل مات وترك أخته لها النصف بالميراث وأرد عليها النصف كنت قد أعطيتها الكل منفردة وانما جعل الله لها النصف في الانفراد والاجتماع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال فإني لست أعطيها النصف الباقي ميراثا انما أعطيها إياها مردا (قلت) وما معنى رد أثنى استحسنه وكان البطل أن تنهه حيث شئت فان شئت أن تعطيه جيرانه أو بعيد النسب منه أ يكون ذلك لا قال ليس ذلك لهما حكم ولكني جعلته رد عليها بالرحم فقلت ميراثا



(قال) فان قلته قلت اذا تكون ورثتها غير ما ورثها الله عز وجل (قال) فأقول لك ذلك لقول الله تبارك وتعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله (قال) فقلته وأولو الارحام نزلت بأن الناس توارثوا بالخلف ثم توارثوا بالاسلام والهجرة فكان المهاجر يرث المهاجر ولا يرثه من ورثته من لم يكن مهاجرا وهو أقرب اليه من ورثته فنزلت وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله على ما فرض الله لهم (قال) فاذكر الدليل على ذلك (فقلت) وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله فيما فرض الله لهم ألا ترى أن من ذوى الارحام من يرث ومنهم من لا يرث وان الزوج يكون أكثر ميراثا من أكثر ذوى الارحام ميراثا وانك لو كنت انما تورث بالرحم كانت رحم الابنة من الاب كرحم الابن وكان ذوو الارحام يرون معا ويكونون أحق به من الزوج الذى لا رحم له ولو كانت الآية كما وصفت كنت قد خالفتها فيما ذكرنا في أن تنزل أخته ومواليه وهى اليه أقرب فتعطى أخته النصف ومواليه النصف وليسوا بذوى الارحام ولا مفروض لهم في كتاب الله فرض منصوص

### (باب الاختلاف في الجد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واختلفوا في الجد فقال زيد بن ثابت وروى عن عمرو عثمان وعلى وابن مسعود بوزنث معه الاخوة وقال أبو بكر الصديق وابن عباس وروى عن عائشة وابن الزبير وعبد الله بن عتبة أنهم جعلوه أبا وأسقطوا الاخوة معه (قال) فكيف صرتم الى أن ثبت ميراث الاخوة مع الجد بأدلة من كتاب الله تعالى أو بسنة (قلت) أما نبي مبین في كتاب الله تعالى أو سنة فلا أعلمه (قال) فالأخبار متكافئة فيه والدلائل بالقياس مع من جعله أبا وجب به الاخوة (قلت) وأين الدلائل (قال) وجدت اسم الابوة يلزمه ووجدتكم مجتمعين على أن تحجبوا به بنى الام ووجدتكم لاتنقصونه من السدس وذلك كله حكم الاب (فقلت) له ليس لاسم الابوة فقط وزنه (قال) وكيف ذلك (قلت) قد أجدا اسم الابوة يلزمه وهو لا يرث (قال) فأين (قلت) قد يكون دونه أب واسم الابوة يلزمه ويلزم آدم وان كان دون الجد أب لم يرث ويكون مملوكا وكافرا وقتلا فلا يرث واسم الابوة في هذا كله لازم له فلو كان باسم الابوة فقط يرث ورث في هذه الحالات وأما حجبنا به بنى الام فاما حجبناهم به خبر الاب اسم الابوة وذلك أنا نحجب بنى الام بانه ابن ابن مستغلة وأما أن لم ننقصه من السدس شيئا فلسنا ننقص الجدة من السدس وانما فعلنا هذا كله اتباعا لأن حكم الجد اذا وافق حكم الاب في معنى كان مثله في كل معنى ولو كان حكم الجد اذا وافق حكم الاب في بعض المعاني كان مثله في كل المعاني كانت ابنة الابن المستغلة موافقة له فانا نحجب به بنى الام وحكم الجدة موافقة له بأننا لنقصها من السدس (قال) فما حجتكم في ترك قولنا يحجب بالجد الاخوة (قلت) بعد قولكم من القياس (قال) فما كثر اه الا القياس نفسه (قلت) أرايت الجد والاخ أيدي كل واحد منهما بقرابة نفسه أم بقرابة غيره (قال) وما تعنى (قلت) أليس انما يقول الجد أنا أبو أبي الميت ويقول الاخ أنا ابن أبي الميت (قال) بلى (قلت) فكلاهما يدلى بقرابة الاب بقدر موقعه منها (قال) نعم (قلت) فاجعل الاب الميت وترك ابنة وأباه كيف ميراثهما منه (قال) لابنته منه خمسة أسداس المال ولأبيه السدس (قلت) فاذا كان الابن أولى بكثرة الميراث من الاب وكان الاخ من الاب الذى يدلى الاخ بقرابته والجد أبو الاب من الاب الذى يدلى بقرابته كما وصفت كيف حجت الاخ بالجد ولو كان أحدهما يكون مجموعا بالآخر ينبغي أن يحجب الجد بالاخ لانه أولى بكثرة ميراث من الذى يدلان معا بقرابته أو نجعل للاخ أبدا خمسة أسداس وللجد سدس (قال) فما منعك من هذا القول (قلت) كل المختلفين مجموعون على أن الجد مع الاخ مثله أو أكثر حظا منه فلم يكن لي خلا فهم ولا الذهاب الى القياس والقياس يخرج من جميع أقاويلهم وذهب الى أن اثبات الاخوة مع الجد أولى الامر من لما وصفنا من الدلائل التى أوجدتها القياس

مع أن مذهب الیه قول اکثر من أهل الفقه بالبلدان قديما وحديثا ومع أن ميراث الاخوة بآب في  
 الكتاب ولا ميراث الجد في الكتاب وميراث الاخوة أثبت في السنة من ميراث الجد (قال الشافعي) رحمه الله  
 تعالى (فقال) قد سمعت قولك في الاجماع والقياس بعد قولك في حكم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم أرأيت أقاويل أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا تفرقوا فيها (فقلت)  
 نصير منها الى ما وافق الكتاب والسنة أو الاجماع أو كان أصح في القياس (قال) أفرأيت اذا قال الواحد  
 منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم فيه له موافقة ولا خلاف أفجد لك حجة باتباعه في كتاب أو سنة أو أمر  
 أجمع الناس عليه فيكون من الاسباب التي قلت بها خيرا (قلت) له ما وجدنا في هذا كتابا ولا سنة ثابتة  
 ولقد وجدنا أهل العلم يأخذون بقول واحد منهم مرة ويتركونه أخرى ويتفرقون في بعض ما أخذوا به منه  
 (قال) فإلى أي شيء صرت من هذا (قلت) الى اتباع قول واحد منهم اذا لم أجد كتابا ولا سنة ولا اجماعا  
 ولا شيئا في معنى هذا يحكم به بحكمه أو وجد معه قياس وقل ما يوجد من قول الواحد منهم لا يخالفه غيره من  
 هذا (قال) فقال قد حكمت بالكتاب والسنة فكيف حكمت بالاجماع ثم حكمت بالقياس فأقمتها مقام  
 كتاب أو سنة (فقلت) اني وان حكمت بهما كما أحكم بالكتاب والسنة فأصل ما أحكم به منهما مفترق  
 (قال) أفيجوز أن تكون أصول مفترقة الاسباب تحكم بها حكم واحد (قلت) نعم تحكم بالكتاب والسنة  
 المجتمع عليها التي لا اختلاف فيها فنقول لهذا حكمنا بالحق في الظاهر والباطن ونحكم بسنة رويت من  
 طريق الانفراد لا يجتمع الناس عليها فنقول حكمنا بالحق في الظاهر لانه قد يمكن الغلط فبين روى الحديث  
 ونحكم بالاجماع ثم القياس وهو أضعف من هذا ولكنهما منزلة ضرورة لانه لا يحل القياس والخبر موجود  
 كما يكون التيمم طهارة في السفر عند الاعواز من الماء ولا يكون طهارة اذا وجد الماء انما يكون  
 طهارة في الاعواز وكذلك يكون ما بعد السنة حجة اذا أعوز من السنة وقد وصفت الحجة في  
 القياس وغيره قبل هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال أفجد شيئا يشبه  
 (قلت) نعم أقضي على الرجل بعلي أن ما ادعى عليه كما ادعى أو باقراره وان لم  
 أعلم ولم يقر قضيت عليه بشاهدين وقد يغلطان ويهيمان وعلمي واقرار  
 أقوى عليه من شاهدين وأقضي عليه بشاهد وعين وهو أضعف من  
 شاهدين ثم أقضي عليه بنكوله عن اليمين وعين صاحبه وهو  
 أضعف من شاهد وعين لانه قد ينكل خوف الشهرة  
 واستصغار ما يخلف عليه وقد يكون الخائف  
 لنفسه غير ثقة وحرصا وفاجرا  
 والله أعلم

(تمت الرسالة الاصولية في أواخر رمضان المعظم سنة ١٣٢١ من هجرته صلى الله عليه وسلم)

